

٧٨٤٨

المنار في الحشاو

من جوارحهم

البحر الزخام



٢١٧٨

المنار في المختار من جواهر البحر الزخار،

م ٢٠

تأليف المقبلي، صالح بن مهدي - ١١٠٨ هـ. كتبت

سنة ١١٦٥ هـ.

٢٢×٣٢ سم

٣٦ س

١٥٥ ق

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد.

٧٨٤٨

الأعلام (ط٤) ٣: ١٩٧ الجامع الكبير بصنعاء /

عب

الشرقية ٣: ١١٩٤

الفقه آ - المؤلف

١ - الزيدية،

ج - حاشية على جواهر

ب - تاريخ النسخ

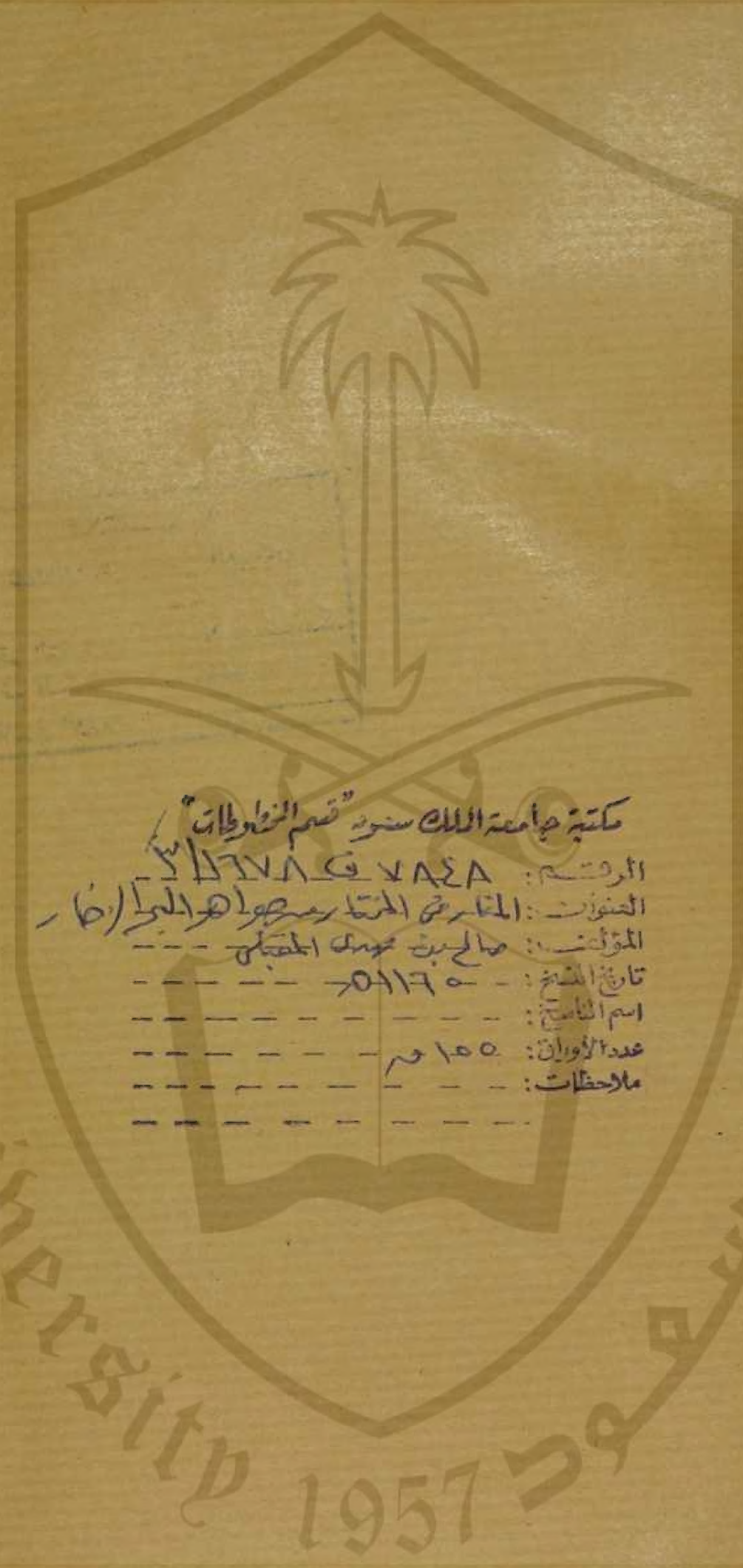
البحر الزخار.

١٦٥

١٣٧٨
١٠٩

King Saud

University



مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
الرقم: ٧٨٤٨ ق ١٦٧٨
العنوان: المفاخر في المنتزهات
المؤلف: صاحب البيت محمد المصطفى
تاريخ النسخ: ١١٦٥ هـ
اسم الناشر:
عدد الأوراق: ١٥٥ م
ملاحظات:

يوم النصف من شهر المحرم سنة ١٠٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً

وذكر ان من لم يدر عن نفسه ان يدر عن غيره

الان احسن من ان يكون له علم

ادفع النور ام اسد عرقى

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً

من بعض السلف من لم يصبر على دل العلم

ذكر في كتاب الادب العالم والمعلم

جملته معاد العلوم واهلها

ومن بعد كل من قاما

انظر الارض فان بعض علمهم

ادى الى سماع ان من عرف

ذكر في كتاب الادب العالم والمعلم

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً

ذكر في كتاب الادب العالم والمعلم

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي خلق الاشياء بقدرته وقدرته على ما يشاء من العباد
الاختيار وانما اثر لانه يفعل ما يشاء ويختار واشهد ان لا اله الا الله الواحد القهار واشهد ان محمدا عبده ورسوله اصطفاه خبايا
من خبايا رسله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ما اختلف البين والنهار **قوله** ان الله خلق كل جنس من جنس واحد من نوره
عسا ساء ما جعلهم يصاحبهم المجرور والفتنة صلى الله عليه وسلم ما كونا له رضاء ولهم كما ولنا حطام الارض انهم انشا
يفصله الكتاب والسنة وامرنا به المشابه الى المحكم لوهنا لعاية الاحسان وبهاية الاوطار فصل السامع من تلك الانظار على خلاصه
طنه ايمالك **قوله** هذه المشارة ثم لما وقع المسامحة على ذلك وانكوا حنا عارب يحصلوا المهادنة والاعمار ونزجوا ان يكون في ذلك
لوسا في ورد في الروح الا لا استغفار ثم اتفق بعض الاولين على انهم على ما هم والاكما ما بهم والاقصا رها وكل حرب
عالمهم رجب ومتبع احسن القول قد تأفهم باللام والعار كل الملطف الماعدا مذهب اصحابه سواء الذين السوية قال
عنب هم من ذلك منار سببا امامي جليلين لا تشف لهم في الجلبه عاب حتى يجره صاحب الانتصار والمهدي صاحب الجوارح
انتهت اسما كياهما في عيبي ورفيع دجائهما في السائقين والابرار **قوله** هذا القول ايمه الامه جمعها تبيين بذلك كنهه في العار
وقد اعتمد البحر لانه عاده الاصا ولليل الناس الى الاختصار على انه لم يشج على سوال هذا البحر كتاب ولا يطره الاكار غيره
الغضه وهو النظار وقد وثق اسد سخائه للذكره فيه مع بعض ربه المصنف من اساده الاختيار الاحسان ودفع لما يجي
بعض المسائل ويحرر بعض الاولين ويوقع بعض الانظار وهذا اسد سخائه الى استخراج حواهره لما يوجد لها سمسار ودلائل
فاهات لا يورم لها سمسار قصد بها في هذه الاوراق رعا انتقائي بها وليس يدع ان الطبع ان سمع اسمها الاما وحل
مري عوي ويو على كل حصلي حفظ النعمة المعاضه واسراجه من ابتداء معاوده النصير جاك حين تشاغل الاقبار وغالب
ما سكت عنه قد صيغ به لوصح وجهه ونفسه اذ لانه كالنق على غيره ما فيه شيع المصنف مع السلامة من ثقل الكوار
ومنه ما سكت لظهور ضعفه اولان غيره اخذ بانفاق الاوقات فيه اولان لم يحط به خبر فان دعوى الاحاطة حذر اغترار
واصغيت بجمع الطماير والمزى للاحداث مع طمعي بطس هذه الخواشي لذلك كفي صرت في معتك المتبايا وخشيت ان تطوع
الاجل حبل املي فقلت البدار البدار واسئل الله حرها واعوذ به من شرها كما اسئله دعا الاختيار واعوذ به من شر
الاشوار وكان لا يتبد من كتاب الاحكام منه لا هيئته ببعض الاعتبار وانما عرضا عاليا لامهات المسائل ومهمات
الدلائل للربعة في الاختصار اذ بسط السراج من حصول اذ انها ساف للوقا بالكايف ومقوت لتفايس اوقات هذه الاعمار
القصار وسببها المنار في المحار من حواهر البحر ارجار واسال الله بركها في هذه البدار ودار القزار ولعلك تستقل
هذه الخواشي وتقول ما عسى يسره هذا التقدير الى الخ الخ الخ **قوله** انا اقول قد علمت انها معنيه لم هو اهل النظر
في هذه الكتاب بالنص او المعاييسه لان نظري عاليا في الكلامه الشامله كما هو الذي في جميع كلامي كالسراج والاعمار
سائر الانظار **قوله** ولا احفظ فيه خلافا وكما بالاجماع دليله هذه العبار من العالم في مقام كماله لال مراد بها مطلق
بالحكم بل في العلم بعد عاية البحث الذي يلزم المذهب وهو ان بحث حتى ظن عدم العايل فحصر طر بالاجماع فدل ان الذي
بالاجماع دليله مسيبي ان قوله لا اعلم منه خلافا لمرله قوله قد ظننت الاجماع اذ حققت ذلك لم يفت الى مواحه الامام
عز الدين لظا هو اللفظ بانه لا يلزم من عدم علم عالم واحد وجود الاجماع لاسال هذا لاكلى والحكم بالاجماع بل لا يلزم من اطلاع النا
على اعيان جميع مذهبهم مثلا او ادهر الماصي كنه واساب اهم فالواكدا ثبتوا عليه وفي كلام المعترض في ترجمه ماسو
الى هذا المعنى لا يقول هذا حكم على كل اجماع بعدم الوقوع فلا يحصر الاعراض بهذا الصوره كما اوده المعترض وحسب
الحقوق على اوراقه ويكر الخصوم والحكم لله العلي **قوله** لا حمله كما مر لا اعلم من المصنف الذي عصبه كنهه لال
في توليه اصل على كل من كسبه في ما لفتي كنههم انما ذكرنا ذلك في جوابه كنهه لال مع انه عرضي لان عايته مقدمه
حكم ظني فلا يلزم قطعيتها ولا دليل ان كل باب من ابواب المعاملات يلزم عدم حوار البعيد فيه انفق له قطعه
دليله ام لا فان قيل عمل العاده عدم بواتره فلما لم يفتل التفات خلاف العبيد والمساويك ذلك ثم خصص
ذلك ببعض كايبي لا العراض والسكاح لا الرجعه لم لا يلزم من الوقوع الوجوب **قوله** وبعلم الراد على ذلك
حي يبلغ ربه الاحكام بدرس كفايه وجه ذلك القطع والبت ان الله سبحانه ارج ما فهم حطاه في كلامه

هذا هو المقصود من هذا الكتاب
والله اعلم بالصواب

هذا هو المقصود من هذا الكتاب
والله اعلم بالصواب

عالي

عالي وكلام رسوله كما قال تعالى لا تدركهم به ومن بلغ اقله يدرون القرآن وان انوار العار في الهدى الاية وما لا
خصي بوجه صلى الله عليه واله لم يسلع الشاهد العايب قرب حامل فقهه الى من هو افقه وما لا يخص وكان ظاهر
الادلة العجيبة لكما علمنا انه صلى الله عليه واله قد ورد السواد العسد واهل العلاحه والحرف والجمارات على الاكفلا
بما يمكن معه العمل على عموم معرفه ولا يفرق الى ما خفي في الاحكام من ادلتها وحررا على ذلك اصحابه معه فدل على فهمهم لذلك
عنه وانتفا التخميم وبعي الخصوص على غير معين وهو معنى قول الكفايه **قوله** ولا يجوز حلو الرمان عن تحتها وهو طاهر
من السفر الذي قد شاذ لا فرق بين اول الرمان واخره وقد ذكر الامام عز الدين عليه اعراضا في الاول اذ امر من
العلم لم يعتبر مرعا هم فلا يصدق الاجماع على الصلال والناس في انه مختلف في المعنى في الاجماع هاهل كل عصر ام
هم مع من مضى ولا احلال على الثاني لان الاول قد اجهدوا وال جواب عن الاول ان قوله صلى الله عليه وسلم في من مع
انتم على صلاله وشوا هذه سلج به الى الواتر المعنوي مصداق لا يخرج الموعود منهم اذ لو خرج عن ابدانهم عوب
المجهد بن جبرها كان الباقي على صلاله اذ الجمل المسبب صلاله فضلا عن المركب والسر من رط الصلال الاجماد
وقد اجتمعوا على الاحلال بالواجب وهو اعظم صلاله ولما مل ولخوا عن الثاني ان رطل المسبب ليس في واجب فعمل
مره في مده السكيف حتى مال قد قام به الماضوت بل ان سمر القرص على مرالد هو ان العضا السكيف كقول الجهاد
وكسنتنا وهذا لا يعني فيه اهل عصر من اهل عصر احمل الواجب بما يحصل به اسمرار وانما عكس ذلك بل روم اهل
كل عصر حفظه في عصرهم واما حدث حتى اذ لم يبق عالما فاما ان يكون ذلك بعد رول عسى عليه السلام كما في الاحداث
ان الساعه لا يقوم على من فانه يرفع القرآن من المصاحف ومن القلوب وامانه مبالعه اذ لو بقي عالم واقفي العرب
لم يقع اهل المشرك ويؤكد هو عمار عز وجل المستفيع بهم حتى ان المخلص الفاضل لقول الماصي يقومون مقام
الماصين المحمدين في هذا العرض فاراد هذا الحديث في هذا البحث وضع للدليل في عدم بوضعه صلاله كونه
بصافيه كما يروه الامام عز الدين وحدث لارال طايفه يدل على ان الحق لا يخرج عن المجموع بل هو عدم من عرف الكتاب
والسنة خرج الحق الا لا يرب على ابدانهم ومثله حدث اني بارك فيكم واعرضها بان مدلولها الوقوع لا الوجوب
الجواب ان لم يدع في صدر المسبب كون الوجوب وانما حتى ينتقض عليها ذلك بل الذي عوي اعلم من ذلك فاد اجبر العضا
ما الوقوع صح قولنا لا يجزى بخلافه **قوله** ومن بل ما لا توكل ما سأل عليه قد علمت ان الحق ان الحكم لا يخلو في نفس الامر
من حكمه لكنها قد يظهر هي او ما يكون اماره لها ودلاو الثاني التعديدي والاول لا بد من دليل على ان هذه هي العدا
وهذا الكلام متفق عليه كك الوفايه في معامات كنهه في امر صعب فتنبط له كلما ادعي العناس حتى يكون قد صدقت
فيما صدقت له وقد عرفت ان العلم في حاسة بل الادمي كونه فضله حوايل لا توكل فاعرض ساكنا العلم هنا
ولا يرض ولا اجماع والسر ليس مسلك على الصحيح لان عاية ادراك الصلوحيه هو لا يكتفى بل لابد من رطل ان هذا
الوصف على وطروا كما سبه كذلك ادعياها الصلوحيه والدوران اصعب اما لو انهم الرجاد الطرف الثلاث مل
يحصل معه الظن مثلا كان المجموع طرقا ان يثبت لذلك صوره خارجيه واما مجمع كل من الطرف الثلاث فلا يثبت بعهم
قوله صلى الله عليه واله لم اكنس وشوا هذه وكذلك مفهوم حديث العفو عن بل ما توكل عوي بعضها بعضا فحصل
الظن بهذا الحكم **قوله** والنول كالرمل يعني في الاجماع على قول الادمي والخلاف في قول المالكول صرح به الامام عز الدين
وهو كالرمل وهو الظاهر اذ لم ينقل خلاف اذ ادفعه على قول الادمي ولما فصل ثوبك الحديث على ضعفه لم يقع موقعه وكذلك
سائر احداث البول ادسيا كانه في قول الادمي وهذا ضعف الاسد لال ملك الاحاديث على جميع بحاسه الاموال كما
فعله من قال بحاسه نول الماكول ونزله وكان المصدا اذ ما لاحداث ملكه ما سادله الاجماع من حاسة البول كنهها
لم تشج العنا **قوله** وهما من الماكول طاهرات اعلم ان الطهارة اصل الدليل على مدعي الحاسه ومدعيها هنا
لم يحن شي كانه اذ الاحداث الداله على الطهارة ان سلم ضعف بعضها لم يصح على ان حدث العريق مع صحه
بالاعناق واصح الدلالة واعتداهم عنه بانه للدادي عرافع لا لا لا تسلم حوار النبلاوي بالنفس وسند
المنع ان الله لم يجعل شقاكم فيما حرم عليكم وما في معناه وصورهم ذلك الى المحر بحكمه واستناده هم الى جوابه

هذا هو المقصود من هذا الكتاب
والله اعلم بالصواب

هذا هو المقصود من هذا الكتاب
والله اعلم بالصواب

انهم يرقى بعد المع بينهما حكم مع ان احبهما ما بلغ وطسه والاعوام به والاخر منوه بخرمه وسعيده اعوان الدم وقيل
بما مضى ان المني شئ سوسط ليس في البرجه الفضوى من الخبث ولا في عاية الطبيب الامرا الشافعي وهو المشهور بالمراد بطهار
المني له قول حاشيته كما ذكره الرازي بعد ابع الاصل وهو الطهارة فلا تنفق ما ليس بك يعلم واسد اعلم **قوله** ودم المني والعرق
لوجه ذلك ان الطاهر قول ان يوسف في الاكل لا السات لانه المعاد كمن حال انما يتساهل في العادة من تشاهل في فجوه وبعول
ورعه وضعف وارهه الديني الامري انك اذا نظرت الى كل فرد وحدته غير مستتب الى شئ فادبعت ايراد الحكم غير مستتبين
الى محله مني كيف يكون المحرر حقا ودودة وبصر عوائد المحلة حجة ولا سلم ان الرجل الصالح يعدم على اكل الدم المصنوع بخرمه
وكنا اسد اعلم الاجر المني بالسيك ويحذر ذلك مما حصل به الامر له ليس سعيده لانه المكون في الطبع ان المصنوع الاثر له
وبطاعته العلم وتغير انهم عن كنفية الطهارة لا كما سبق عن غيرهم ومن جند ذلك على هذه المسئلة بطاريا كذا فاحفظها **قوله**
فالماع اذا احس الى اخره اعلم ان معنى الحاسة وصف جسم حكم بعدم حوار كلة لاجله او حوار ملاسبه المصلحة ويحذر ذلك
فاد الاصل هذا الجسم حسا خاليا عن ذلك الحكم اختص الى من شرعى ان المحاور قد سري اليه الحكم اى اخرى الخالى على الوصف
بحر المصنف اما اذا حاشا اربعة ولا يفرقه كان عبدا لا يعقل مغناه اذ لم يتفقت جسم العان مع العن ولا صار
سما فاد الا ان كذا ذلك وقف على محل النص فلا يصح ما س كل ما مع كمالا واذ ارق منها ما يقوله صلى الله عليه واله سلم لا يخفى شئ و
ساق استيفاء الكلام عليه وانما مجموع الماشعات ساقى ان الحكم سعدا الى المحاور ثم تحيطوا الى تحديد المحاور في الحاسة الحادية
وجانب الما المستعرج حكوا بحاسة ماسوه دليل كلة وكل على حد بد فيه وتعرفت انه لا يعقل اسال الحكم داما هو
يعيدى بوقف على ما حاشه **قوله** العبرة بطر والها لا بعدد قال الامام عر الدس وهم المص وعرو هذه القول الى الشافعي
واما حاشه وسسده انه ذكرهم في الانتصار معاس كرى العدد من حيث انكارهم العدد فظن انه مرجح انهم الطهر
انقول فيك ساحترا انما حاشه المحر حرى الماعليها تصحى حكمها وان لم يعقل الماع الثوب سلا كيف يعبرون
طن الرد الى عينها هذا الظاهر مذهب معتزلى الطن لان الطهر معا معقول هو وال الحاسة دلايد مرط كك وليس
في السسده ما خالفه **قوله** فلما ان لم يعقل الحاسة فلا يصح عر المص معان ثم اخذهم يقتضاها فاد اعرا بولوا الحاسة
معنى معقول وقد راب العن مع الصمىل طهر كانت العان محظوظة فكم الحكم باق طما جعل المذهب حجة داما غنى
ان الحكم بعد اعرا الحاسة وانتم اعينوه **قوله** لا يبنى العام على الخاص الى هذا هو الحق في المسئلة الاصوليه وان كان اجل المعبرين
تبعا لا الحاسب قد تبعوا الشافعي بينا العام على الخاص مطبقا لكن لا معنا لاعتبار في مسئلتنا لان الامر بحصل القول و
ما في مغناه وقابع كثره سعدمه ومباخره وكذا ك مسئلة الصي قد رويت في جواد الحسنة وعمرها في حرمه صلى
الله عليه واله وسلم ومع كزار الوابع في الحاسه علم انه ليس مراب الباسح والمضوح بل من باب العام والخاص ودل الوابع سدي
بطر بل على ان في بعض الرداءات ما يدل على باخر الخاص او معان بته وكلاهما حصيص لا سح اى على الخاص وان سعى
نسحا مع الراجي عند كثر من علم الفضل قال بال الحسنة سعى في تحرير رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جعل رسول الله اعطى
نوك والبس ثوبا غيره حيا غسله فقال لما ينص من بول الذكر ويصل من بول الانثى ما واه اجده واداد و ابن ماجة يقول
الحجابيه اعطى نوك غسله وقوله صلى الله عليه واله وسلم انما حصل الحديث واضح في اسفوار الامر العام وناحر الخاص **قوله** فلما
حدثنا ارجع معنى امطه عند ما ذكره لوجه حجة ورجحانه لم يصر الخالف لانه لا عليه ان الاما طه باذخره طاهر في السلس
والذى يحمله على ذلك الاخر وعسله به محمل لم يوسلم دلانته لم يكن العام مقام مرجح لان حدث لا يترك اثره صرح في انه
لا يضر اثره وكذا ك حدث افر صبيبه لا يدل على استعمال الخا بل يدل لعدمه وفي رواية المذهب ههنا قال الامام عر الدين في القول
بعدم وجوب استعمال زاده العن من الاحوص والشرح والناصر المصنوع بانه والفرع من جيعا واهد اسب المص الرداه
عن العن الى الامام **قوله** من ذراع الكلب التوفى حتى النقص الذي هو في غاية القوة هو الواجب ولا سسده لما عارض به
المصنف ان كان له اصل والسمع امر عبيده لان حصل الحاسة معقولة كما قد منادى بعدى النص احمد وقال لا فرق بين الكلب
وغيره وواجب السبيح من كل نجاسة الا بول الصبي والغالب من سوا بول الكلب وعره ما وجد السبيح من كل
نجاسة الا وهذا محمل للمني حاشيته فيه **قوله** وظهر الحس بالاسحاله الخ كان الخالف وهو من محملون طهاره

المحرر دحوه بدليل ليس هو الاستحالة فلذا انكر اصل الاسحاله فقالوا الادليل على الاسحاله مسهل على الاصل وكل صرح
حوى موم عليها دليل كما قام في الخلق ونحوه في الطرائى من حدث ام سلمة املا انتفتم به فان دما عا ذ كاهما محل كاهل الخلق
من المحرر مثله في الاوسط لوطا حلهما دما عا كاهل محل المحرر **قوله** ولا يظهر حله المنيته بالدع اذ له يظهر له مع واصحه والمسند
هو جليل ميتة المأكولة لمل واثات دبا عا ذ كاهما قرب منه دما عا طهورها فان الاول يسحر نانه انما قبل الدبا عا ما فعل
الدكا وان الطهور من النجاسة العارضة ومثل طهرها الماء والعرض ونحوها وحكى الشافعي هذا عن زيد بن علي واهرس
عسى واختار الامير الحسين ورواه الامام عر الدس وحدث بن حكيم قولى الب لاله ليس بذلك في السند والاحوط في المسئلة
العمل على عدم الاستحالة وترك الاثنا فيها كما مر بطر داسه اعلم **قوله** في الارض المتنجسة عس يظهر للملوك والسم وال
الشراح انه سحر وانا للشافعي قولان احدهما كوال العنزة والناى مع ح وقا انها يظهر كمن حال الشافعي لا ير الاسحاله
مطهره وكيف قال بها هنا ثم ايجع المصنوعه تعالى ان طهر اني من كذا الذي ينهنا كعله نفس العران بالاصطلاح الخا
فان الطهار لغه اعم ثم لا يلزم ان لا بعدد المظهورات ويسايع فيها الى الحرات ومثله حدث الاعرابى سوا واصل
المسئلة ان عين النجاسة لم تزل لانه جسم لم يعلم ارتفاعه ودهاب لونه ورجحه ويحذر ذلك غير مطهر ومثله لو ذهب
بلى شمس ولا يرح بل مجرد البث وكأنه المراد بمسئلة الطن والاحتمال الطن سببا للطهارة لا كما يقال وذكر الشارح ان الذي
في الانتصار على الحاسين من شش ان فيه قولى لا كما هذا **قوله** والنعل لا يظهر بالدك حاصل كلام المص العا لحد
لان الخافه لا يعلق ولا يظهر منها كالثوب وغيره ثم طاهر الحديث عموم الرطبه واليا سسده ولا وجه للفرق وكما سسدا
في الرطبه حاشه فان المقصد الخفيف في كفيه الطهارة والعفو عن الاثر كثره ملاسسه النعل للحاسه وهذا على حد
مرجع العن الا ان الاله الما او غيره اوضح عايه ما في الباب ان يعصر على ما علب عاده لا ما ينس كل لوث النعل بالحسان
او كان في عين الحاسه لوجه وشبهه الصاق تحت يفل ازاله كذا وجه ما قلنا ان وجه العن متيقن وهو لا يشتمل النادر
يرجع منها الى الاصل ويكون المحرر على لفظ الحديث من رواه الظاهرية **قوله** والارض الرخوة ما كثره اعلم ان معنى
الحس جسم لا يجل ملاسسه ملاسسه مخصوصه ومع معا صفة الصلوة والسع وهو ذلك على حس العا صيل في
معالها والمتنحس ما حله احرا الطيفه من كذا الجسم داما يكون ذلك في الغلب مع الرطوبة والحس لما يظهر عوا
الى اوصاف اخرى اما ان الاسحاله عند مرجعها مطهره واسا دليل على طهار المحول اليه كاسد مع المتنحس يظهر اتصال
اجرا الحاسه منه حقيقة وهو طاهر او حكما وهو ان يتفرق الى ان يصير كل فرد منه معقوا او المعقود بعد رجس دليله
والواضح منه ما يبدى كمالا سدا لان لا الحس ك يكون مراد باب الذي يقع على الحاسات ثم يقع على الثياب ما دام ساسح
بها عر بالنفوس الركبة والفتوة الساسه وقد يكون اكثر من كذا كابق من المني بعد الخت وكذا بعد الاستحار ويزيد
ذلك عر الاطهر افعلى هذا اى من بل لك الاحسام بعد حصل معا الطهارة ولم يزد دليل واضح على عين الما ولو قام
ذلك كان وجهه واضحا لقوة طيب الما وطيبه والذي وصف بوصف المانع اعنى الطهور ووصف بانه لا نجاسة شئ
مع ان الاحسام النجسة تبطله كاتبة بخل غيره على شح بل اشبه لكنه لقوته وطيبه ولطافته وطبعه على الهبوط و
السران بوجب تبديده الاحسام وعر بها صر لها عن الاحسام المتنجسة بها اذ تبدي الحاسه الى ان تلغ الى هسه
العفو مع ان الما وغيره من الاحسام مشتركة في الاحسام النجسة لاصح الاحسام الطاهرة بحسه بل هي وانما
محظوظه اذ لا يدخل الاحسام ولا متقل الاعراض ولا دليل على ان نفس الحاسه بوجب حكما على الطاهرة ولد الاكل بدك
احد في الخافه فان قلت الحديث مخصوص بظها نحو ما عر الحاسه احد اوصافه كذا في الحديث وهو اجماع قلنا اما الحديث
فالراوه صعيقه فالنودي ناعا في الحديثين عاية الامران حكما مسلم للاجماع او غيره وهو ان مسهل الما متقل
للحاسة المجموع استعمالها وهذا هو المعتاد في منع استعمال ما حاله نجاسة واليه سقنا هذا الحديث فاطم المسئل انه
سعى الحاسه ما سعماله هو ممنوع وسوى في ذلك الما وغيره وهذا هو الصراط الواضح ومن ادعا غيره فكلمة معر دليله
وسد كره هذه الابحاث اشياء من ذلك وقد مضى بعضها فالارض الرخوة سل حدث لا عرابي يظهر طاهر الارض للاله
او التبيده وان لم يحصل بدك علم حصل الطن قطعا واما اسفل الارض فمسل لاله الثوب ونحوه وعبر فيه القيد الذي

مع هذا هو سره قوله فان مع بعض الكثير لم يحسن العلم هذا محله ان الما ليس ملاصقة الحاسة ولا بها
 الى بطون اسبغاها اسماؤه وذلك ان الملاصقة لو اثرت فها لم يحلم فيه ذلك كما يحول لم يفرق حال الما السطح عن البحر ولا حول
 لم منه امر فاسد هو ما سبب هذه البقعة التي ذكره الما ان ح قد حار على خطاه الاوله واصاب تقريبا واما اول الامام فقلت
 والحق الخ وجوع الى البحر فانه واسطه من هبه في هذا القليل والكثير هو ظن الاسماعه وعد مصونه وحسن القليل وان لم
 يتغير اعلم ان القليل والكثير من الامور بالنسبه والقيل الحق هو الكفر واذكر الكثير ما لا يقاها والربط للسطح في كل ما يعلق
 عليها الكثير بالنسبه الى ما تحت والقيل بالسده الموقوف وهذا المعامله في سببها وقد يطلق اللطائف اعشار
 امر خارج على الامر اذ يكون حكم من الاحكام وهذه المسئله من هذا القليل من هذا القليل ما نصر الحاسه ومعنى الكثير ما لا ينضم
 وعلى هذا الاحاصل صدر المسئله اعني قوله والراكه الكثير لا يحسنه الاما فانه اذ هذا الاستثناء عن ما صدره الفصل
 ومسمى الكثير لم يتبين وصير حاصله لاجل الحاسه ما لا يحسنه اذ كونه كثير استرب على هذا الاستثناء او لا
 له الاوله كما قد منا ذكره ان تحسنه مستتب على كونه يحكم ما كثره وكذلك الكلام في القليل لما يله كان بحر المسئله
 هل للمعامل صور الحاسه ان يحكم عليه حكمها عن الصور الاجاميه ام لا واما الخ فالثاني في اقل الاصل فلا يرد دليل ولا
 يحوز له العمل على خلافه الاول دليل فاما احتجاج الامام بانه سجع الحاسه استعماله فاما ان يريد القدر المعنوي عن المعنوي
 وكل سجع اقل اما في لا يحقق مع الفلذ والكفر الا ان ملاشوره السببه تلاشي بها العطره مثلا لا يرد المعنوي
 فادركه كثره هذا كما رجمه المصنف في جواب الامام ي قد دخل مع القليل ولا في الحاسه حال انصر الاما فانه
 به التفتيش فيها ان قد اوردت لا حول لم يحسنه في الما الدائم في جميع رواياته المراد منه منع اقتضاه سواء في
 كما ذلك شاهد ومنه كل ما في المحرر وعقله وذكره لا اعتنا في بعض فعل العاقل كنهيه صلى الله عليه واله ثم ان نصر
 الرجل سريته عن العبد لم يصاحبه من بحر اليوم لم يرد صلى الله عليه واله ثم ان نصر الرجل سريته عن العبد لم يصاحبه من بحر اليوم لم يرد
 ومصوره وفيه منصرف عنه وذكره ما فاته لما ينبغي وطايره كثره واما مرجح الخطر فاعده غير محتمل فاهم علوه
 بالاحتياط والاحتياط بالركم ما لم يلزم دليل نعم الرك على الاحتياط لا الحكم الجلي والصول على انه ما لم يزل وقد
 ببطلانها في مواضع اخر مثل حاشيه المالحاج والاصوله واما حدث النوع قد مضى ما مضى انه لا يحسنه هذا
 هذا واما سنده المانع في حيث الما ظهوره صريح سماع لفظ ظهره ولفظه خلق ومع السبب مع انه لا يرد مهم
 الاستدلال ولا يفرغ الحبيب الصور الاجاميه فطيله كانت او شرعية اعني مستند بها على ان يبين في الارواح النواحي
 ان هذا العموم غير مخصوص بالنسبه وسائر الاقوال في القليل لا يترك ان لا ينظر فيها وان نظرت لم يخرج الاعمى والمعمل
 منها حدث العنينة وفيه ضعف ومن عظم العوادح فيه انه حاله على محمول والحكم منه في ذلك وقد سطر الكلام فيها
 العصفال في وان قول العبد ما شفى وعبرها واما خلف السد هبه فاهم من عرفت امره اسماء كان ثابت في شك بعد
 قوله والحار في ذلك كالكراكل نقل الما اذهب هنا غير خال عن اشكال الما المشهور به الشافعيه اما الشافعيه فالعروق في
 كنهيه ونقل الما من نعمه انه لم يالكثير وكذلك الكثير من المعنوي وقد شبه عليه الامام في الدرب في الغرض في قوله ووجه
 على الحس خلاف الشافعيه هنا ما لوجه نظيره لا اله الا الله اله كان فشا عجيبا منزها مستعزبا وليس في غير ذلك سقاط
 لهم شغل اذ العرض من ان سلم انه ليس بعبيد صياحه الما وذلك ان لا اله الا الله ما عيب الصياحه المعافه والصياحه
 لا يحسن الحاسه بل يكون من كل مسدد وهم ما يظنون لا نعمهم وهو ما لوصف الما الحاسه عن عبيده وآفاقه
 محسنه هم وقد اورد هذا عليهم بن عبد البر وواجهه العرق ما يعاطيه بالعنينة لان الله العين لا بد منه فلو استلنا
 بعد العنينة كقولنا في قوله واذ تغير الكثير بظاهره كما قد قد ما انه لا حكم لظهورها بعد الحكم بالتجسس وهذه
 المسئله اولي الصعفه اذ قوله ان يحسن التغيير بظاهره ولو اوردنا ان لا يحسن التغيير بل لا نقول ذلك مما لا اصله
 في النظمين من المعاني فضلا عما في النظمين بل لا يحسن التغيير بظاهره ولو اوردنا ان لا يحسن التغيير بل لا نقول ذلك مما لا اصله
 ولا دليل عليه ولول عليه صريح حيث انه لا يحسن التغيير بظاهره ولو اوردنا ان لا يحسن التغيير بل لا نقول ذلك مما لا اصله
 في المستعمل وهو في مظهر هذه المسئله من معاني الحس لا لشيوخها ولا لكثير ولا وجه لها وهي دعواه سواه

مكمل السلف الطهارة بالهم من و ان ينفذوا ما استقوا من الاصل فالحاشا بحاج من الشريعة من الاصل
 الا وساح و دولهم لا يستعد دفع لصدره وقد قال صلى الله عليه وآله لم يولد الحسن كبح نفاه عساه اوساح انفا
 واد كان قد جيب الله العسا له المحبوبه وقد رها لتفرغ نفسه الشريعه عنها و هي فقه طيبه اما استعد رها
 للمسلمه المعنوي بالمتعد حسا طاك بالهسا و على الجله قاله افزع مكاهو فلا يطر وكونه فلان وعلان الحق
 اكبر منهم ثم من يطر الصحا به في ذلك وظهر وشاع فانه اما جمع المد مثلا من طر عشرين اسما مع قصد الرقي بالما
 من الموصي حب ما يقتضيه السند ونبت اليه الشريعة فهل قال فالمهم لو احرر الممهل ان هذا جمع ما ساقط
 في الترك اهل الوصا به ثم اجمعوا على ذلك وكانوا اكل امه محمد صلى الله عليه وآله و قد اكد شرط الاحتجاج بعمل السلف الذي يثبت
 به الواجب وتدر به الحرام لا ما يظن على وجه الوجه والاعتصاد مع وجود دليل اخر وعلى الجمله هذه محارره ومصاحبه لم قال
 لا ما قاله ولا سحرى للطرفه اصلا والاحتجاج بحديث النبي عن الوضوء فصل المراه اعجب ويذكر ان عليا مرادهم محمد المرافعه
 بما يقع وبما لا يقع من هذه الصدام والاملا لانه صلا اذ الفضل ليس مستعمل في اصطلاحهم ولا سله حدهم و
 ايضا بالخصوصيه في المراه و ايضا بهم لا يعلون بالحديث المذكور وفي الحكم الذي ورد لاحد الان يكون من جنبل وعصر صرح
 حليت شرعي كسوع مثل هذه النقيه او كونه على السقطين في له و اذا اختلط بالقراع والحكم للاغلب هذا حكمه لا
 قالوا هو كما لو حط ما ليس برأيه في ذلك الاسم او كونه ذلك لانهم اذا وادها بالاعل ما ريد على الصف وان هذا لم يراه كما
 هو صرح في كتبهم واما الشافعيه فقد اخرجوه في ذلك محرا الغنى وكذلك الجمله حوت تحت الشافعيه بغيرها صرحا
 على اصل شهاب فقالوا اذ افزع الموضوع من غسل وجهه وان اذ اخذ المايه به فلا بد حله لانه بالما ساه بغيرها سله
 قالوا لا بد من احرار من كنههم وامن الخيل ان قالوا سوى الاعراف المحرم قد يوا النجوه باعجب منها وذلك قالوا اكره من
 عدم المصصه والاستشاق على الوجه ولا بد من اتصال لما مخره الملاصق للقدم والنفه وما شئت من التفرع المراه
 والدس تقوم ذلك عليهم مع الموافقه في الاصل حق بالوهم **وله** قلنا البرب كالأعضاء الواحد اورد عليهم من الدس ان هذا
 الاعتماد ان ايمانهم بعد ثبوت ان الممهل غير مظهر و كايه فهو دور وقال للجمع يلزم حكم الاصل الطهارة لان الما اول
 ما ليس العصور يرجع حكم الميموس تنصر سله لا يمكن الظاهر لان ان نفس وما استسبحر و احاوانا ان ذلك سسسي
 ما دام في العصور وهو احراز محمد المذهب وهو كما قال ابن الحاجب من جنبل اللعب وتبادل لجان من كل ملك تنحصر امرها
 من الاشراف فقال احد هؤلاء النساء كلها مطونه فقال حصه محتاطا للشرع فبول سلكهم غير معلوم فاستقنا ذلك الرجل
 فقال لا نسب مولا ما قد البظ الشافعي فوقع بمنزلة ذلك من كل له كيف تدعى وتوقع الاجماع فقال له الشافعي ما علم انهم اجمعوا
 على حله **وله** هو مشير الى الخليفة العباسي قال قاله ما لم يستعمل في الاجماع الا على هذا الخليفة واما ما اورد الشافعي فخطب الحاج
 و اساعلم **وله** فان العنس وتدلها من استعمال هذا القراع لا يوجب على من اغتفر النصف جادون من الممهل او دور الصف
 كما هو مذهب المصنف وانما يخبرهم فان الممهل بغيرهم ما اصل بالمثل والفصل عنه وان الحكماء لم يخال انما الذي احسن فيه
 ما شير المجل بلكه وكذلك الاصنع كيف يصير بعضها سله لا على ما ذكر وكان هذا وقع من صاحب الاسعار او من
 المصنف حال الشرع وكتب الشافعيه لانه على صلهم و اساعلم وعلى الخلفه فقد وهم الامام يحيى ويترفع سله الامام
 الهادي ولم يصنع لذلك المصنف حار الدارين فقال لم يرد المسئلة في هذه عفته عن الوهم المذكور **وله** لقول العباسي
 لا وجه للاحتجاج به سماحيث لم يشرع رانه اخذه عن دليل بل الظاهر انه سى قاله من قبل نفسه وقد استدل في المتن
 على عدم انكراهه بغيرها بالما الذي ينبع من امله صلى الله عليه وآله **وله** فانه ما من مرم ما شريف وقال في الخا لاثوب عليه السلام
 ان كس برحلك هذا مغتسل ما رء وشرب وقد كان صلى الله عليه وآله ولم يركب بالظهور العازل لانه قرب العهد بغيره ولم
 يصح ذلك المظهره وكل هذا استنبذ **وله** لا يصح هذه كسلة الصلاه والاداء بالمصوبه وقد سبعا المهره و اجيد
 برحليل والبالا في و اكر التكميل ولا و انك يختلف كلام الرجل بكاه مع اهل بيت كالأصول والفرد وهذا
 عن غير وقد جمعنا البحث في حاشنا على اس لطايب و اهل تنكر ان تنبيه على ذلك ها كثره و قد رنه و ما سجد قول
 المطاع ان الحركة التي لاخذ انما ما مور بها من حيث انها وضو منهي عنها من حيث انها صرف ممنوع ولا عتج الامر النهي

[illegible]

العلم فعملها اصوليه كليه وكذا ان جمع الناس عليها **قوله** ضرب لا يعارض الا ما علم هذا سلم
في الجمله كسلب الوجوب ودخولها في القدر كالتشاهد لكلمهم قد بدعون اشياء ليس عليها دليل كده الا مثله الذي ذكرها
المصنف وقد سبنا تنبيهها وكما ما العلم الشارح ما راينا ما يستقضى اليه في تحقيق هذه النكت فلما رجع واما مصنفه الطي ثم
توزيعه على الاحكام فها راينا المسله ذات شعاع في الناس ولادات وجه وجهه واما الواجب طلب العلم الا ان امكن والى
اقتصر على الممكن من ادما طبعه ولا يجوز ترك حكم لعدم حصول الاوامع حصول الامتع بعد اطلاع الخبير بقوله تعالى فاما الله
ما استظعنتم وكان الحامل لتمامها التماس العارض بالمعروض لان بعض القضايا يتسارع الضر فيها وقد سحر او على الاول
فمسئله المادى وبعضها سوفف الطي كعلوم يقتل عنه فلا يتاثر عن مثله الخ لا محل في رد معاد البحث الى ان المجال يحتمل كثره
الدواعي وقلة الصوارف واما توارج القنوت على الاحكام فحكمه دليل وقد اعترض في الشرح هذا البحث في طول وكلم
فيه جامع بخبره **قوله** وحرم استعمال انبياء الذهب والفضه الذي ورد في السنة النبويه المنع من الاكل والشرب
في انبياء ومع من اعطى بالذهب ولو حرصه او اشتكى خراجه وما اصابه عليه والى ذلك وجه من اخرجوه اجماعا وادود
في اخرجوا من حرم الذهب وكذا حكم بالفضه ما عداها لعباد في الحادى ان ام سلمه رضي الله عنها كان لها حلل من فضه
فيه شعرات من شعر النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اصاب الانصاب عى او شئ بعث اليها بابا فحصى حمله فشرط
منه واعلم ان الظاهر يقول حرم السما لا بد ان يعفى له ما لو صيفه لحد اليه ونقول الاصل للحد وقد منع النبي صلى الله
عليه واله وسلم من الاكل والشرب ماء الفضه عدا ما في الصحه العصىحه وهو الذي ادى الى حوامع الحكم وما ينطبق عن
الفرق فصوصها موافق لما اذا علم القيوب الذي علم ما سحر من من الاعان النبويه في رفق عليها زانه المناسكه
ولا يترك من اعان حكم المبتدعه فان تعمم ان عبادكم نتيج قياس فينبوا الاخلاق ما دلته ودعا الاعان النبويه بحالها
وليس لهم الا ما يحملونه من المناصب التي عابها الوست ان يصلح للعليه لان كنه التعليل بها وقد فعلوا هذا لا
يجبى كما على ان رواه عنهما كالمباين في مواضع منها في الاصل والى ذلك ما رواه عنهما في الحديث عن ابي
يعقوب الا انبياء في هذه الحداث بحث انها عصى كراهته للسلس الكراهه الشديده من ترك كمال التثني **قوله** حرم
بعضهم العامه وعقد ابدل الاكل والشرب بالاستعمال ثم راد صواب من الفضه قد سوعها الشارع فقاوالا
عليها والعوارق النبويه هذا يصعب اثرا اليه في الجمله لتبته له في هذا الوضع وعده مواضع ان كنت موافقا لذلك
والا فبعض المكارم لا يعض لبغيتها واحتمل على الف والاعاده حيا ما كنت بها بئتها **قوله** لعينها او الخيل على ظهورها
لذاتها ولا معنى له الا ان يريدوا بها المعبد او العزم وغيره لا ينسب الى الذات من حيث هي ولا اعتبار وجه واما
الحيل فهي المناصبه التي اشترى بها وقد مر عليها ما راجع الى الخيل والفرق ودخول **قوله** لا اتصال للطاقه هذه احوال المرفق
من بعده المسله وهو اتحاد حركة الموضوع الى موضعها من حيث انها عباد به مني عنها من حيث انها اسهل المحرم
برعهم هذا من الصلح عدم رعايه المرفق وكثر ما فعله غيره وهذا المسله من حرم دخول **قوله** فضائل المحرم
قوله استعمال القبلة ادله النبي في هذه المسله كثره **قوله** في حديث علي بن ابي طالب رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه واله وسلم
ان تقبل القبلة قبل ان ياتيك من غير حرام يستحبها هذه واحده في السنة واصل النبي العزم وليس بها مظهره
عظيمة بل ما رواه وليس بها ما يدل على الفرق من العباد وغيره ولا ما رواه في الاكراهه الا ان من يريد الجمع من الاحداث
من دون نظري وجواب وانها والظاهر لا يوجب لاساله معبده الى الجمع او الاطراح وليس بها اصل لمواضع ادله العزم
الارى الحديث او قد فعلوها ما اشد كانه وكيف يتاكد ذلك مما ثبت عنه من ادله العزم واشتباها حدث حارده
حكاية فعل محتمل ولا يلزم به المحرم ومعارضه صراح الاقوال وشبه حديث اخر مع انه محتمل الخصوصية لان الفضه لم
تفقد على وجه تلعب الشارع لعدم قصد الرافق والمزى كما ذكره ابن دقيق العيد ومع ما قال والى من روى الامام على النفا
العزم والنسج من ان كان الظاهر الصلح بل لا يصح منها ولو كانت ادله الاجماع لم سلم بها الكراهه ان ان ادعى واما
صرف احداث النبي اليها فمعده جدا عندنا طاركا لها ولها حال ان لم يصح في بعض احوال الامام هذا الا حوط
الذي بعده في مثلها ووجه حصة الخطر ان لم يحرم الله **قوله** هذا انفسك لمن تحسب بل هو الظاهر كيف وفي بعض

لعل الله سبحانه وتعالى يحسن
 لي ما يشاء من العلم والعمل
 والعبادة والخلق
 ويوفقني إلى ما يحب
 ويهديني إلى ما يرضى
 ويوفقني إلى ما يوفقني
 ويهديني إلى ما يهديني
 ويوفقني إلى ما يوفقني
 ويهديني إلى ما يهديني

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

والادب

لهم من ذواتهم على كل حال
بعد ذلك في كل حال
في كل حال

والادبار انما هو جمع هذه المسئلة في شرح الحارثي مع كمال تقديره وكون العلل المتكثرت مع عدم نشأة فعيته اجماعه وهو عليهم
حسب وفي ان يشبهه على علم السلام قال كان الذي صلى عليه والى ان لم يتوصى بل لا يلحق الا بالمسح مره مره فان قلت كيف علم
الصحابي بلانما والكرام ما ذكر قلت هاهاها فاعده ينبغي ان يتنبه لها وهذان الصوابي او اعبر عن عرض من افعاله صلى الله عليه واله
فما بينهما تنوع على ما فهم من الفعل النبوي ولا دليل على قصته من افعاله في فهمه بخلاف ما لو كان اللفظ لاحظ هذه ما انغمها وقد سرجا
حق ما فيها وقت الحاجة له في كلام الفقهاء المحققين وحده الاموالين كالمحاجب ومن جهة ان كان كثير منهم على الصواب الذي
ذكرنا لكن من دون الثقات الى ان يردوا المسئلة حتى قد هاهاها المتكذبا هاهاها والقطب من اقطاب الاستدلال الشرعي
اما المحققون فقل ما يقرئون من روايه اللفظ وروايه الفعل وهو مفاد شديد على رواية اللفظ على ما هو الصحيح من جوار اورد
بالمعنى بعد ما نرى ما ذكر سماه انما احسن احوال الروايات فليحفظ ما وعدنا قال ابن القيم في حاص ما قرأناه واخرناه
في هذه المسئلة اعني مسئلة التثنية والجمع في الادله وهو من احوال المحاجب وروايه وروايه وكما رواه الامام وقيل
عليه الهدى النبوي ولعمري انه حقيق بالثبوتين ولعله وكان في مساله كان اذكر في غسل الاعضاء اورد مساله الراي هكذا حاصره
قال مساله مساله مرتين والصحيح انه لم يكره مساله مساله كان اذكر في غسل الاعضاء اورد مساله الراي هكذا حاصره
ولم يكره منه خلافه البته بل ما عده اما مساله عرر كونه كونه الصحابي بوصا بل لا يلحقه اورد مساله مساله من واما من عرر
كثير من السامع على ما فهم من الفعل النبوي ولا دليل على قصته من افعاله في فهمه بخلاف ما لو كان اللفظ لاحظ هذه ما انغمها وقد سرجا
هذا الاختلاف بين ابن السلمي وابوه ضعيفان وان كان الاب احسن حالا وكثير عثمان الذي رواه ابو داود انه صلى الله
عليه واله فلم مساله مساله بلانما وقال ابو داود احاديث عمن الصحاح كلها بل على ان مساله الراي مره انتهى هذا وقد
عماما ذكرنا في سلك الاموي بل والمالكين بهاد لا تمت المسئلة ولم تفت ذلك سنة بينه واما طريقة الجمع من الادله فتبين
استعملوها في غيرها كما في هذا الموضوع وهو جمع بين المسائل وكيف حرم عدم الشيء ثم عتبه وقد يحاور هذا قوم قالوا
ليس لموافقه كل مخالف فيها امكن واشارت هذه مصرحون بذلك وكثير ما ذكره الزيدية كانوا جعلوا الخالف مقننه دليل دالا
فان معنى لا يفتار من خلفنا عليه في استبداله وانقصه فان ضلنا له هنا استلزم ذلك داخلها فاعده همه كبره ورواها
وكثير منهم سماه هذا الكتاب قوله قوله الاذنان من الراي اورد من الصالح في موضوعه في علوم الحديث على صحيح الحديث الضعيف
او عيسى كبره طر فخر لم يكتفى اورد في حديث الاذنان من الراي كونه كبره طر فخر واحاب بان الضعيف الكثير لا يخبر
وحدث الاذنان من الراي كونه كبره طر فخر ابو الحسن الطائفي في كتابه الوهم والاهام حيث قال ما وجد الاحكام انه معني حال
ابو الحسن ليس عني بصحيح بل اما صحيح واما الحسن قال وان ذلك هو ان الحديث هو ما ذكره الراي في حاله ما يحرم عند
اخره من كبره بالنسبة اورد في حديثه من عمر بن عبد الحاق الراي حديثه ابو كامل المحمدي في تناقضه من محجب من جعفر
عن ابن جرح مر عطاء عن عمار ان النبي صلى الله عليه واله لم قال الاذنان من الراي حديثه ابن سائج من محمد بن سليمان
الباقر بن سائج ابو كامل المحمدي بهذا اسم هذا الاسناد الصحيح بغيره رواه وادناه انه انتهى ثم ذكر علل الدلائل
له ما عده في تاريخه من رواه واحاب ابو الحسن قوله وما اورد في ما اورد في شيعه من كونه عتبه في ذلك حديثا مسند
ومرسل امي وهذا اكثر ما وقع للمحدثين يذكر في علوم الحديث والاهوال ان الحكم للتصل مع ثبوته منفرد او لا يصح المرسل
بل يوجب من رايهم في هذه مواضع جعلوه على حفظ ذلك ولا تغتور ليس ما فعلوه بشئ ذكر احاب في بعضه على بعض مثل
ما ذكرنا في هذا ابو الحسن هذا هم كثر ما يجهلون على ذلك اداس علم قوله ولا يخرى المسح على العمامه في هذه المسئلة حوار
التكبير المسح على العمامه وقد سمع كلام ابن القيم وهو الحق مع العمد واما من عرر في الاصل منه ما على اورد العلم
ملايين من ايامه دليل واما الشافعي مع شي من الراي جعل الواجب عتبه في السكول الفضيله كراويل مطلوب في الصلح
كما في الرضيه قوله في القراءه السب الاخره اعلم ان مساله لا تستلزم عرر ما وجب وكونه ما سمعنا طيب او اما ان يكون
غيره والغريبه هذا كونه الخادم في السطحي مستلزم مطلوب لما ذكره ولا دليله معا لكنه ان كان الما قبله لم يستحق ذلك
عوا مساله المسح فكذا التثنية على الراي وان كان الما كثر اسى ذلك الفعل مع اسم المسح على اذنه احاب فانه
الضبط والجرح هذه ما وجد الاسمين وهذه الاخره هما مصاد فان على معا واحب فان ذلك وما الكثرة في ذلك في الاجل

الحق والحق

کشر

Handwritten text in Arabic script, likely a library stamp or note, partially obscured by the binding.

[illegible][illegible][illegible][illegible]

۱۰۰

[illegible]

الحاصل منها

مطلع قرن الرابع الهجري
الكتاب من قسما الى قسما
والم اسماء احمد وهو حسنة
بمدرسة خان شاذلي
الاسم

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

ادامہ حیثیتہ بکلام وی احاطہ محاذ بکلام یحیی

وخص المسئلة ان قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطفروا والمعطوف على ذكر الوضوء من فانون عطف مثله ان يجمع وضع المعطوف على
المعطوف عليه فلو قال ادخلكم الى الصلوة وكنتم جنبا فاطفروا وان لم تكونوا جنبا فاعتسبوا وحوكم في طاهر الموضع عنهما لم يكن
العسل مغنيا فكذا ههنا موضح انه قابل في ثلاث حالات هي حالة الوضوء وحالة العمل وحالة النجس فعمله ان
لم يرد بوجوب احكامها وسأله ان يقول امر بركب الخيول وان كان لم يصح عملك الحج والعمرة وان عسر من الارض فلازم المساحة
فانه الظاهر عدم الزام الحج الممكن وان لم تكن ركبا وان كانت عسلة على اية عسلة ولا بد ان لم يذكر الوضوء بعد العمل بل يعلم منها الاضطرار
فولم يكن قد اذعن لغيره لانهم يحكمون للتعليم والبيان كيف وقد صرح بالنفي عاثة فصار له اهدوا واصحاب السنن
في طائفة الكتاب والسنة **قوله** وسقته والدميين مما اخرج الدارطين والاراد الطراني والطبي في الحديث **الصل**
القدس من جرب ان من جرب عاد الغسل المراه من جربها بعض شعرها نكحها وعسله تحطى وانشاء وان
اعتكفت من الجنان صب الماء على راسها صبها وعصرته **قوله** وعسل الميمنة تجمع كلام الحديث فيه انه معول به واجهذه
سعره اعلم بالوقف وطرقة مما ذكره حتى علم المأذونة انه قد جرح من يابه وعشرين طرعا وقال الله في قوله بعد
احاديث دون هذا وقالوا الرقع معدم على الرقع وهو كقولك انك كذا تبت ما يرون يحلون ذلك عليه مع نصرتهم بعدهم
الرقع كما قالوا في ما ربه الحديث ما لم يرفع مناه ابعاد المجلس وبعد حفظ من اذ وسباب غيره وقد اطلعت على مجموع الحديث
واذا قد تجد في احاديث وعده وفي الحديث الذي عارضه به الملم لم يسمع به في كونه فخره الذي فضل لا يمارضه ان يتركه
صار فيه عار جرب حدث اسما بنت خمس جرب عقلت ورحا وانما كبر رجل اسعفه من سالب الصحابة وسكت ابوهم يار دودي

الملك الامير المملوك
الحق في الصلح وعده و
والندوب والبحر ونها
ويعبر ان قال القاصد
ان هذا السور على
في الاخرى والصلح
عنه من اهل البيت
منه من اهل البيت

[illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

وعلی ما ذکر ما

[illegible]

هذا النقط في كلام الشارع قلنا ينظر في احكام من اطلق عليه واخذها من سائر الادلة والبراهين المعتبرة للصحة على ما اوردنا
 ذلك الحكم واما المذهب فقلنا حكمه حكمه فقط ومعارف بينه كما قال بعض السلف وقد نقل عن ابي عبد الله المراه في البرهان الى ان الكفر
 يعني لانه اطلق ذلك في السنة فان قلت ان الكفر لا يلازم مطلقا مع العلم بالفرق من جهة اخرى كمن صنف انه
 يحق للمسلم ان يصرح بالفرق من مراه في طالع او قال بعمل الظلم وكذا سائر سبب تلك النجاسة الجبيته قلت
 اما الدين وقضا عنه في الجمله كونه في مراه في العقل كما تجد السموات يتفطر منه ويستحق الاصل في حاله هذا لا يكره
 الا ما يورث من قلب قلبه واما اطلاق لفظ الكفر والحكم عليه بحكمه البدني او بالاحاديث فلم يجز الشرح بذلك وليس
 من مذهب العقل صفة حيث وصفا والله العالم **قوله** والكفار يحاطون هذه المسئلة شجرة ولا حاصل لها وقد قال
 بتراج الشريعة في التفتيح وشرحه لاحلاف في افعالهم يحاطون بالردك والمعاذات والعبادات في الاخرى يعني عونها
 واما الخلاف في الايدي وقاله الجاهل بعضه وان اوليهم لم يذكرها وانما هو حواها وذكر بحركات واهية اذ احققت هذا
 فلا يحضر المسئلة معنى **قوله** احد وعش امرها الصبي فالعالم ليس انكره الردية انكره صاحب التفتيح في قوله
 ردوع الخنايله صرحوا بعدم وجوبها على الصبي واطن ان هذا من معاصد الاشتراك لا يفهم محققون هل يسا المند وكلفا
 ام لا قال جيسا وهو لا يخفى على الصبي مكلف اي ما من امر يندب وكذلك ان المراد بالصبي ما عاين المحقق مطلقا كما
 قلنا من ليس مكلف مكلف ولا موله على **قوله** ولا يوجب اسلامه صفة نظيره من قوله وهو ان وجوبه العباد به يعني
 سابقا لمعرفه لا معرفه للصبي وهو غير مسلم للادله على صحة حجة وصلوته وعده من الكبير ما يصح معه الوجبة
 اذ لا يرد على المبرر وليست شرعي ما يقولون في اسلام سابق المسلمين على اوطالب كرم الله وجهه والجبلة فانه كان عمره
 ما بين اثني عشر سنة الى ثمان على اختلاف الروايات وعلى هي بعضهم انه قال حكمه باسلامه فيقول حاصله وهدى عونا
 يلودون بها كثر اني المتأين ولا يوجب لها اذ الخصومة لا تبنت بغير دليل واما الاحتجاجهم برفع العلم فانما رفعه وحس
 بعونه الموجب ولا يندم ان لا يكت له والحكمة او سمع معتزلة **قوله** فشرط وجوبها **قوله** واحكام
 الذكر الخ الاختلاف كما ذكره المصنف في الذكر فالاشد وايضا رتب على احكام المراه حكم شرعي هو الفصل وقال صلى الله
 واله في بعض الحقوق لسان الله اما السباقتان الرجال ولهم ان يكونا ابنا لها لولا اذ لا فرق في الجمل كذا لا يولد
 يخرج من الصلب والى ابي هو مسامح للاختلاف والخصم لمل لا فصل صلح الجانبين الاتجار وحديث اذ انك
 المراه المتجسس لم يحل او يصح ان يراسها الا هذا اذ لانه لا يسمي ان يكر واما السنين فلا بد من العلم
 بها وحديث ابن عمر لا يذنبه اذ لم يعرف صلى الله عليه واله في السنة وان فرض حطوب ذلك سال من غير علم بحجة
 واما العمل على القوة والجلادة وقابلية المعام وقد هم رسول الله صلى الله عليه واله في يوم اجد برده افع خير وقال
 هذا غلام صغير فقال محمد بن ابي حنيفة ما كان في ايامنا من امة في ترجمته ان يرضى قالوا واه ارمهم لم يرض
 وذكر سنة قبل على ما ذكرنا **قوله** لا يكره ان يراها في هذه المسئلة ما ينفى **قوله** لقوله تعالى
 فان ما بوا واقاموا الصلوة وكرموا السها ومن مذهب هذا الاحتجاج ان طرفة احكام الكفر وهو خلاف الرض والافاق من
 الصلوة غيره ولم يذكر اذ لا يثبت وقد قال الخواري في الروايات ليس في مذهب الشافعي اصفين من هذه المسئلة وذكر في
 العيث على الكافي ما رواه عن الصادق عليه السلام انه لا يسل واعلم انه ينبغي ان بعد كلبه في الامر المعروف اذ لم
 ماخذ المأمور بخلاف النهي عن المنكر فانه منع منكر الوصل اليه لهدم وقوة على اختيار المأمور ولذا لو كان مكره في المأمور
 كما حرمه من البر كان محلا لعل ذلك ولو ضره حصة الضرر ولم يكن بد منه **باب الاوقات** **قوله** الوجوب
 معلى كل الوقت لا يشك في وجوب كون الوقت الموسع صالحا للصلوة ان ساء الحلق طولا حتى يسعوي بها او
 واقفا في اي وقت منه ولا موجب للعدول عن هذه الظاهر ولا يسمح ما خالفه من هذه المذهب ولينهم لم يرووا
 هذا في ذلك فلو قيل ان الله هو او اقامه علوم سبها رغل العلم بسعي الخ في هذه المسئلة لغير عنها
 من سبها في ابي الطي وصغيري وحملتي قلت ما ينبغي ان يكون هذا من العلم المحمود ولا ما معنى المشعول
 نابع **قوله** البولوك الزوال الخ في احد القولين على ان مسجود في الاخرى عما من واس عمر وعاشه وهم ساء

وسقطت الفهم او سقطت
 في نوبتهم منقطع واسقطت

العرب وسقطت انها مرتين مدان الخاين لنفسه سماب بالبولوك وليس لاحد ان يحيطي الاخر في اللغة فعور
 احكامهم في المراه بالابه فيصير الى ان لا يطلق الا اشتراك العقول المعنوي والظاهر في اللام في الصلوة انها المعهودة
 اعني المحس ولا محض ودليل ذكر المحس لا يبرها فيكون الظاهر ان المراه بالبولوك الروايات وليس له كونه حاصل
 عمر معروضه المراه وسعد اذه الماكيد اذ جازي العصر ما لم يات ولد الابن الوسطى كما ناتي **قوله** وخرج ودها المحض
 بالمثل الخ الظاهر ان المثل ليس وقتا مستقبلا له اول وآخر لان سائر الشمس من ارك ليس لها استقرار واهما
 من اول مسجود الى اعلى محرها ثم تحدى في اديها المعرب فكون اول الاتحاد هو اول الظهور وقد كان قبل ذلك يظهر
 المثل فالمثل في جهته المعرب اذ الظل على العالم حين يقع في النور وكل ارض الشمس ظهرت على ما ور العالم حتى
 في ايام الصيف ومن مكة ومنها الى مكة السما فلا يحسن من الظل شي وفي ايام الشتاء يمتد الشمس في الجانب الجنوبي من السهل
 في كل شخص جيلولة من الشمس ومن شئ الى شئ الشخص في وقت لوسط الشمس لا يحاط الشمس في الجانب الجنوبي من
 عاية الارض وهو المسعى في كس الظل على الروايات وفي بعض من عاينه من قاطعها معبره ردة الظل الذي كان في كسها
 ويصل الى سمت المشرق كس سبها الوجه المعرب وحس بصر هذه الزيادة مثل طول ذلك العالم هو اخر الظهور وصل
 به العصر فكون اول حرك من الزيادة كان اخر الظهور اخره من المثل وليس له اول وآخر حاشا تنافه الصلوات
 او يتغير كانه فيه وذلك يظهر من تقبيل الظل فانه لا يجده ساكنا قط بل يسير المروى نوع اصطراب كسب هبته يورس
 الشمس فان قلت ومن ان يوجد ان الظل الحادث بعد احوال الشمس هو المراد بقوله والعصر اذ صار طول الظل في ايام
 ويحدث ذلك بحسب الروايات دون ان يدخل فيه ما كان حاصله عند الردة الخ حيث لا ينظر الى الظل الحاصل وقت الحاشية
 الاحاديث مخالفة **قوله** هو كما يقول عمران اطلاقها وعدم المعرب في الاعاظ السوية للصيف والشتاء وانما يكون
 ذلك ما ذكرنا الا في اول ذلك لزم اصحلال ذب الظهور او صفة بحث لا كما يوسع للمصنف في الشتاء في ايام الشمس
 في الجنوب وقد علم انه صلى الله عليه واله في يوم لم يكن هو اصل الصلوة في صيف ولا شتاء بل فرق بينهما في وقت طاهر من
 ضنه ثم يحسبونها لهما بما اخبرنا من اذ اجز اخرج اوداد ودا الساي مرحدث الى موسى كان قد صلى رسول الله
 صلى الله عليه واله في الظهور الصف ثلاث ايام الى خمسة ايام وفي الشجاعة ايام الى عشرة ايام وفي الموطا
 من جعفر بن ابي هريرة صلى الله عليه واله ان كان ظلك منك واخرج مسلم واللفظ له وانوداد ودا الساي عن عمر بن الخطاب
 رفعه وقت الظهور اذ ارباب الشمس وكان ظل الرجل كظوله ما لم يحطو العصر وكل ذلك اعانتهما مع الامم اذ
 والاحتساب بالمثل لما صل عند الردة ان وادخله في المثل وله اطبق الناس عليه والله اعلم واخرج ابن ابي شيبة من
 حديث جابر بن عبد الله صلى الله عليه واله في الظهور حتى كان الظل مثل الشراك ثم صلى ما العصر حجة كالظل
 مثله مثل الشراك الحديث وهو من المصنوع والحديث **قوله** صرح بها خير جيل الروايات فمختلفة فيه وفي حديث
 عليه صلى الله عليه واله في يوم من اوقات وجئت الى موسى عند احمد وسلم والناس في اخر الظهور حتى كان
 فرسا من وقت العصر وسائر الاحاديث توافق هذه الروايات وبعضها لا يمكن تأويله فيجعل على ان المراه ان الظهور
 في اخر وقت العصر في اول وقتها ويعتبر الراوي عن مقارب الشبهة او جوده كمن على حذف مصاف في قوله وقت
 العصر وفي قوله وقت العصر كذا اي مستقبلا ويحذو ذلك وهذا امر معين ولله اعين من الناس صلى الله عليه واله وسلم
 للخاصة قال في احوال الاول وقت الاخرى معنى الحديث لا لفظه وعلى الجملة باحاد شذوذ الاسرار والاد
 والفرق وصرح وحديثنا التعليم في ردها ما هو صريح مما في الاسرار كذا من حديث موسى ومنها ما هو محمول
 لا يثبت به حكم الله في ابي حنيفة وما لنا والوقاات الحسنة للصلوات مسجورة وانما هو غرضي يحتاج الى بيان
 عمره حول **قوله** في الملائكة لم يذكره دليل ولا يستبعد ان يوجد له دليل مما كما في حديث جابر بن عبد الله
 لا يحسن في ذلك لا سيما في الظاهر في التجه **قوله** قلنا ارباب الخبر الى الاضطراب لغيره من حاصله انها الصلوات
 في ذلك لغيره من ايام ما لا يسل لاله الا في فاشد لاله لا محمل على مفضل فلا يفتل ولما لم يثبت في الروايات
 الذي نعه وهو في احب اقوال ما كذا في مستند ارباب الخبر الى الاخرى حكم في جعل مقاربا في ركعات لا اثم فيه

الذي في الخبر ان
 مسجود وتعلم من
 فلم من كذا في

Copy

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

يصدق لوطه لانه صلى الصلوتين لوقتهما **العجب** من المصنفه لو جعل الحديث على ما في لرم محمد بن الاماميه
ومحمد بن محمد الجمع لعمره من وان مسعود انما قال ذلك في معرفة الاحكام في انه صلى الله عليه واله لم يزل يصلوه لعمره
وقتها الاماره استثنى صلوه جمع الشفق ليلها وقد كان اشيد الناس ملان منه لرسول الله صلى الله عليه واله ولا قال
بعض الصحابه لبنا نراه ما نقل الان ابن مسعود وامه من اهل بيت رسول الله صلى الله عليه واله لم يزل يركع ولا يكون ذلك وقد
حصه صلى الله عليه واله في ما لا يلزم ذلك ولم يجعل ذلك لاقرب الاصل قال اذ كان علي بن ابي طالب سوادى اي صوفي الخضر
وشهد بمات قال لعلي بن عمر هو اشيد الناس تائبيا برسول الله صلى الله عليه واله قال ثم علم وجهه وماله يعلم كما هو معروفه
مرجاله حتى كان يركع فيبول في الشعب ما يعرفه ومرفقه وانساب فرس للبربر كان اياه كان اذا وصل مرفقه
يعرفه تحس ناقته حتى تغرب يوم وعمره ذلك وصلى المغرب وبعض شانه حتى فرغ منه مع سقوط الشفق وصلى
العشاء وقال الصحابه هكذا كان يفعل رسول الله صلى الله عليه واله في كل بعد من صلواته الصلوه وهو يركع
الصلوه امامك ما رواه الترمذي وصححه والبخاري ومسلم والجماع ابو داود والنسائي والمعنى في اخرج رجلا من ربه فخرج
عند رسول الله صلى الله عليه واله لم يكن يوحى الظهر ويجعل العصر فيجمع بينهما ويخرج المغرب ويجعل العشاء فيجمع بينهما
واخرج رجلا من ربه انما كان اذا سافر سار بعد ما عرج الشمس حتى كان اذا علم ثم يركع فصلى المغرب ثم يركع
بعثانه فصلى ثم صلى العشاء ثم يركع ويقول هكذا كان رسول الله صلى الله عليه واله في كل صلوة يصنع في يوم وعمره
الناحيه لعمره من علم من حرم التعليم تجريد اول الوقت واخره وحصر الوقت بين ترك الصلوه فالامان بالصلوه
في ذلك الوقت المحدود واجب وتركها حرام ولذا سمي النبي صلى الله عليه واله في ترك الصلوه حتى يخرج وقتها
مقربا ودخول وقت الاخر ليس مضوده في نفسه عدل ولا لاسم الحسن انما هو حتى يخرج كقولك سبعان او
حادي عشر رمضان وسبى صلى الله عليه واله في كل صلوة من ترك العصر الى بعد الاضطرار صلوه المأفوق واشاره
الى ما عليه الكراهه فقله حتى اذا كانت الشمس يرمى سبعان فحين بعد من جهه ذلك ومن جهه تعلقه بالخلق
لا يرضاه الا ما فوقه صلى لعمره موافقه الامر بل تقيه وسوا هذا المعنى هذا في السنة ودم من في الصلوه بازا
كبره جب فان قلب والمصلى بعد ما يركع ماله يدخل وقت الاخر حسبا لصلواته حرك او ماله يخرج وقتها
والعشر بينهما معا الخرج كما ذكرت بل لو صلا في الوقت ركعه والقبض بعده ها اذ كان كلف يجز عليه ويام قلت
لم ياتهم بفعل الصلوه انما لم تركها حتى خرج وقتها فان قلت فحين دخل في هذا ما بعد المليل في العصر وما بعد
الاسفار في الفجر قلت اما الفجر في روايات يعطيه صلى الله عليه واله في كل ركعة في المديته والاعمال يقول طلع الشمس
او ما طلعت يعني حتى فرغ منها لم يركعها كلها ولا اتم عليه واما العصر فالذي في الحديث المذكور انه انصرف
من العصر الغليل يقول اصرفت الشمس وفي روايه اخرى وفي كلامه على الله السلام في عهد الابرار العجب في صل العصر
والشمس حيه وكذلك في كلام عمر بن الخطاب في كتيبه لبعض والته وفي عمره ذلك من كل الصحابه وكلها اذيره
على ضرب الشمس وهو امر عيسى بن ابي الملقن محمد الناحيه الى ما بعد ذلك ما ذكرنا او لا من غير القصر الى اخرج
الوقت فان قلب سلمانه لا يما فاه من الله يركعها حتى يخرج الوقت وفعلها الى ان ينفى ما يبع ركعه كما دل عليه
الاحاديث او كسره كما روي الوحيه في اخرج ما على اذ كان الخراج فاحكم تلك الصلوه المديته تركه او لم تركها
بعد الاضطرار فانه وقت كراهه للخواص بل والمنسيه كما ذكرنا مضرا من اجل كراهه هذه الصلوه اي تحرم لرم
الجمع بين مساضين كما في الصلوه والاراء المعصوه ام لا يركه فلم ذلك هلكت **لن** نظري ها ما ذكرت بل نظرها من ارفع
نفسه في ربه العصيان لم لا يقد على التخلص منه ما شاء او لم لا يبعد بنيه ملاسه كما لم يسط في ربه ليس
يترك الخرج بابا **قوله** وجمع في سفر العصيه جعل المص انبنيه من اهل هذا المذهب وهو لم لا انبنيه
لا يجمع مطلقا كما مر **قوله** هو من رخص العاصي في التبييم واكل الحليه وهو ذلك فكان وهم المذهب
الواسطه **باب القضاء** هذا باب ارب على سائر المسائل كتاب ولا حله واما اورد واصل
الساهي والنام في صريح السنه ان ذلك هو وهو فيها بل في روايه لا وقت لها الا ذلك ذلك صلوه صلى الله

عليه والحمد لله يوم المصدق قد صدق ما رواه ان تركت شهوا فكما ذكره قد افلح لانها قبل شريعة صلوه الخوف ما
مرى المص لم يذكر لها دليل على القياس على الناس ولو سلمنا ما روي لم سلم صحة القياس ولا الاوليه كما اجابوا جميعا
على الشافعي وكفاح النبي الخوف وكفاح العقل العبد وان علم ان عبادت صلوه الساهي والنام مصرجه ان قتلها
معصية يجب ذكرها بل من الروايات لا وقت لها غير ذلك وقت العصر برغمهم مطلق الى اخره انه قد روي عن علي بن ابي طالب
اصله وهم ياربون في الساهي والنام ويطلقون وقتها ولا دليل لهم الا انها تصاد هذا شأن القضاء فيكون دورا
قوله للوعيد على تركه يعني ان يكون العبد للوجوب الذي يصحبه الكلام السابق لا لا وقت له على ترك القضاء الا ان يكون من
باب الترخيع لدعوى الوجوب قوله قلت ولحق ان الغرض من الترخيع ان الترخيع لا يحتاج الى دليل لانه ان لم يكن للغرض
قال بعضهم هذا يعود الى القول بالترخي وهو مع ما ذكره بعض الحنفية ان الترخيع لا يحتاج الى دليل لانه ان لم يكن للغرض
ثبوت الترخيع وكذا الكلام في غير ذلك لانه ليس المراد نفي الغرض بل المطلق الذي يصدق على الفور الترخيع ثم نقول
والمراد الترخيع المطلق فيلزم ان يصدق معنى الوجوب ادلا ساقى وقت الا وهو ما ذكره عنه فالواضح ان المطلق
الموت او الناس ولسا يشك ما من معناه تضييق الوقت او الياس حتى يعلو على الحكم واد ابطال الترخيع المطلق
ذكر في الاطلاق في ما عداه يكون في الامور نوع توسع موكلة الى العرائس والاعراف والتخمس من الترخيع والعرف
مع وما سواه العرف خارج لما هو وهو يختلف بحسب الاحوال وحسب الشرائع على هذا في تراخا تراخا طاهر
دم ومن تراخا ما لا يتقاعدا لم يدم ومن سلبها ما من الترخيع ان هذا يعود الى ما اراد صاحب العود
فانه لم يرد ان لا يفصل الامسال من الامر بحكم من الرمان واسم المستعانت **باب** صلوة العليل قوله
على قصاصه اسم لم يرد اذ كان العليل على حدوده المعتاد وهو يصيب قصاصا لا يشترط فيه عيب عليه الصديق
كحمله بل لا يصح ذلك بحال اذ ليس بحرم ولا ينافي السجود والعصا من مثلث القصاص اعلم ان قوله في الجوهري قوله اذكر
برعنا من دواعي غيظه لم يرد في غنا من كماله في المشاورة وقد روي عنه في استجانه وكذا في الامور
بيانات الحكم بل رجع جواب كل منهم لما استلزم في هذه الاربعين يعني التي شرطت عليه الاطباء ان يعدها مسلما
مركها استخار الله الدنيا وبه وبرحمته الذي لا يرد به اليه كات يعمونه في ترك القيام واداء التوكل والظاهر
الجواز او معا المبرر كدونه وظن الردال بدفعه فعله على جوارحه واسم اعلم قوله قلت فلو علم ان الله
فالظاهر انه لما اراد الوقوف على الارض اى على شئ من الارض وكذا على شئ من حبه في حركته عز من رحمة الله الذي
اخرجه البخاري في الصلاة في الاستسقاء في الحكم في كبره الا ان الترتيب من الخب والاشفاق في زيادة الساي
بدل على ان المراد الخب الخاص واخرجه الساي وروايات لم يسطع حلقا لا يكمل اسم الله الا وسما وكذا
هو في حديث علي عليه السلام عند الدار فطوى وان صعد فبادة الساي هي المعتمدة وهذه الرواية معتمدة ورويت
على عليه السلام على حبه الاين وهو اصح قوله في السكران لزم القضاء وان كانت الاشارة لو كان المعصية اصل لم يكن
لحدوجه ولا فرق بينه وبين المعصية بما مع روال العقل وسيمر في المجلد خارج عن المسقط فان قلت فما الفرق
بين الساي والمعصية وقد جمعا عدم العقل فله عدم العقل موجب لعدم التكليف ما دام لم يكن له عقل ولم يعلم ان لم يجب
على التام تكليف حال نومه وانما يجد عليه تكليف بعد الاستيقاظ والحكم كرهه عند من التوهم ومعه ما اراد الاستسقاء وبغالي
ان لا تكلفه به مذهب الخبير ومثله الساي واما المعصية عليه فلم يجب ذلك في الاصل ولو جاز السادة والناس في سلمه
لا يصلح لغرض وجه خصص الوجوب بوجه دون وجه وحال دون حال وعدم الصابا وكذا وانهم من شئ في الجمل كما ذكرنا
فهو لا يصلح على قياس **باب** الادان قوله هو العلم بدخول وقت الصلوة طاهر حديث عند الله عز وجل
عبد في يد الادان انه يد الصلوة لانه اهتم النبي صلى الله عليه واله وسلم بكيفية الصلوة وتبصر الفاظ الادان
ذلك على الصلوة في على الصلوة قوله ابتداء شريعة الله المعراج وقد جعلوا المصلحة حاله فيه والامر به من اجتناب
المع في اعراض هذه الحق في اخر المسئلة وهو انما يعرف من ان تلك الاحكام تمام احب ولا وجه لهذا الا انكار ما انجبه
عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وانه قد حدثت الادان لله الاسر في التراب من حديث علي عليه السلام وفيه ضعف

نحو

في الادان

وفي الاوسط الطراني من حديث ابن عمر وهو ضعيف وحدثت ان يد الادان كان ما ما من حديث عبد الله بن مسعود
الاصحاب في الترخيع عند ابي اودم والترمذي ولسن كما قال المصنف في الامور وهو وهم وسببها بالصحاح كذا في كنهه كثر
ما يقع للعاملين من مصطلح الحديث كنهه لا يذهب ذلك الا لافقيا وهذا الامام غير جدير بذلك لعدم توجه حديثه
انه لا يصح سرية الادان لثاقاته انما فعل ذلك الملك ولا يدرى من فعله انما ما روي عن ذلك عاينه ان يكون فيه ارباض
ما يستشعر في انه قد رآه صلى الله عليه واله وسلم في القبر في الارض انما فعله غيره من انما مات مع ان شام النبي صلى الله عليه واله وسلم
خو لقد صدق استرسله الروايات في حق المسجد الحرام ان سائبا من المؤمنين يخلص ما وسك في ان في السام الى ذلك فاطهر
ماه ان في تلك المسامات ما هو معنى الوجوب التام وفيها ارباض كذا في هذا قوله والادان واجب الادان من
محاسن شرايع الاسلام وارجع يد ارباض ما كره ما به في الحلال والاكراه في الجهره على ذلك واما الوجوب فيحق على ليل محقق و
برهان من غير متفق كسائر الواجبات ولا دليل على المنع فلا وجه للتكليف والافاقه منه قوله وهو كره من التكليف لا
يركع فيه اول من عرف معنى الناس العجم وهو يجب هذا المصنوع من جنس اللعب واسم اخر بان تصدقه وقد اظهرنا
من سائبا العلة كما سأل عن الحاجب كالتسبيح فيقتل الناس في الحصر وبعض اذكر الامور فكيف هذه
الاتفاق الفارعة في سعة العرض الظاهر سقوط العرض والسنة في الادان والافاقه على جاب المؤذن او حال الصلوة
وصلى لانه الظاهر من احوالهم واما عاير الحبيب فلا دليل قد عيب سرية من لولم يرد في حديث يفت بك من راعى عمن في
راس شيطانية محل يودن للصلوة وصلى بول اسر ورجل انظر الى عبيد هذه اودن وعدم للصلوة عاير مني وروى عن
لهبدي واد حلة الجنة اخرجها احمد وسعيد بن منصور واد اودم والسبي والظفر والسيف في حديث يفت بك من راعى عمن
وفي البخاري اذكرت في كبره ما يدسك واذا بالصلوة في رفع صوتك بانذاره لانه لا يسمع مدا صوت المؤذن حتى لا
انس ولا شئ الا تشهد له يوم القيامة قال ابو سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وروى عنه مالك والشافعي
واخرج عند الرباق والمحدثي من حديث سلمان بن ربيعة او كان الرجل يار من قال الصلوة فليتنو من فان لم يجدوا لم يمس
ولهم فان اقام صلى الله عليه ملكاه وان ادن و اقام صلى الله عليه من جلى اسم ما لا يرا فاه وفي معناه اجادته هذه في شريعة
الادان للمنفردة وانه انس بواجب وانه نام بالرجل خلق من الانس هذه العلة فاه مع كل منفرد لصلوة الجماعة في
كل مكان مع ان طاهر الشريعة البعيج وكذا اذ اهل البك اذ اذك منفرد اهل نادى يفت اجوابه مع ان الادان
ليس بمخصص فحصل من هذا انه مشروعة لكل احد وقد يذهب الصامع الى المساجد فادرك حصه مره المذكور انشده
واما احصى المؤذن لخاصة الكيفية وعزم الاشعار وقد قال بعضهم ان السام مع جمع في العمله سببا من الخوافة جمع السام
الاخاديت الى اطلقت ان تقول السام مع كل ما يقول المؤذن والى حضرت الحجة له الخوافة لم يفت احد اوصيله الذكر في
الادان الا من ترك ما حصه عليه الشارح والافاقه كالادان في جمع ما ذكرنا في قوله في احكامها فادرك طهر ان الله
للصلوة وان يكون بعد صلاتها بدخول الوقت وقد اتفق عليه في الترخيع من ادخاله الظاهر فلهذا الروايات ولا شك في
مجموع اجادته ان لا لا يودن دليل اياه عده معقول بحيثها لم يردت انه اذن قبل الترخيع فامر النبي صلى الله عليه واله وسلم
ساجد في الان بعد تمام اخرجه الترمذي واد اودم ولغة الان العبد نام الان العبد نام واد اودم واد اودم واد اودم
بالا وهو يقول لب لا يكله امة وابتل من نصرة جبينه وعي لال ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال لا تؤذي من
كذلك الخبير وكذا في مدبر صا اخرجته اودم وكذا في رايه ما كان بينهما الا ان يزل هذا ورواه اودم وكذا في سائر الاحا
الموكمة لوجوب السام كل ذلك يدل على انه صلى الله عليه واله وسلم لم يرد الا دفع التخليص والادارة من لال بخلاف
اس ام مكوم وفي بعض رواياته لوصف الحكم ورجع فاهكم في لعل ان ذلك من قصد وقبيلته واد اودم ما كان منها الا ايرك
هوا ورواه اودم والقصود المبرر معترف من مجموع هذا ان التكليف بلفظ السام حتى اجابه في اوقات الترخيع في حصة الاخلاق
المذكورة في الكتاب مع وضوح ان المراد التجوز والمالعة منه صلى الله عليه واله وسلم وان لا لا يفعلوه القول المذكور وطاهر
كثير من الروايات ان ذلك الصا يخص مصان فليكن المبعوث بذلك بشئ مع انه يحتاج الى ارباض راجع عن جعل لانه
منع ولما صلى انه ثبتت الادان قبل العجم في مصان تعدد العرض المذكور في الحديث ولم يثبت في غيره فسبق على اصل

Copy

حوته في السور وقوله ولد من ميا امر يصح انه القدر لوجوب المختار اليه لانه حسب الاصل للسنة مع اجدها
 لاحي لم فيه صلى بعد حدث بها من في مردوا الآثان وحدث عائشة عن اعراسها بين يدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما في
 الخاف لا تعارض احاد من مع المرور اذا اظهر البعض عن موضع السور على سبيل قولهم ان اظهر تلبس بصل الحبل ولا معارضة
 بقسم المعارضه من حدث اني سجدت لا يقطع صلوة المراتي واداروا ما اسقطهم فانما هو بطلان اوجه السنة الى الترمذي
 وبما حدث قطع الحبل الاسود والمراد بالمراد وانظرت الى مجموع الروايات استمرت كلام احمد بن حنبل ليراد في ذلك
 الاسود والسجيل باله سباب مع قوله في حديث اني سجدت اذ اراد ان يركع فانه سجدت وحدثت من انما نطقها بملكه السطان
 مجمع احاديث الاحاد من قوله لا تشك في الحبل الاسود وفي بعض من المراد والمراد في شيء هو محض حال من يركع الروايات لا
 سماعه من من العام على الخاص مطلقا لكن العادل على العمل القطع على الاطلاق ما ذكره في حديث اني سجدت وحدثت من انما نطقها بملكه السطان
 سائر الاحاد من قوله ان ما ظهر حديث اني سجدت انه ورد في سائر القطع ليراد الاحاد في ذلك لانه لا يقطع واداروا
 والاسان اخرجوا في كمال الاطلاق والبرهان في جميع ما قاله السنة على صلواتها كالاتي في الحصوص والسجدة والسجدة
 قوله قلنا توجه الخطب مع ما في الوقت يقال هو غير الخي فابن ابي ليل لا يح ليقول قد سقطت خطبات سائرنا على الوجه الذي
 كان مخاطبا به حين التوجه ومما انشئ على الوجه المأمور به اجزاء وسقطت عنه خطبات صلوة الوقت في اربع حسب
 صلوة اخرى فانه لا يجب ظهورها في يوم واحد وبما يراه اكثره ذلك قوله وبطل الاول هو كثر المدعى انهم عليه
باب شروط الصلوة قوله قلنا وما يك فظهر هذا الوارد في هذا القبر من على ما قد تبيننا عليه من
 بعض العرب بالاصطلاح المأخوذة من اللفظ في اللغة النطاه كان النجاسة القدر من بعض الغزاة والمجنى
 الاصطلاح في ما عوم وحصوص من وجه الالفاظ العدة والمال الدراج والاحلاف في الحد الحجاز وحدثت اعسليه من
 حدوا انهم فيجب مطلق الشريعة فايته الوجوب ولا يلزم منه احوال الصلوة بالتفاه ومع هذا ايم الحصل الطهارة
 على حال كمن الصنف انما ترتب عليها من قوله ان لم يجد الاثر بالمتنجس تركه واصل عاد ما وما بعد العربان على نفسه
 من عمل من يد العظم سخامة وهذا حرمت اذ كره خارج الصلوة ومع الخلو والاصل في سعة وله فيم قد سئل
 عن ذلك احد الحق اني سجدت منه مع انه يصدق على رجل بعد الصلوة بنوب فيه فظهر دم او نحو فانه اخذ بستره ولا يصح
 في العرب تطابق العمل والسجدة على الطهارة فان مع لنا شرا الطهارة في النوب واعني من ذكر قوله
 طهارة الطهارة بدل القيام يعني لان اليهود يقلل شناعة النجاسة لكنه لم يصريح بان دور القليل شناعة النجاسة في نقصان
 صلوة القاعبة فاعتل القياس لو كان قد وقع قوله فان التمس الخ بقال الصلوة في النوب النجس معصية عندكم كيف تريد فعل
 معصية اذ فعل قطعاً قبل الصلوة وبعد ما انه يصلح للنجس والنحو من سائل النجس ان الواجب النجس كبر لا لا على الخطاب
 فان التمس فكما لو تجد النوب اعتمد على اصل او المحس طهارة لا فرق بين الاثنين والآخره قوله طهارة محمله
 هذا في طهارة ملبوسة وهو اني منها قوله قلنا سعة الخروج الاظهر ان لا يعفى الا سدا منه الاخشيه ضرر كالمس
 في الحرام من مال الغنير قوله اذ هو حامل للنفس قال غزال الدين لا يسي حامل كلب ونحوه لا لغة لا عرفا هو كمال والمسئلة
 كلها في النجس قوله احده ملبوسة اما ما امره بالصلوة هو كذا والامر ان يكون حاملا من معصية الامر النبي اراجع
 بين النفس عدمه وهو كمال كالمس في الصلوة والامر بالمعصية واما ما امره على المأمورة في الصلوة فمعصية ان يكون كالمسوله
 لا يتحقق فيه العدسان والرد طهارة اهم من قوله اني سجدت لانه بطور القدر الواجب في السجدة حتى يطرا الى مطلق المأمورة اذ جعل
 الحلال المذكور به كالتوجه والادب المأخوذة في الدار المعصية كالاتي في العريضة فليتام فلنوسن بواجب لا لا يحصل له الس
 الواجب صحة الصلوة كمال الواسع فلنوسن بعد معصية يحصل له الس والحمد لم يوجب له الذنب لكن ذلك لا سلب اصل
 الصلوة قوله اذ لا حلال فيها اعني امر بخصيص النصوص بحال الخيال وما اشبه هذا ايا حكاها العرب ان ابن سينا كان
 يشرب الخمر ويغسل اليهم ان تعلم اني لا اشربها بل اراجه النفس على الاستغناء عن الخمر الذي في الحديث في ذلك وفيه انه هب
 والفضة اياها من كسر الخمر وذا حاق الخمر من شرها في الدنيا لم يشر بها في الآخرة ذلك كذا الخمر وكذا انهم ان كانه عن عدم دخول
 الجنة لكنه حاق بالحديث وان دخل الجنة قوله فان لم يجد غيره صحب اعداء مشكل ولينهم عكسوا الحكم فيه وفي النجس

والحرير يحرم في الصلوة وغيرها والخس يحرم في غير الصلوة بخلاف فيه منها مطلقا لا سيما مع العذر والحرير ولا وجه
لحمله والطاهر ان القنبا ما حرم في الصلوة فيه لانه يحرم في الصلوة في العصب وهذا محرم مثله ولد الحريرة احمد
هنا لانه لا يجر الصلوة بالعصب وليت شعري لم لم يرد اهد العباس ولا يحرم الحرير الا مع الخيل فان قالوا الصلوة مثله
العدم فلما ذكر في المحججين فقط وهو ميمنه في كثير من احوال كثير من الناس فان التزمتم ذلك وصيغتهم على ما راجح احاد الختم
عنه لسر الباطن من ملابغ السنه واشتدناه

قوله وفي المشيخ صفه وجره كانه اذ بانكره هذه الحجة كافي في الداس وكان في هو مقتضى التواهي ورواها الشيخ
في عصرها كانه من مذهب حدسنا بخبر رب الاحرار العاني قال من القيم والهدى النبوي وليس على الله علمه ولا علم حله حرا
وعلم من قبل انما كانت حرا لاحتلاطها على هذا واما لحدس الحرة اذ بانها كانت مستوحاة بخطوط حرة مع الاسرار كسائر
الردم المتأبى وهو معنى هذه الاسماء باعتبار ما فيها من الخطوط الحرة والافعال الحرة من عند الله تعالى في كل حال
ان الله صلى الله عليه واله قد علم بها على الحرة وفي سائر احوالها على الله صلى الله عليه واله قد علم بها على الله صلى الله عليه واله قد علم بها
مصرحه بالعصم فعال ما هذه الربطة عليه قال معروف ماكره فائدت اهل فيهم سرحد تنوب الحرة فيها ما دام اثبت
من العبد فعال ما بعد الله ما بعد الربطة فاحترقه فقال هلا كسوها بعض اهلها فانه لا بأس بها لئلا في جميع علم
عنه ايضا قال رسول الله صلى الله عليه واله قد علم على موسى معصم فعال ان هذه من اسلاف الكفار فلا تلبسها وفي صحيح ايضا
عن علي عليه السلام قال يا رسول الله صلى الله عليه واله قد علم على اسلاف المعصم فعلم ان ذلك انما يصنع صاعا احرى في بعض السنين
الهم كايوم اعني على الله صلى الله عليه واله قد علم في سفره على ربه وانما علم كسبه بها لخطوط حرة فعال رسول الله صلى الله عليه واله قد علم لا راحة
لحرة قبل عتقكم فبقا سائرنا قول رسول الله صلى الله عليه واله قد علم جابر بعض البنا فلهذا بالاكسبية حرها على ربه
ان الله قد علم في حرة الحرة من التباين والحجوع وغيرها نظر واما ماكره فانه فائدت البنا فلهذا بالاكسبية حرها على ربه
ليس لاجل العاني كالا فاعاذه الله منه واما وقت التشبه الحرة والله اعلم اي كلام الرقيم وارجح الظاهر في عبادته
انما صحت قال رسول الله صلى الله عليه واله قد علم على رجل عليه الحجة معصمه فقال لا رجل سمي موسى في هذه المرات
قوله وفي حله الحرة فاولا وجهه كعدم معرفتهم حاله من كونه ماله لا ولا وجوده فكيف تقبلوا احسن الخطوط والاعمال عن
صاحبها ما علم حجة الخطر فلان العمل الاحوط الاعلى قد علم في حله ولا راحة لله في النوع الاحسار فلا لاحكام
واما الاحتمال فالاصح لاحكامكم استثنوا الخوان لانه لا يتبع به الاموالا وهو متعلق بآثاره فانه اذا انشأ بالماله
منع والحجاب ان الاموال على الاموال فمنع احدها وسائر الاحرف قوله نقول تعالى ان طهر ابنتي لطافين البهائم
الشيخ في هذه الاحكام مبني على معنى القرآن بالاصطلاح الحاد ثم لا معنى لذلك بالنسبة الى قوله العاكفين على سائر
هو الظاهر منه ان المراد بالمالون ملكه لاجل عظيم الشعار واما معصومتها وتبيل حرة والرياسات ذلك ما علم في عصر
الايه على السلف ابراهيم وغيره من الاولاد والوزن وقوله الزود والارحاس وذكر كفسره الرقيم في قال الحق
ظهره من الاولاد والارحاس وطواف الحجب والحايض والحاش كلها اول حله لاهلها على علمهم وعلمه الامرات
دخل الحاشه الاصطلاحية تحت الحاشه الدعوية فمصدق الطهري عليها ولو مراب الحاشه او بعض الحسن الاصطلاح
عن مستحبات الحرة وان يكون عدم تبليس الطاهرين ونحوهم لازم من الامور الطهريه معصوم ولذا في قولهم من ذلك
ان الملازمة في حال الطواف والصلاة والعكوف لا يصح به ذلك العبادة قوله اي لا تجمع عليها شيئا قال وتراجع على الحاشه لم
تجمع على طاعات الصلاة مع ملازمة هذا ما كان مخالفا مما في المنسب وكذا في غيره من الصلوات كمن في ان كان خلقي
المخالف ان الله كان لا لا للاحكامه نصره عليه فكيف يمكن جمعها عليها فمجلسنا فيها دلتنا على حله والمحرر هكذا في كل
كتاب من ما في هذه الحرة وعرفت هذه اللفظ على اهل الحس والشفا فاندلجهم للطا والرياس بالارواح والافعال
وضبطها بالزود واعني قوله صلاته على فيها بشرط كان لا لا في قوله النبي صلى الله عليه واله قد علم في علم النبي
فبعض الغشا دعواته المعصم قوله فيهم من الهم المعصم ولا يجوز العاصم الى قوله فلما انما عصيت بالافعال حاصله

هذا الضمير

هذا صفتهم بما التأم امره وادله افراد المجتمع بعضهم البعض مع مراعاة المدة والرافضة من الناس
جهالة لا يستكمل من صفة كلامهم انه مكذب بها اليه او يحط به الكذب اعني بالانحصار به وهم يحقرون هذه الحق
نعيها ويقولون سطر السيطه وجمهور في الامه استفلوا بالظلم من الارض وشاء ان اساء الناس فلا يحلوا سهم
قطب لاعامه العقبة لهم على ذلك كلف سجع ان يدعو الصريح في عهد النص على اني عشر ايام ما دعوتك من مداهمهم
وحوايا عليهم بعد حوايا على من ادعاهم كما ذكر بعد ادعت المحيرة انظر من ذهب جميع الصحابة والباقيين
انهم اوجهم اذ يقولون به فظفوا انه الحق ثم ترتب على ذلك ان اصاف الصحابة والباقيين بما هو حق وكذا في فعله
ذلك وكان يلزم ثبوت المسافات بهذه الطريقة المسببة وبلاثة عشر ايام عرما في وسط الخلل لعمر ما ذكرنا ان
هكذا اعطا وخطا وحدث سور الملك وسورة الواقعة من العدد من الحاشي للنسب الواضح لا خيال اذ حالها في العدد
اذ لا قطع محمد كل ابيه وكذلك حدث حسب الصلوة بيني وبين عبيد اذ يظن لفظ الآية على حده من المثل الظلم
والوجاهة / او لم حقيقه عرفت فيها قد يه تم طيات لا يعارض الموانزل بل يعارض المشهور الواضح فضلا عن الموانزل
قوله لقوله صلى الله عليه واله ثم اثبتوها اي براه في اخر سور الانفال ما ظن سمع في هذا الموضع مع كونه
مطابقا لثبوت الخبر والسير والمجوز في هذا الحديث من عاين ما حدث لعقبت ما حكم على ان عدم الى الاموال
وهي من الثاقي والى براه وهين الجبين فخرج منها لم يكسوا سطر السهم انه الرجل الرحيم وصحبه
في السبع الطول ما حكم على ذلك فالعقبت كان رسول الله صلى الله عليه واله في ما ياتي عليه الزمان وهي من السور دور العدد
وكان اذ اراد عليه شيء في بعض مكان كنت فقول صغوا هو لا الاثبات في السور التي يذكرها كذا اذ اراد ان عليه
الآية فقول صغوا هذه الآية في السور التي يذكرها كذا / وكان الاموال من ابل ما نقل بالمدية وكانت براه من
اخر العراة رسولوا كان في قصتها سمعها بعضها فكتب سطر السهم انه الرجل الرحيم ووصفها في السبع الطول
ولم سمى لها منها في حل ذلك فرب سمها ولم يكتب سطر السهم انه الرجل الرحيم ووصفها في السبع الطول
اخره ابو داود والبرمكة ولم يذكر ابو داود فظنت انها منها قوله بحركة الساء والتثنية في الخوف والى
العتك الخلاق متنع على اشتراط كواب الكلام مسجوعا اذ لا احوار عدم كسراط وحالها الامام غرله وهو انه
ادالم سبع نفسه فليس يكلمه واول كلى الكلام من تحت والكلام مع من الصوت وكل صوت مسجوع فالشرط ان يعلم
او يظن حصول الصوت المخصوص وان لم يسمع المكلم نفسه اذ كل حقيقة شيء يشترط فيها الاضافة الى معلوم خاص
فان الشرط في معنى السار هو مطلق الاحراق لا تحراق السقف مثلا نعم انما يحصل العلم والظن بوعي فزه وحركة
البحارح لا بالوضع وذلك ظاهر قوله وجمهور بالسيد العدة في هذا انها اية من عرض ايات السور في اذ في صفه
مخافه عليه ان يبل البادل عهده الاصل والاحداث التي جات في الجمهور والاسرار معارضة وفي سطر بعضهم
العدة صنفه المحدثين في الصحيح جعل الى احداث الاسرار كما فعله السبب معهم ان ابراهيم بن الورق والاربع مئة
خلافه لوجه الاول موافقة الاصل المذكور في النيات التي صلى الله عليه واله في قوله قال ليس ملك اذ في الاحلام والهي
فروايت اربع من روايه انس دابن المغفل في هذه القضية لعرفه من اني صلى الله عليه واله قد تسع ما لا يسع
مع ان لا يسجد سائر منا قات حديثه ومع على عباس وارضى الذي كان ايضا ساقا في كل شيء اناب ما قاله ابو
الحسين في المعتن ان السيد تقع في حجة تكبره الاحرام وكسرا لعل دلحركة فلا سمع السيد وهو من مشاهد
سما وكس من الناس من تخلف اذ لا كلامه وقد ذكر ذلك في وصفا لى صلى الله عليه واله في قوله في الخطبة لعني في قوله
كلامه واخره الرابع ان هذا من المواضع التي يرجح فيها الروايات في التي في ما سمعت راجع على مرال لم اسع واول
من رواه كسامة دله الجذب شرح خاص وهو اني راب النبي صلى الله عليه واله في ما معناه اوله فان السيد مع السور
والجمهور الاسرار عليهم في معنى ربي في قوله وعلى المواه اهل الجمهور حقه ما عد ما والرفع من رسول الكريم الامام الحسن
وقيل مرال شاع ما لعنه في سرائره حانا صلى الله عليه واله في بعض السور وفيما قاله له اوجب الصلوة حاكم نعم
وكي في سلك افضل كذا وكا قال صلى الله عليه واله في ما اصل رجع الصوت عر محمود الالوجه ولقصص من سلك الآية

في هذه المقالة كل ما درس في
الكتاب من علم الله تعالى
ان كما يجب ان يكون
واحد من الامور
معلوم ان الامور
وان كان الامور
مختلفة السعد والاداء
فقد اظهر ان الامور
التي هي الامور
التي هي الامور

إليه سبحانه لا يرد عليه قوله تعالى يرد الله لكم الشكر لا يرد بكم الشكر الآية وقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم ليس وراء الله شهود اعلى كل مطلوب خاص لم يكن كد مقبول ولا امتنة وشغل هذا انطو له بطا كنه
 ذكره في هذا المعصود الاشياء القاعده كما هو دأبنا في غالب الاحاشاء **قوله** ولا يحركه في اركان هذا الخرس **قوله**
 الحديث ولا سبع صفة العرفان في تركيب الريدية وهو ما الى المود بانه كل يحتاج الى معرفه رحانه وانصافه لينتهي

[illegible]

صوته اللهم اهدني من ههنا الى ههنا...
من شئ بعد...
وهذا الدعاء...
اطاله الصيام...
قال وكان...
على وجه...
في الفتنة...
الصلوة...
ثم وقع...
قوله في...
ساقص كلامه...
ولا يفرق...
لا يحتاج...
قال في...
الدعاء...
صل جيب...
والصواب...
وكيف...
تكمليهم...
عز الدين...
في شجرة...
في الصلوة...
وغير...
و هذه...
بالدعاء...
و اول...
المسح...
فان...
المكره...
صلوات...
تقبل...
بما...
فله...
ولا...
امر...

كما يجب

كما نصب...
بذلك...
في...
من...
كما...
ان...
فال...
الى...
مختلف...
في...
مد...
الخلاف...
يقول...
يرد...
لا...
والله...
بين...
هذا...
اللهم...
له...
صلاة...
والله...
سجود...
صلوات...
والله...
مع...
هذا...
احسن...
اول...
دادود...
راى...
في...
عز...
وليس...
وشبه...

هذا الدعاء...
عنه...
والله...

Copy University

بخط مائة برقى هذه انظر محرومه من ان تلتك بها لفت الاحلاق النبويه وقد كانت دفن العبد المزمع برقى
 السلف ولم يحط ذلك من تدبرهم عند فهم بل ادهم هيبه وجلاله لما تجامل ذلك حيايه الامويه وبنو العباس
 فصاروا لعلها السادس ولم يرد من الاكثره شغل الخلافه ولبدا حان لعلها الداله على ذلك مثل الخفيش والرميا والنجاشي فانها
 تفتك حله عن الخافطه على الاوقات وعلى الجملة جهدا من مصالح المرسد بل المصايد للامراة الاتباع والناسي فلا تلتك الى ذلك ولو
 اراد عمر بن عبد العزيز ان يكتفي به لادخله فعل صاحب الشريعه صلى الله عليه واله وسلم **قوله** والعبيد من اخرج سلم والى امرئ
 الى امرئ قال انما رسول الله رجل اثنى فقال يا رسول الله انه ليس لي عايد يودنى الى المسجد وسال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 ان يرحضه له فرحضه له فلما دلى دعاه رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال هل سمع النبأ قال نعم قال فاحب واخرج احمد
 ابو داود ورواه ابن خزيمة وصححه الحاكم مثله من حديث عمر بن ابي بكر مكرم وانه السائل قال قلت يا رسول الله انما امرئ ساسع
 الدار والى فادنا لا ياتي به هل يحل لي رحضه ان اصرى حتى قال سمع الله قال نعم قال فما تجد رحضه جهدا لعل السوى اولي
 من الارباب قلت كان في هذا ليل على ما ذكرت فيه بل على وجوب الخايعه طلب هي من شفاء الدين واكد السنه كطراها
 قرأت السنه امرها كما لو رعد غسل الجمعه بل هذه اقوالها ان له عدم الوجوب قويه كما مر في تفسير واما هذه الحديث فلما كانت
 مع رجل من اهل الخافطه على الامور الدينية وفصائل الشريعه التي لو لم يزلها لعله الواجب فسال الرحضه كذا وكذا وعامله رسول
 الله صلى الله عليه واله وسلم بل كذا لانه امر مناسب مع عدم بقاء عدم امر الوجوب ما دله وكحه قول عبد الله بن عمر وقد حرضه
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بل كذا لعل الاضداد فراحه في ذلك ثم قال بعد ان طس في السن وددني الى رحضه رسول الله صلى
 الله عليه واله وسلم بل كذا لعل هذا فانه امر كلي حتى يده في مواضع يرميها بالفضل والمعل ولا بد على اليك بطور الحال مع وجود دليل
 على عدم الوجوب العام ولكن يكون غير لائق من هو مثله صلى الله عليه واله وسلم كما قال صلى الله عليه واله وسلم لبلد والى الذي سأل عن
 الوتر ليس لك ولا لا صياحك انما هو لا هل المرات على معنى ما دلت راي على الفصل فاذا صرنا عاينا سلك سلكك سلكك عاينا
قوله ويرسل الامام الى في الكلام استعجام وعدم التمام اذ فيه سقط نحو فان حشي او فان عات صلا اجدتهم كفعول فيكون
 عند الرحمن **قوله** وكذا نية الامام في توليه صلى الله عليه واله وسلم انما جعل الامام ليوهم به اقول قد بين صلى الله عليه واله وسلم
 وفعل الامام الذي اراده بفعله فاذا ذكره في ذلك قد بين ما ان كل فعل مفعول مولى فكل يوم قد نوا اما الامام فلا يلزم
 ذلك ولا دليل عليه في كل حال من الخلافه بل الامام والمؤمن هو ما بينه الحديث المذكور ولا دليل عليه على ما سوي ذلك وقد اقول نعم
 من الاحتجاج في كثير من احوال الخايعه من دون سائر وجه الدلالة فينبغي له **قوله** لما فعل الله لعل اما الدليل من حصر مسجد الخايعه
 فلا يظهره لان المسلمين كانه ليس مسلم ولا دليل على خلافه وما عده اذ جعلت النبي صلى الله عليه واله وسلم من سائر احوال
 النبي صلى الله عليه واله وسلم بعد العصر عموم وخصوص والعمل في الظهورها ونوا تر معناها ووجوب ائساد ترك الحرام على الخايعه
 بالواجب لو فرض وجوب الاعاده مع الخايعه كسب الدعوى او الارشاد ولعلنا لعل بالوجوب احد **قوله** في قوله وفيه
 يكون لا حوا هذه اراى صعب المنسك والمعل والنقل على خلافه والردادات من مطلقه وما صته على الادله في الغرض
 وهذه الردانه التي في الجرد انك قد صليت فليكن لك فاعله وهذه مكتونه ان كان السطري اللفظ الاول مذكور بعد الاخرى
 يدل على سائر الردادات مع ان الاثنان الى المعاني يصح كيف يشته لانها غير متساويه لم توجه له مادكر راجع الردادات
 المتكافئه مثل حديث زيد بن الاسود وسهت مع النبي صلى الله عليه واله وسلم تحت فضله مع الصبح في مسجد النبي صلى الله عليه واله وسلم
 صلواته واخبر ان هو رحلي في العموم لم يصلها معه قال على بها في غيرها بعد ان رعد من الصبح فقال يا مسكين ان يصلها قال يا رسول
 الله انما قد كسا مسلما في رجا لنا فعل لها فلا تعلقا فاداصلها في رجا لك اياهم انما مسجد جماعة فصلها معهم فانها لكانا
 ناهله اخرج احمد ابو داود والترمذي والباي والدارقطني وابن حبان والحاكم وصححه ابن السكن وابو حنبل
 حديث ابو داود حديثه كذا كذا ان ملك امر النورون الصلوة عند قضاها وقضاها ادر كنها صل معهم فانها كذا فاذله
 وخرج من حديث من مسعود بن النوران من حديث اوس واخرج من حديث محمد بن يحيى اليه ما ذكر في المطا والناسي
 وارجح ان الحاكم وهم عمر بن الردادات وبغرض الرداهه الاولى منع اعاده الصلوة من سائر ولم يثبت لها صوت
 فينبغيه وهم الصلوات في ان حديث الرجل صدق عليه هذا بعض الاعاده وليس كاطل لاث اصدقه

يصل بنا ذلك ثم العقل انه ادلى على ما كلف به لا يعود فكيف يجوز وقد كلف العبد عن هذا في الحديث بما مضى من ان
سقوط العزم بالاولى موقوف على عدم اجزى وهذا كلف على ما هو في الحديث من ان الله اهل صلاتي ليس ذلك
الذي ينادي الى الله لا ياتي بما ذكرنا لان الله قد بين لنا في الاول انه لا يرضى ولا يرضى ولا يرضى ولا يرضى ولا يرضى
الفرصة ولم يبع صوره مخصوصه في الذكر والذكر احد من قول الله عز وجل لا يرضى ولا يرضى ولا يرضى ولا يرضى ولا يرضى
ولان قوله ليس بوجه **قوله** اذ دلل الخادم لم يصل الى ان ابا مطول النسخه هو كما قال وان ابا ابيهم صهيون
بعد لعدم امره بالحفاظه عليها مع الرجال او مشورتهم **قوله** فمن صلى الامامه **قوله** ان النبي صلى
من الشؤ وطافه فحصل حدث ان جعل الامام اليوم به ان جعل هذا لكل من وجد صلواته من الله ما سمع ثم سطر في كتابه يدعي
هذا صلواته من بعض طهارته كالمهم او صلواته كالعامة ولم يرد دليل على خلاف ذلك بل صلواته من الله ما سمع ثم سطر في كتابه يدعي
وقوله صلى الله عليه واله وسلم صلواته صلى الله عليه واله وسلم وهو باعد ولم يبع نسخه واما الاصل فوافد العزم انما هو ذلك
فصل السنه مواضع من الخبر والاوليه كما في هذا الكتاب وغيره فلا يقول بذلك **قوله** فلما نفي طائفا جعلا من الاخبار
هذا الجمع من ان الكتاب الكلام كذا لا ياتي به فان حدثنا انهم لم يردوا به في هذه الكتب الحديث والمقاله له وان كانت صحيحه
ولم يرد من بعض ذلك حديثه وما قرب منه فالحق ان النبي المراد وسواها كثيره ونداء على المصالح الاجماع على الكراهه في
الاحاديث والمقاله لسبب الخواص وهذا المصالح لا يخالف الاصل الذي ذكرنا **قوله** ومنه من يخالف هذه المسئله خارجيه
على ما ذكرنا من المصالح ودفعه فعل الصحابه فانه خارج عنهم خلاص في هذه المسائل ولم يفسدوا هذه المسئله التي احدثها
المسند عن في العرب الساس وقربوا جماعة المسلمين وادوا عماد الدين في اشرق الاماكن ونشأ على ذلك من المراسد
ما لا يصح على المصيرين واصل شتمهم ما حواه من من انهم لم يردوا به في هذه الكتب الحديث والمقاله له وان كانت صحيحه
ذكرنا من اعتبار المسأله بما نص عليه الشارع وفصله لم لا يخلو الصلوة عن كونها عاصيا لها طيبه والطريقه من غير صلوة
كل صحاح على انهم ادعوا الى انهم لم يردوا به في هذه الكتب الحديث والمقاله له وان كانت صحيحه
في مكة مع الجماعات فحصل من مجموع حالهم عرض الشيطان ولم يردوا به في هذه الكتب الحديث والمقاله له وان كانت صحيحه
نام رجل امراه الخ على هذا الواضع **قوله** صلى الله عليه واله وسلم كل امرئ ليس عليه امر ما يورثه او كما قاله لم يرد ذلك في هذا
ابعد على المسأله ولا يخلو يوم تولد امره امراه ولا فرق في جميع ذلك من الرصد الباقه في هذا الطريق ومنه طاب
بعضها في بعض واما عكس المسئله فلا مانع وقد فعلت ذلك عايشه وحج المصالح طاهره السقوط وقد ذكره كذا في الباب
وامثلها مع على هو توثيق وقد مر الملوث دعائه توثيق ولا وجه له لكونهم يفعلون ذلك كثيرا مع صرح امكن النظر
وقد ذكره عز الدين واما قوله هو كالايجاع فاعجب **قوله** ولا يصح بدليل ما مدنا من صلواته صحيحه حديث محمد بن
مطابق لذلك والرد على اصله **قوله** مدحى نعم وبعد ذلك الظاهر بعد النظر في الاحاديث هذا وان
وامهم كان نظر منهم في اول الصلوة فعل عليه ما دونه ذلك من الامر بالاجود من باخره سواء كان ذلك في صلوة او صلوة بين
واما حديث الشيخ الذي ذكره المص لم يرد في موضع لم يخالص دعوى المؤمنين بل يكون بغير امره القاطنين بان بعدوا **قوله** واما
بذلك المكلهم هذه المسئله كلها ليست من حسن منطوقه **قوله** فان شارب ولا انتظر هذا المذهب اسم المذهب من
التحريم الا انه ادلى على صحة في اوليته كان الظاهر لخرجه لعدم الدليل السريع للاسقاط وما فاسده عليه من غير المحدث
بحيى مثل هذا المسح **قوله** وذكره حلف من عليه فانيته هذا اساطير عدا كما مضى **قوله** او كره هذا الاكثر على
هذا المسند من انهم والاحاديث تسبل ان كرهه ولو واحد والمقام يحتمل ان كراهه التي هي من ذلك وليس له
وهو ظاهر **قوله** فليحدثنا اصرح هو كما قال لان ابائهم احرم ثم ديب اكلها الى الصلوة فانيته كره من بعض المسند
في خطبه وقد بينا في سابق السطر الصلوة ان ذلك معفو لانه لا يمانا باسم بله الصلوة سيما وقد فعله هذا العذر وحاله لا يجهل
طريقه انه لا يضره فليحدثنا كونه وقت موافق النبي اعابين عدم صحة اجتهاده وحدثنا القائل بالفساد طاهره في
وقد موافق في فانيته انه يخله بعض لئلا يملك ما بها صرنا فعل فان ظهر كذا الطهورت منها عرفت والا فاصل
صحة الصلوة وانما علم وهذا على ما دونه او اودد الى مذهب من حدثنا وايضا من معبد ارسلى الله صلى الله عليه واله وسلم

[illegible]

وافر الناس في ما هم دخل
 اصحابها لطلب العلم والدين
 اقول المسئلة مسئلة في الناس اعني وجود الخضر ولا دليل لهم على ذلك مركب ولا سنة ولا مكان لا تكفي والظاهر اسوا البشر
 في الموت ما لم يرد ولا دليل خاص وقد لبعض مدرسه ملكه في اول قدومي ودفن في مسئلة هذه لا يعلم الا بان خبرها الخبر
 اعني جميع ما يرتب عليه الحكم قلت وكذا يعرف بها الخبر بعدد على عهد الحكم فقال اخيار الصالحين قتل ومن الصالحين
 قال خذ لقنة كنزوت قلت ومن نزلهم الي الله هو قال بعض بالامانة العلوم الناطية طب ومن اسر احصول العلوم الناطية
 ادل وحصل العلم بعلم بعد دليل لا سعيها علمهم واستغنيا جميعا عن الخضر فاعطوا لهم راتب لان عيده كالا ما مولا في
 اكار وجود الخضر وفي الوصفاة حديث شاهد على ذلك بالوضع مظهر من حيث انه ان الخضر اجمع بالناس على اسعده والارام
 ولا يحق ان يذكر وهو كتب الموضوعات على ان ادخل كتاب السجوط في الدرر الموضوعات في الاحداث الموضوعات وهو
 خاف لحدته موضوعات من الخواري وغير هاذن كثيرا
كتاب الركعة قوله والاول امر
 الهراية وكذا السنة اجماعا اما السنة فعرض على الاسر فيها صريح وهو لو حب سعاد وهو بيان الامر العربي ثم
 قد فضل ما كره التواشي نصيب الا كالا وفضل ركعتي الذهب والفضة وركعتي الحجاز وركعه ما انبت الارض فكيف حال ركعة
 ما هذ الا استغنا ما لا اراهم وهو ساليان النبوي وان لم يعد واذك قوله ولا حق في المال اسوا ما قوله تعالى والوجه
 يوم حصاه ولا ينسروا يد على ان اراهم الركعة دليل عيني الوقت والسر في الاسراف اولا اسراف في العين وكذا كالا واول امر
 بالنفقة والجهاد نحو جاهدوا ما نالكم وانفكهم وسمى لم يعلى ذلك بحلا وكم كان سور يراه وغيرها وكثيرا ملخصه صلى الله
 عليه والى لم على الصدقاته حصا يعلم ان المراد ليس هو محض الركعة ولد ان كان يحسب بالصدقة التي اسب ركعتي وروى ان
 البارك الا متثال مرسوم ذلك كحق الضيافة لاسر كحق الرحم والحار ونفقة الوالدين والادري ومنهم من لا يرفع ركعتي فيه
 وكذا كسر سد رمق المصطر وعلى الجمل فاعلم كاهده على الركعة كالمكابره عند من له النفاة الى موارد الكتاب والسنة نعم الحق
 المعنى المحمد وهو الركعة فان ارادوا ليس فيها حق معي محمد وركعتي الركعة والحلال لطفي وانظر الى قوله تعالى الذين نكروا
 الذهب والفضة ولا سمعوا بها في سئل الله اياه فهل قال هو لا يفتنون الكفر في سئل الله وروادان عفا رابع عشره على ان
 السنة ولد وقع خلاف من السلف فادع بعضهم انها في اهل الكتاب كاول اياه وخرجوا بها امامه مستغيبين لها وكان ابو
 دريالف في التشديد ولا يرضى في الادحاد الا في اليسر وكان ذلك سبب شدة معونه عليه واعز به عبات وكان ماله
 حروجه الى الريه الى ان مات منها وقد شهد له المفاق الصدوق انه ما اكلت الغني اذ اطلت الخضر اصدق فله منه
 من اصل سنة قوله وشرط وجودها خمسة قوله الاول الاسلام هذا الاصل به في الاصول الا لخصه في اجزاء
 لهم والمسئلة مندوم بعضه في الصلوة وقد حققنا القول فيها معهم في كتاب الطالب ثم نجد في فقه الريديه هذا هو شبهة مضافة
 بل انظر اشراط الاسلام في هذا الكتاب في الركعة وبني اشراط في الصلوة وكان من بعض المذهب ذلك من فقه الخففة لخصه به
 فضل اخضا من كاد كرم بالسنة قوله ملوك فلا يلزم مركبه مملوكا ان لا عليك عيانه ان ملكه صرف في ملكه كعرف المالك وقوله
 تعالى لا يدين على نفسه عقبيه وهو الاصل فيها في الواقع لادعيلها قاله دليل على انه ملك العبد والملك هو حرمه في ملكه
 من احادث معه مال العبد به في البيع مالم يشترط المالك وهي عهدة احادث وخرج الحاكم والدارقطني والسنن في ركعتي
 المسلم الصرافي الا يكون عبده اذ امتنه وخرج الدارقطني في الادراد الذي حدث اذا اعاق الرجل العبد بثلثه ماله الا لا يكون له
 المحقق قوله الثالث كونه متكافيا لوجوه الظاهر ان العبرة بالملك وان لم يبرح والامكان اما هو لدرم الاداء والناس ليس
 مباحا للرجوع وهو الملك فلا وجه للتخصيص ما لم يوجوه الله اعلم قوله قلنا مقيد بما ذكرنا بالناس هذا امر الحلال والسعد او في
 لا كونه في صريح الركعة قبل الحول والحديث الاخر سان فقيده الواجب في الجملة لدل الخاف لولا ما قال في اول احوال الملك والا
 فكيف يعقل منه بعد هلك ركعتي كخطه قوله وحول الرابذة حول حسمها الى وجه قوله صلى الله عليه وسلم فادع لثرا
 فيها شاداب ونحوه هذا كاحتياج م لا يشترط الحول في المسئلة الاولى سواء قبل او الرابذة ماله لا يجعل عليه الحول وكان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يلزمهم ان يلزم في اولاها وفيعلق بها الوجوب فان قالوا امتنع السنف فلما قلنا ان حال الاوقاف من حال المال المنفذ
لا بد من حوله لثقل عليه والخاصل ان الرابحة ان كانت نصبا باعتبار نفسها وانبت احوالها من حصر صولها وان كانت
دون النصاب لا يجرها حتى يحل حوله المراد عليه نصيب ما لا يوجد اكلها منكم دفعه وعلى العلم قد مر ان تركه في الميراث
لحوله وعلى من لا نصاب ولا نصيب فرق بين الشراخ وغيره ومن ذهب عن غير كنه سائر العلم فان قلت مراد هذا
قلت قال به دليله ولا مانع وقال به الحق وادود والحس الصلة والامامية في المعاني البديعة والالبير في شرح المصالح
ان الشراخ اعانينا في القول على ان المقتضى لمن الاهات مستغنيا به او حكم المستغنى على عصبه وانما في العلم عدم مانع
معظم السنه انما يتناول ولو في كالاهاات لوانختلفت اما لو انما بالبين فلا ستانف له القول لانه كما لا يقدح في ذلك قوله
التبني من الهات وقيل ان الشراخ الخاير او يتخذ البين كالهات قوله ولا يسطح حكم النصاب في الزرع الزيد في علمه
الحديث انه لا بد ان يحول الخول على المال الذي يجب فيه الزكاة ولا بد من استمرار جميعه وجميع الخول والفقير والحظه او شيئا يجرها
ما في ذلك لان الضرر الذي للمال الذي يجب فيه الزكاة لا يعضه فعول المص حصصه القياس على السعرة ان ادخلها المعتبر فيه الثمن
هو احوال الخراج ولا يسلم الحكم في الاصل او لدفعه لو رجعت سلعة الخراج حتى عصب على النصاب لمكان الحكم كذلك لا بد من الزكاة
صنفه ولو ارتفع ابتداء الخول وان ادخلها احوال الخراج فلا يجرها بالسعرة اما اذا لم يجرها بنفسه وهو باق هذا لا بد من
مال الخراج وعمره لعموم الحديث وش قابل ما ذكرنا وغيره نصاب الخراج اما في علمه لانه مذهب لم يجمع الخول وفي غيره
في اخره قال الرافعي في الميصوص منها الثالث والاول ان اخرجها شيوخ الاصحاب قاله الداهب انما يجرها بعمرها الخراج
بارد والاقوال اخرى ابي وعلى فيهم العبره لعم الخول يكون ان شوية الخراج معان بانشر او شوية او ما مال علوم الخول
والنصاب ناقص فقبل سنائف ومن لا بل مسانم ركا وهو الاظهر عندهم قوله وحول البديل لوجه مبداه ان النصاب ما
يجزها هذا الظاهر الداهب لانه مال واحد واما مذهب السعيد في اصل خبرهم وغيرهم للخبر وعندهم ان المال ان كان
بنفسه وهو ما عدا الزكاة الخراج اسوة الخول ودفعه هذا مذهب او قصد بقصد وان كان الخراج فلا استيناف وقد استنفا
ان استمرار اسلع الخراج شدة مذهب او قصد فانه سنائف بشرط ان يكون نصبا او لا حول لدون النصاب قوله ولا بد من
الوارث في قوله المبيت القوي ما قواه الامام انه كما مشى قوله والدين لا يمنع الزكاة هو الظاهر لانه الدين والزمه فلا سنفه
بينما قوله ويجب في مال الصبي هذا هو الظاهر للاحاديث المذكورة في علمه معارفه ولان المعلوم ان الله فرض الفقر في مال
الاغنياء وهذا ما عفى ولو لم يكن من غلات ما ذكره الامام القبيد يكون المالك مكلفا سماع شدة عما في الشارع في حفظ
اقوال الاتقان هذا ما كان عليه الظاهر في كل الادلة مستوية في مال الكلفة وغيره ولا وجه للردم التسوية في التكليف للاخراج
لان ان الوارث يرث مع التيمم ولا يضر عدم جهوده في التيمم لمقاومة وكذا قوله ويرث من الممسك ديت المال في المعنى
المسك السيد الان هذا ما سبق في سبيل الله كنه معنى لتسلي خاص واما في الما في مقام موضع سبيل الله مطلقا
وهو موضع الزكاة فله كلف المسحوق والمأخوذ منه وقول الامام المالك المثلث مجموع لبعضهم من جهة سبيل الله في
خصوصية كافتقر وكهولهم وبعضهم اعلم من ذلك مثل ما يعود في الجملة الاسلام وسد الثغور ولا يلزم من ذلك الملك الذي هو
منفذ الخراج الزكاة ولو انما يخص الفقر ارضا لم يلزم ان تقسم بينهم الزكوات دعوها فسمه الموارث قوله وللاوارثوا
في ذكر النية والامكان اما النية فقد قد معان كل فعل يتعلق به الاحكام لا بد له من حامل يحمل عليه فعل الاجرة ولا معنى
لا بد من ذلك واخذ الامام لها من مال الميراث وكذا في بعض ماله الحرم فان ذلك يسقط عنه الواجب وان لم يثبت الامثال اولم
يعمله وقت الوجوب حين يرضه البيوع ويرث الاسعاعات المتعداه غالبا كونه والصلاص وسبع الوقت للحداد
والا لاج ونحوه والوجبات على الغنى من غير التمكن او ليس صاحب الحق معينا وسبع رضاه العدة قوله قلت قال
عاب مالكه حاله عليه هذه مورد من محل الخراج والحق في هذه المسئلة مع ان الطالب قوله وكب في العينة والمسقة ارجه
اهايات وهي احوال عند الثالث فعنه الاولى في الدية كافتقره وهذا العدة في المال كشر ك وهو مقابلة الثالث
ما لعب على الدب بالرهن الرابع على ان ش النصاب رقبه العبد الخاير وذكر المعاني البديعة ان هذا الاخر قول القبيد
دها دسطة والاخر خبره انه اعلم والظاهر هو انما عدول الى الحسن ثم القبيد والربيب للاذوية لعدم دليل المعنى

المجموع على مجموع اذ بعضا على بعض معنى وعلى النقرة لو اخرج احداهم عن نفسه باذن اذ عدلوا كما ماني قوله بلها في
ماله كالنابع قد اسفوه المصع مما ماني في الشفقات وهو كذا قوله فسقط باخراج النفق عن نفسه هذا هو الاظهر من قولنا
الزوج العتبه عن نفسه باسقط وجوبها في الزوج وذلك ان دليل وجوب النفقة سائل الزوج مثلا وصادق فيها كصدقه في
الزوج ما بها سبق الاخراج سقط على الاخر واما اخرج المحرم منها ما وجب عليه به بالاصالة واذن بواسطة الزوجية ووجوب
طرفان بالاعاق قوله وعلى الشريك حصته وجهه واضح ثم هو اذ اخرج فيه صلى الله عليه وآله وسلم حسانا لا يورثها
فهو من قولنا جدد والى حقيقته والى تعريفه وانما اخرج قوله فلما اخرجني اعد من معاوية هذه صفة بعض من ربه هذا الامام
ومعوجه لم يرد حسانا لما قال صلى الله عليه وآله وسلم من سكر الشاتم يعدل صاعا من ثمر ولا يستند الى ما به ولا كرامة
والجدي رضى الله عنه لم يرد ما نؤمن به محمد انا اذ كانا نخرج بركة القطر اذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صاعا من طعام
وليس الطعام معصيا وفي الخطبة وكان عائد اليهم التضرع والتذلل ولو سلم فلم يزل يطلع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك ولو
سلم غير اذ في الاخراج على العدا الواجب لم يسكن عليه ولا يذلل لغيره على الشرع به لم يرد ربه صلى الله عليه وآله وسلم على ما يوجب مع كونه
الردايات بعد ما صيف ما في الخطبة ووردت روايات على قوله ان الواجب من الخطبة ممدان وهو عهد من اذ كان
منها ما اخرج احمد والدارقطني والظاهر ان الصالح المحدث عهد الله من خطبه وان صوره سقطه اذ اوصاها من
او فتح من اذ اوصاها من ثمر او صاعا من ثمر او صاعا من شعير على كل عهد اذ حصر عهدا وكذا
فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدقة القطر صاعا من ثمر او صاعا من شعير على كل عهد اذ حصر عهدا وكذا
ابن من السنين وفي روايه تعدل الناس نصف صاع بربع درهم والناس نصف صاع بدينار وعلى ان
البراء من اذ اخرج الطعام حيث حقه في شئ ذلك اذ دليل على عدم لردم الصاع ممدانه فاع والحادثة لا يورث من الى
هذه النقص ولا ينفق في المسألة ربه والريب كالشعر لا كالخطبة والحادثة والمازب لا كما ذكره المصنف من الطعام
من الريب والخطبة فيما الاذ لا في حقيقته فيه واذ يثبت صاع ونصف صاع وهو الذي في العيث وغيره والنقل صافيه مشكل
وقوله المصنف حديث ابي جبير كانوا يكرهون ان يروا به ما لم يروا به في روايه انا الروايات كذا حرج واعا هو كما قد يهاك
عليه ان النسخ في من ذهب يتسارع اذ هذه ما رجع فيه قوله ما فائدة اذ دليل على سببه الاخراج الى الاكل اعلى في اربع
الاخراج من اياها على الحبيب والما يظن من اياها في روايه لا يثبت الا انواع الواختار الاكل من بعضها او انقله لداي ما والمناهل
ان وصف الاكل مطلق غير مضبوط اليه لانه في غير محروجه ولا يعطى الناس مدعاوهم وكما انما يرضى في كل ايهما لا يعفى
على المتيقن قوله وس نعوها هذا ما فاض لما في روايه عن شئ ان العمد لا تجزى ولو مع العمد وذكر معروف من روايه
قوله ولا يورث العمد الظاهر الاخرى كذا في الرواية قوله يحكي في عهد الذهب فيها ولو شر العمد لا يورث عموما
لعمركا كذا في قوله يحكي في عهد الذهب والعصه الخ اما عهد الذهب والقصة ولا كذا
فيه حديث في الروايات كذا في قوله هو متفق عليه واما ما عطف عليه فممنوع لعدم البليل وسببه ايضا بحق الركن فيها لا في ما عداها
ولا في عين البطلان كذا في قوله لا يورث الاكل البليل واما ما عطف عليه صلى الله عليه وآله وسلم الركا بالذهب والفضه الدس حلهما ان يورث
السواك والارض وفي بعض الروايات الذهب الذي يثبت في الارض والصلبي الذي في بيت عرواها كعادها قطعها ولا معنى
لعمل المصنف قلت قوله صلى الله عليه وآله وسلم ما سبب مع الارض نعم بالانه في روايه صفة لما كما في قوله الدن حلهما واما العباس
عليهما السلام في اذ دليل على ان العمد فيهما كما هو ما يثبت اذ منطبعين على الحكم ليس على كونهما هما وفضه هما في الركن وفي الروايات
وقد حصر صلى الله عليه وآله وسلم لئلا يورث الركا ان الذهب والفضه وقوله في روايه المصنف في بيت في الارض والارض
صفة الذهب كذا في مع صفة ملك الروايه وروى المصنف عوم الركا لغة وشترعا دفع في صدر العمد النبوي ثم في الارض
اخرى ما ان اثبات الحكم في الامور المذكورة بالاعاس وكيف يقاس احب المسادين في دلاله النص على الاخر وقد بينا
بطلان ما لهم العمد بالسبب منطوقهم كلام المصنف بعد هذا الفصل والمسألة بعده هو الظاهر المختار قوله والكره في
حاصل هذه المسألة اساع فطنة المال ما سلم فكونه في هذا او ما في حرف فكونه في هذا او ما في حرف فكونه في هذا او ما في حرف فكونه في هذا
شطب في المستبعد كذا في روايه ان كنت وحده في قوله مسكوله اذ في سبيل متناهيه وان كنت وحده في جريه حاله اذ في قوله غيب

۱
مکتوب

١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١

وفي بابها هذه المسئلة هي مسئلة من افطر ما سبوا وساقى قريشاً في له. والواحد ان نقدر اما حديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال افطر ولا حجة فيه لان الظاهر ان الصوم عزم واجب اذ لا يصح الافطار في الواجب ثم ان قول الصحابي في جامع عبد العزيز لا يتبين ان افطاره للذي لان معنى قوله ان افطر او ساقى لم يفطر امره كساقاه. واما حديث فان استغفر عليه الغضا فعلمنا حديث الصوم مما دخل حديث ثلاث لا يفطر. وهذا لا يقتصر ان معنى الظاهر ان افطرها او ساقى ما يفطره. ونعاضه لعاربه رتبة وانها وكل سبها لا يعمل مع العاربه ومع عدم تمام الخبر ما لم يحقق ما يقتضي الافطار. والله اعلم في له. مرفيد الامع المصنعة هو العاربه على مذهب صاحب من الخويين بعد ان كثر بعده او يصح كما في المصنعة. وطاهر المعنى عنه انه لا يفسد مطلقاً في له. ح سبها لا يقتباس في الاقتصار عليه. بعد ما ان كثر به بخلافه لا سيما في المسئلة الحجر عنه في له. واللازم في الخيام ولا فاعله كان مسند الامام في ذلك اسعد افطار الخاتم والامير ولي الجدد والحق في الخطاي بحل الساس في ناول هذه الحديث فذهب فيها في له. العلم ان الخيام بطور الصايح في طاهر الحديث وهو اهدى. والحق في افطاره الغضا وليس عليها الكفارة انهم لفظ من الابرار مرفقة الخيام في بعد ان افطر او افطر او افطر وكان هذا في مستبعد الدردق للصحيح في الاجاء هو الذي على الجمهور على العمل بعد الحديث مع صحته وشهرته ولا نسبة لغيره اليه. وهذا من مواضع البرع ولا سيما في ما لا فاعله في الخبر مع بعده واستقر في الابرار في ذلك ان المذهب الجمهور. والله اعلم في له. ومن نظر ما سبها هذه من ادراج المسئلة لان حديث عدم الافطار صحيح صحيح ومن واثقه ولاقتضا عليه وصفاً فاما هو رتبة ساقاه الله اليه فاما اطعمه الله رتبة ولا رتبة له. ويل المعبد لعدم الخيام في عدم قول هذه الصدقة من الرجم التودود ولقد ضلها هاد علمها في ولا يرى الاخطاي في نحوها شيئاً بل الاحصاء في الخبر في الجوان المحدد اليه سنة في في قضا الصوم في له. وفي كونه ثوباً في الخلائق الاصل في الواجبات الغيرة كما ذكره في الجوان الغرض في بعض المطلقان الواجب فاما اذ لا يبل على ابراح محمد في عمل عليه. وقد وجدت عايشته على جوار الرخي وان ذلك انما الاخر لغيرها اخر سعادته وهو في الحقيقة سان لمطوف الرات فليس من اجل الواجب عرقه في الحدود بل لما صله وقتها. وهذا اسقط قوله من قال ان حديث عايشة يدل على الكفارة والا فارق من اصل رمضان الا في ما بعده هذا من البعد في علمه صلى الله عليه وآله في قول عايشة في قريشاً عليه فكان تشرعها ولا يصح قولها لما كان رسول الله صلى الله عليه وآله في له لان ذلك ليس بعداً عن الواجب. والصالحا في من رويته الصواب في سبعة ان لم يات حال رسول الله صلى الله عليه وآله في له. وحلافها راجعها في لفظ حديثها كان يكون على الصوم من رمضان فلا يستطعن ان افطر الا في سبها. وذلك لما كان رسول الله صلى الله عليه وآله في له من ردها واجب والسنة في تحديد سبها سبها في رتبة الصحابة بالاحكام الكفارة والحديث المرفوع المصنف في ايام نعم الخيرة في مجمع ذلك على سبع رمضان لكنه بعد ان صروري في صامه بالبحر محمد في له. ولا بعد ما صام صام في له هذه المسئلة مرادها انه ليس ما اذا والاولى حيد صام سواها. وهل هو اذ ام قضا بخلاف الاخر. فالوصايا مسكونة فيهم فلا سواهم الصائين في له. فطاهر ابراح في الابرار حديث صحة الصوم لانه صحيح متفق عليه بخلاف حديث الاطعام لانه لا صافاه ما لم يثبت بعد الصوم فانت نبي الخبيث في الاماخير بين. ومن روجه الصحيح على غير الصحيح. والها في صامه في الحديث الصحيح لوجه سره في غير هذين فان قلت جامع في قول المصنف لانه لعل ذلك هو ما روي من اعراف من الهاديات الدينية والمالية وان الاصل عدم صحة الثبانه في الدينيه وصحتها في المالية فان قلت وكذا الطريق الى محقق المسئلة فلهذا الاستسما. وذلك ان العرض من الثبانه ان كان يكون جعل صفة الساب الى التثنية لاصاحه وصلاته وجه صفة لغيره عنه فهذا هو الحال لكنه في ثابته كذلك اذ الصدق في ابراهيم وعمل الجهد صفة العاقل حسنة وسجل جعلها صفة للثوب عنه وان كان العرض ان ثوب هذا الصوم الذي يكون للثوب عنه جعل الساب كما جعله ثوب الصدقة والعق في الاماخير مرهه والاولى في الدينيه والمالية فيه ايضاً وكذلك ان كان العرض الذي كان في دينيه في الصوم سبها جعل عمره كاستطاف الدرة العتيق فلا مانع من هذه الدينيه والمالية وقد هي اجازة في الدينيه على سبها ما في الدرة ونعني التواكب في سبها احق ان يقتضى وحديث كان لا يوجب في له سبع وكذلك في العتيق والصدقة وفي الصوم كحديث الحديث ولم يوجب في سبع وكذلك في ما طلب فلم يوجب جعل صلا كانه صلا فقلت ان اردت ثوبها في مجمع ومن حديث ابن مسعود اعمل كذا صلاتي كلها للحديث وما علمه له بالهنا في نفسه. وفي الحديث الى الله هب وان اردت ان صلاتي تسقط عن رب ما في دينه

صوامع
النظر

من الصلاة فليس ذلك بلام ومنه انه اسقط ما في الزمعة واقتضى على الزميل والمال البين والاصل شغل الزمعة من رد دليل
او عام وما خلاه النفل فلا مانع وقد حكى ابن السبكي عند الباقين انه كان يقول لست اجد من اسبغته نصلي به يعني ما قد
وكذا ما يعود به واليه على كل من هذه ادعى الاكثر **قوله** رجع العبد لا ينسج وحر بها معنى رجع الخبير انه صار العبد اخذ
ذلك الامر لا يحر به غيره فلو دلنا على الاخر صار المعنى ان كلهما واجب فنصير المعنى رجع الخبير الى الكتاب كله وان عني رجع
الخبير الى عيبه لاجل الامر وسئلنا عما رجع الخبير الى رجع الصوم هذا الاستفلال على كل من لا يكتفي بكنهه معلومة الطلقات
فانوجب هذا ما يات المذهب والما لم يثبت الذي ذكره لم يصح في هذا الباب على النبي صلى الله عليه واله وسلم وانما رجع في بعض
النسج كما **استدركه** بالذم بالصوم **قوله** قد امكن نصوص غير هذا مصادره جديفة وقد كان صوم عرفا موقوف
على صحة الذم بها فاذا عذر صومها لا يبي وجب غيرها على من الواجب وهذا الحكم صومها متى عذر فهو معصية ولا يصح
الذم بالمعصية فالجواب عدم صحة الذم بها وسد المسئلة الاولى من نذر صوم سنة معينة فانه لا يتناول النذر ما وجب اطلاق
ما نذر عليه من الصوم امام الشريك للجمع مع النبي صلى الله عليه واله وسلم وان كان استثنى من عموم التحريم معصية على ما دله ولا يلزم
من ذلك قصره بل لو كان العموم من سائر الحركات وهو **قوله** الا لا يحمله اللفظ حصفه ولا يحل افعال هذا من محارم حدث
المصافي وقائمة المصافي التي هي عامة بخلاف سائر الفروع وكذلك هذا معناه مقدار سنة وهو شائع **قوله** ان سهرق قال الرضا
هذا المصدر يعني العظماء في رجع العظماء لم يوضع له فعل اصلا فعلى هذا الصواب ان حالها وجب ان يرجع في صومها اليها
وذكر ذلك صومها ايضا العظماء في نذر اسفروا امام العظماء في نذر صومها في نذر صومها في نذر صومها في نذر صومها
لأنه يجوز هو وجوز ما بعده الى اخر الاسوع فيصنع الجوز ويكون الاجزاء اذا نذر صومها في نذر صومها في نذر صومها
قوله الاسفروا في نذر صومها في نذر صومها في نذر صومها في نذر صومها في نذر صومها في نذر صومها في نذر صومها
انه فنون يمكن وغيره يمكن فيصنع ما يمكن **قوله** ومن نذر صومها في نذر صومها في نذر صومها في نذر صومها في نذر صومها
اسما للثاني لا يثبت فيه ولا يحل ان قال في السنة والحق ان المرام قد رجع وقد رجع وقد رجع وقد رجع وقد رجع وقد رجع
على غيره وهو العذر والله اعلم **باب الاستكفاف** وفي التنزيل لست في المسجد **قوله** هذا ما قد بينا في الاثبات المستقرة اياهم
بصرون الكتاب والسنة والعلام الاول لا لا عوارق الخادعة ولا ناس للتأخر بها فانه لم يرد في الكتاب الا المعنى القوي ولا يصح
على هذا المعنى ان العباد المحصوه وتضمنهم ولا سائرهم واسم العكوف والمسجد بمعنى العبادة والمحصوه لا مطلق
البيت بآثارهم على وجه التوهم المذكور بل الظاهر المعنى العكوف فيكون المسجدا من لا به صناديد الحجة عن سائر من بها ركعت
بالباب سرعي مالم يخفف ورواه في المعنى المذكور في الكتاب مطلقا ولا في السنة الاقرنه وسطر الباب السرعي طريقه
بما هو عليه اليك من سبق الى الفهم كالصلاة والصيام وان ادعى مدعى ارجح البينات لم يثبت على رفاق ولا يكاد يرفع من راد الم
وكذلك ان العبد في باب الاستكفاف فعليه على الله والحق لم وسد وخذ احكامه ولم يكتف في غير مسجد فالمحقق السجدة
مع ما له المسجدة ومنه بعض على التحقيق وهو ما اقرنت به الصوم فلم يدل على خلافه **قوله** اصحابنا في دعوى
عليه السلام لا الا في المسجد الحرام هذا النفل محل توقف كغيره من وجوبه وانما رجع في صلاة العبد العكوف على الله والحق لم وسد وخذ احكامه
في المعاني الدينية ذكر حجة في الاصحاح الثاني وكان ذكر اصحابنا في دعوى سفيان **قوله** فلما اوجه هذه التخصيصات
لعموم الايمان في هذه النذر وكما ما في الاستدلال بها وكذا دليل عدم العار في مسجد ومسجد والغسله الماعلة بالكتاب
في الواقع والاصل في حرمها ما رادها من معنى الاصل وان صلى في حرمها على العبد العكوف وسره ان الفصل على ما فعل
ولا يلزم من العلوية الاعتبار بحيث كان المسجد لاله ان هذا المعنى قد اوهوا فخره في كان معنى الاستدلال بالعموم ومدعى
الفرق كمدعى التخصيص واما حيث يكون الاستدلال بان هذا سائر وهو في العلة والمناجاة ان فعل لا اصل عام فلهذا حتى
لظهر ان الفصل ليس بما في الفقه متوقف الاستدلال ولا يكون ذلك الا في المستنبطه فليس على قوله طعن بل ان دل على اصل
في الوجوب اصول بل هذه العلة منبئة على ما في في النذر وهو غير صحيح ادخلوه بان العبد لا يستقل بالكتاب مالم يوجهه

من الصلوة

عليه السلام

[illegible]

مكتبة الميراثية - قديم المخطوطات

الى معنا الاطاهر
ختمه

المع

وہابی

[illegible]

قال الامام ابو الدرداء
وقصا القنفذ عن صاحب
الاصفار والاسود في
الوسخ والمراد قصا
الكشاف

و رعم ابو القم

رحمہ و علیہ السلام

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

السوق

سید احمد علی خان صاحب
نور علی خان صاحب

3

وكان لا يرى الحق في النحل
للمحور ان يقول بعض
البدل وهو الثلاث
مواضع وبعضها
مطلق فادرج
في الموضع
البدل الاستحالة
البدل كما لا مع
تغير بعض
ذلك من السج
القول لها وكان
ذلك من السج
الاصل الا ان
اشرح

4

١٧
 وصلى الله عليه وسلم
 ان منكم واسم
 بالحق على ما
 وكان اول ما

العنبر الكو

96

1

4

وحرره جماعات

[illegible]

الاسكال ان لا يظلمها بعد الرجوع فيقول له ذلك اسكال كذا ليس بالاسكال الواقع عند وقوع الاجل المعقب بل هو الاجل المتغير
بما اسكال غيره مصادره فليس اسكال السراج اصنافا ما كان بواسطة طلاق او مجرد التحليلية هذا اسكال لا يهمل ان اسكال
او سراج او اسكال ما هو الاظهر واول النسخ في الكشاف ان المعنى بالعقود المطلوبة اسكال معروف او سراج اسكال
بما نحن فيه **باب في الخلع** او حتى يخطى الفاء في هذا المسال نظر والظاهر انه سقم في السقم بل يصح قوله فلما سؤره
بعله تعالى واللاقى ما به العاقبة وقد جعل الله سببها لا وجه كونهما منسوجة فاما اسكال البقرة فلا حرج عليها
به وكوبها بعد انما حله لا ساق في ذلك والساحح اما هو من المسامحة **قوله** قلت الثانية اثر مع الاحتمال العربي لا السعيد
بعم القول هذا كنه لم يرم منه ان حاله ليس كنه بعد احتمال انما العدة **قوله** اد لا يملكها الرجوع واما حرج الاله **قوله** ال
مرجع للطلاق تنبع الطلاق واما من منع من ذلك فقد امتنع عنه طلاق الرجعية فصلا على الجملة **قوله** قيل له اني الثلاث ترد
هذا ساق في ما ذكره ان المتعلق بالمعاطات جملا كات او معدرات وكذا المتعلق استثنائا كان او سراجا او صفة او مفعولا
او غير ذلك فانه لا يخصص احدها ولا يعجز الادب بل وهم انما انفسوا في ذلك الى قول يرجع الى الاخر او الى الجمع ما طرح في الحديث
في غير مكرته كيف يفسر له الفطره على الصواب وكنت اظن انه لا يوافق احد على ذلك الحديث وهذا الكلام ساق في كذا **قوله** ذلك
فيه نظر وجهه انه لم يوكله الا الخلع وادخل في طلق الوكالة منه وفسر له اليه طلاق سؤره بطلاق الرجوع **فصل في طلاق**
الخصوص **قوله** قوله صلى الله عليه وسلم اما الزاوية فلا هذه الزاوية في رواية السهقي وفي رواية ابن ماجه بلغة فامر السهقي على ان
والله في ان ما خذ منها **قوله** ولا رد ولفظ البيهقي اما الزاوية من انك فلا كنهها في سؤره وارجح الحديث من جهة اخرى
موصولة فالمرسل هو الصحيح واصل الحديث في البخاري والسنن وعنه ما دون هذه الرواية وحديث السهقي لا يرد
وخلع اخته رواه السهقي وصح عنه انهما صلى الله عليه وسلم ارضا من عليه حديثه فالتعميم وازيد في حديثه ترد عليه حديثه
ورادته واما ما رواه وازيد عليه بلغة الامر فلم احدها بعد الحديث والجملة انما هي في الامر لا في فعلها فحصل من هذا انما
لان كونه صلى الله عليه واله لم يرد في حديثه وازيد عليه وهو في محل التعليم بغير سماعه اعلم بعد ما عاينا الزاوية وكنت في
الظهور بوضع لم يرد في حديثه صلى الله عليه وسلم مع الزاوية سيما وهي صريحا لا يخفى عليها فتمت ما اراد الله تعالى به من
ما رواه منع الزاوية سيما وهي صريحا لا يخفى عليها فتمت ما اراد الله تعالى به من حديثه صلى الله عليه وسلم مع الزاوية اني وسد ادلة الاجوار
الرواية ظاهر قوله تعالى فلا حرج عليها فاما حديثه لعمري لا يخلو من الكثرة وهو من حديثه صلى الله عليه وسلم انما
هو اصل الحديث واما الزاوية فلا يخصص حتى يصح من حديثه صلى الله عليه وسلم فان صحته في الكتاب والاحكام **قوله** و
صح على سؤره لا دلالة في هذا سراج على قوله مما لم بالعقد وقد علمت الحديث انما هو سؤره عليه حديثه وهي المهر فقط فيقول
شاهرا من سبب عن العقد من ارجا بل ينفية في الزاوية لان غير الحديث ما رواه بل الارام في ظاهر الحديث عن الحديث ولا يصح منها
الا بدليل خارجي اما من جاز الزاوية فالسراج على صفة صحيح كذا يحتمل هذه الجملة كساح الادل وتطبيقات المعهده لا بعد
الظن وارجح ان الحسن في المهر من جملة الربية فانه يرجع الى وسط الحسن وجملة الربية معروفة فالعاسق ساد ذلك
سائر الامداد المذكورة بجملة **قوله** ولا يغير ان اتى قبل مضي النكاح ان السكوت بغير رد هذا كالفقه والصحيح ما هما
قد بينهما عليه مما مضى **قوله** ولا يوجب الخلع تركه الزوج هذا هو الظاهر ومعالته بعد جدي **قوله** لصحة النكاح في العرض
تعال اما دلالة الثلاث فليده هي البيوتة فلم يرض الا بالجموع ومسله بغير الصفة في السبع **فصل في الصع**
الموجبة للعرض **قوله** واما الخصوسة فلا يعمل في الاقرار بالعقود وانهم وقتنا هذا جامعا للعش عن المعلوم وعدم
الوزن بل بعد عن احوال الرد في الجملة ويحتمل ان العرف صريحا كالمعلوم كره دور انما عدم وجود المورد في الساحة
من العش **قوله** في الاختلاف **قوله** اد قد اتفقا على البيوتة السنوية التي اقربها لا يحرم عليه العقد عليها بل يرد على
مدعيها بحكم ذلك والاصل عدم البتة فلا يسطر حقه ولا يسطر ولا دخل في ذلك كونهما في نفسها **باب في العلق**
بالشرط والوقت **قوله** كانه يحدد اللفظ المحصر ان يقول انما يحكم بذلك بعد من مذهب مذهب دونه ولما لم يرد مع
السؤال في الاول ان تعال مدد في موجب الطلاق ولكنه ادفع على صفة هي بوجه على امر آخر كالمصالح التي سارت بعد عليها
كرمي الحب في الرباب كمن ساه على مماسه البطل ولا تعال لم يبع البذر الا بعد الشرط والندم هو المورس **قوله** اد مرقة يحوي

راجع

دقوعه هذا يعود الى المراج في ماهية الشرط هل من حقه امكان الوقوع كان حقا مسله ان يصدر بالرفع على ما قبلها **قوله** و
المشروط الثاني الاخير في الاصح كانه من مدد مع تقدمه كخانت طابق ان دخلت الدار وكوبه خبرا قول النسخ وحوار الشرط
ساجد او نائب طابق والكوب هو حجاب الشرط قال ابن الخليل ان اد مرقة انه حرم من تحت المعنى فمكافره وهي
مسله مشهورة ولعل المراد اذ مطلعا في عدم الشرط او اخرج ويطرح على ظاهره في النسخ مع عدم الشرط ان يكون الشرط اسما
للتقييد فلا يقبل في الطلاق التقييد الا انشأ فيقبل فلهذا في الحكم مذ هب الامامية اعمى عدم صحة العقد حسن وندرد
هذا في العتد ولعله فان طلت ايتها طلفت بغيره انت طابق فلا يامر بقوله ان لا يوطئها ثم ان اد الرجوع عند ذلك او في نفسه
حسب قال اما لو اد اد معها من دخول الدار بان طلقها ان دخلت فقال انت طابق لم يرد له بان ما دون لها في حوال الدار طلع الكلام على
ان هل يقع الطلاق بغير او مشروطا لا يقع الا بغيره لا يقع راسلا لا بغيره لا مشروطا لان النكاح في قوله تعالى اني حرد في
اداه حلت على الجملة لانه امر حاشا كونهما كلاً ما م قال في الحواب على الامارة حلت هذا على انه لو كان الامر كما ذكر لم يطل
لغيره حسب قوله ان دخلت الدار فاما في ذلك الشرط كارجوع فلهذا ايضا فالفرق بينهما ان الرجوع انما يثبت بعد تمام الجملة
على الشرط ونحوه فان الجملة لا يحكم عليها بالتمام الا بعد تمامه فصار حاصل الكلام ان كل جملة اد رها المتكلم وديعه الشرط لا
حكم لها حوسم واما لم يتم فالمرتب كانهما كالمشروط وحرف واحد منها فلو كانت طابق ان لم يرد له اسما ونحوه فان طلق لا يحاشا
ساق في باب الزاوية والامر رد في الشفعة يد على ما يحكم بالجملة الاولى ولا يصح ما رده منها من العقد بل ساق في فصل في
موصولة انما ساق في باب الزاوية والامر رد في الشفعة يد على ما يحكم بالجملة الاولى ولا يصح ما رده منها من العقد بل ساق في فصل في
ساجد انما ساق في باب الزاوية والامر رد في الشفعة يد على ما يحكم بالجملة الاولى ولا يصح ما رده منها من العقد بل ساق في فصل في
هذا القاعده في كل المذهب وقد اجاد الامام المصنف هذا ما في العاصيل في انا المحافظة على العاصم في ربه في ربه في ربه
كلهم هذا قد علمت ان هذا الحواب مع صحته لا بد من السؤال عن صفة النكاح **قوله** ومن بعد الشرط لا يحفظ ذلك الاول
وان ما رده ان تقدم الحوا هذا احد مذهب سنة في المسألة الثاني لظن الاول الثالث بالاربع باحدها مطلقا
فعل الجمع على ترتيب اللفظ السادس على عكس ترتيبه واما ما في الكتاب فقد اعطى المسألة بعض نسخها من السج
في الابحاث المسددة والمعتد ما حققناه في كتاب القابل في بعض الجمل انه حال استعمال شاعرا في عود العاصم الشرط و
كشفي وسائر القيود والتعلقات كالا حار والمعامل ما في الكل وماره الى اي بعض سؤره كذا العاصم ولم يذكر ذلك احد ولا
قال في بابها انما هو خلاف الظاهر فادعت الربية فليبق على الاحمال ومن العجب ان النسخة انما هو الساق والساق والكوب
الاول وشهد من عمل الجمع وحج جاد الى الاصول علمت ان هذه على العود الى الجميع والخصفية في الاخر كذا يحتمل انما هو
باعتبار من قد صرح الرمحش في ول سؤره المحررات وان كلام النسخة والكوفية في سائر المسائل من كلامهم في العمل وكذا
المرضى سوا من الكلام والجملة والكلام والعوامل به قد صرح الرمحش في نفسه قوله تعالى ولا يصحكم حتى ان ارد ان يصحكم ان
سائر الشرط في قوله ما جعل له الخزا او ذكره في غيره ولا بد من ذلك عند عدم الخزا عند الكوفية واما النسخة فيعمل ان بعد ذلك الشرط
لان الخزا السعد في الخزا او كذا في الخزا من سؤره مدكور وحرا معد مسدود منقوطة من سؤره مدكور وحرا معد مسدود منقوطة من سؤره مدكور
ان طابق ان اكلت فان طابق ان سرت فان طابق ان اكلت فان طابق ان سرت فان طابق ان اكلت فان طابق ان سرت فان طابق ان اكلت فان طابق ان سرت
ان اكلت فان طابق ان سرت فان طابق ان اكلت فان طابق ان سرت فان طابق ان اكلت فان طابق ان سرت فان طابق ان اكلت فان طابق ان سرت
فلو اجد وظاهره العاصم ويرجع بان مراده بالكل الجملة لا في اي اكل فرد ومراده بالواحد الواحد الدار في انهم سوا
المعنى **قوله** ولو اجد ونخل بينهم مكره ان باقي الشرط ليس له اجر اخذ الا بالكل كلها متوجها الى الخزا المذكور وحسب
لخذه واجبة بطلت ولم يبق طاله ما ما دونه قوله فلو دفع بالشرط معاتلت عند اهل الساحة بعد خلاف ما لو ثبتت
مدخلت وكساح هذا الظهور وظاهره كالعوامل والسابع اوسع الجمع ولزوم البذر او بطل العود في الشرط **قوله** فلما
الخبر عن مجهول به في الشرط اما غالب وهو المظنون ولا سابع ما كذا في العمل به واما معلوم وهو المراد بالخير او الطلق
ولا سابع انهم في انه لا يعمل به واما سابع وهو الشك وقد وقع البراع في قول المصنف الخور عن مجهول به في الشرط معاتلت وقوله
بوجب استحباب الحال مصادره انهم اد جعل المذهب دليل على قوله في استحباب الحال **قوله** اد هو اسم المكان يقال فيه

بلى

كان من ان يقتل مومنا الاخطا او قتلها ان يفعل بغيره فاختار ولا يقتل من لا يقتل من العيون ولو فيها ما بها لا يؤمر
تاسبا استأنف الا عند ان يفسد الشاخص قوله وصاحب القربى محموله لا معنى لهذا الكلام اذ لا راي في حيا وحسنه وعمر
المجرب في عمره الجليل والمعرفة والارادة القوية ولا يفرق بين صحتها وادائها على ان القدر حرك لا يفرق بين
وفيها ان التي على اسنانه والدم لم يغلبه صدق في ذلك وما تألفه عنك سها وسفا من مرسس مكياهم اسعربا برها هذه
قوما وانه لم يردوا او دوا الرمد في دوايه الدار فطفي والرمم ان التي على اسنانه والدم لم يغلبه صدق في ذلك وما تألفه عنك سها وسفا من مرسس مكياهم اسعربا برها هذه
حالا في هذه ستيين مكياهم وذلك لكل مكياهم مودا في اوسا الصاوت وادارتة قوله بنت ثعلبة وهو الجاحل له وفيه ان التي على
عليه والدم لم يغلبه صدق في ذلك وما تألفه عنك سها وسفا من مرسس مكياهم اسعربا برها هذه
مفرق لشرها قد اخسنت اذهي فاطم عن ستيين مكياهم وادارتة قوله بنت ثعلبة وهو الجاحل له وفيه ان التي على
من غدا لا يردوا او دوا الرمد في دوايه الدار فطفي والرمم ان التي على اسنانه والدم لم يغلبه صدق في ذلك وما تألفه عنك سها وسفا من مرسس مكياهم اسعربا برها هذه
القدر سراسب في حديث كل من الرجلين وهما مرفعات والرجل المجهول الذي وقع في حديث ابن عباس لم يذكره هذين الكاهن ر
الظاهر انه احب الكورس ابدا من عاصي بار وروايات في هذا من كثره وروايات في هذا من كثره وروايات في هذا من كثره
الكرمه وادار الجع مع الروايات اذ في اوس اطراح بعضها وذلك لجل على الفل المتيقن بانه لا يلزم وما يادفعله بذكر كرمه
اخرى ويورد ذلك ان اسما حال وكذا في النبي مراد وسط ما يطرح اهله ولا شك في اوسط ما ياكل الشخص الواحد واحد
في يومه وفي الروايات في هذا الموضوع وفيه ما يدل ان المير من الخطبة في هذا وفيه بسط في اوسا في كره
المابده هذا ولا خلاف في هذا وفيه ما يدل ان المير من الخطبة في هذا وفيه بسط في اوسا في كره
قوله اذ هو الوسط بين الثلاث وكره في اليوم ليس في لايه ما يقتضي نفس اليوم بل ما يقتضي عليه الاكل كمالا في العدم والعدم
هو القدر وهو لا يكره والاريد عليها فيقدر الى دليل **باب الايلال** لا قرب واجده من سانه العدم
حيثما لا يهاجم ليس هذا باهاجم بل يهاجم الا يهاجم واجده ممكن دانه لا قربها قوله اذ هو حق لا يهاجم فيها ما ادا
كون الوط لا يقع فيه النباية الا جنبيا من النباية في المطالبه به قوله قلت وفيه نظر كانه مراد به لا حاصل هذا الايلال
اد لا مطالبه في الاربعه وبعد هاتين اربعه حكمه لا يلا فلا خشت ابعده وخواتم اهل مراده انه قد ترتب عليه حكم وهو الحضانة
وبلي كسرا لا يأتى لكن يصير الى ان لا يقع ذلك الحكم قوله ولا يعقبه من الاربعه هذه كالا في سواد ولا يلا
واضحه ايها لاكثر ما تنسحق ايها اي لخالص اليلال الى المير ان بعد اشهر لا ما فوق ذلك وفيه على هذه السلام وان عاصم
لا خيرة فيه ولا يرى ان لا سانسح من عمو الوظيف في مثل هذا المقام لكن صار هذا الباب في عا دهم كانه من حرم المباح
من الكلام اذ اذن حكمه بذكر مثل ما ادا من قال لا يعقبه في الاربعه على ما في الحكم من الروايات ومطلق النبي من اليلال
في عرف الفقهاء فيصير الحلاق كالقفل **قوله** سنة الا يروما الذي يظهر انه يقع ذلك لانه من في السنة كان اليوم في معة الاربعه
تأرب الاربعه ولم يعقبه في دفعه وان عيسى قبل الاربعه كان فيما بعده الاثر انه يعقبه ان يقدر بصوم سنة الا يروم ولا
بصره من اليوم **قوله** نص على ذلك لانه لم يذكره على كان واضحا لان كل سبب مستقل وباب مستقل **قوله** من توقف
بعد الاربعه ليس بعد اسبوع ساء على ان لها خفا في الوط كامر وما حكمه الا يلا الا انه اظهر سوء العشرة ولم يرد حصره بعد الاربعه
قادر عرف منه ذلك اذ ادى عليه في فرق بينه وبين الايلال بانه انه في الايلال قد اوسا العشرة ويوجه الحكم عليه دها
من في الاربعه حتى يكسب **قوله** لقراه ابن مسعود لسريه دانه على ما يحتمل كالا في الحكم من ان ذلك ناقص اول لايه فانه اذا
لهم ترصن الاربعه فكله فقاير امرك ما هو لهم ويجب عليهم الا يحابه اذ ذلك هو الا ما يقتضيه عمله ليس لهم عاية الامر لانه
ابن مسعود دل على علة التي في الاربعه والمطالبة اناهي بانعه لوجوب العيا على الوجوب على الجحيز والوجوب ان يكون بعد
الاربعه كما ذكرنا **قوله** حمل على انه وقت مطلق وهذا الحمل في اثنى الاربعه عشر من العياية قول الصحابي الراشد والاربعه عشر
واكثر من ذلك ليس بحجة ما لم يصح ما قاله الا عظام كتاب انه ادى لانه قسم الامر بيني وعمر الطلاق هذه القسم الثالث
الذي حابه الذي من ابيه عمو مقبول وقوله لا فابده لها في الرجعة ظهور في اوسا في المصوب لنا في الاربعه والعامة عليها
الحكم سبحانه وعلى ما يابها فابده الطلاق الذي لا يلا معه فانه ما قوتها ما يبينونه اذوا عليه بعض الطلاق الذي لا

نوع

نوع

نوع

نوع

نوع

نوع

عليها

عنه الطهر بالليل والعصر من حسب الحالة الراية وغيره وكذا ما يبين الرجل في نفسه الرجعة ثم يرد ذلك ما به اياه
ولا يلزم ان يكون مقطوعا بها **قوله** ولها انطالبه وان انقضت مده الا بالاقول ليس لها الا ذلك اذ لا يرد له ثم واد او نص
الاربعه من المطالبه بفساد المسألة فوضع لا على من هب ولا على المذهب الصحيح **قوله** بل تحت عينا الا في كلامه في الماد كالا
نوع الوان يجوز ما ضربه نايما لم يكن جادا وكذا سائر افعاله لا يعتبر بها في خطايات المكلف وكذا لا يرفع فعله الا لما ذكرنا واما
قول الامام في رفع الايلال فبشيء ما يقتضيه اول كلامه وارفع الضر منوع لان المراه بالضرها العاصم وهو لا يرد لوط
المحسوس ولا يرد له سواء العشرة ولو اريد بالضرها حاشتها الى الوط اللزم وجوب الوط بعد ايلالهم لا يردون به **قوله** و
مده نظر لان الاصل عدم الوط لم يرد منه رفع الكاح كما اذ هي كلام في رجعه اسد على **باب اللغات** في ما دون الحكم
بينهما على دليل بل يقع الفرق بينهما لما يما لم يردت انهما من ان التي على اسنانه والدم لم يغلبه صدق في ذلك وما تألفه عنك سها وسفا من مرسس مكياهم اسعربا برها هذه
ابدا اذ على عليه السلام قال مصب السنة في السلفين ان لا يحكما ابد او عر على اوسا في حصره ولا مضت السنة ان لا يحكم
المسألة فان راد هذا الدار فطفي في اخر حديث سهل بن سعد عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في ما لا يحكم ابد
لا دل على ما طسوا من الحكم لما من بل خبر النبي صلى الله عليه واله وسلم بالمشروع في اللزوم لكل احد وجوبه ان يمس وهو مستوفى عليه
ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال قال صلى الله عليه واله وسلم لا سبيل لك عليها لم يرد على هذا **قوله** وان قد فيها يعجب ذكره في
بالرأه مسجل الحكم فلا موجب لذكر الرعي به والسبيل بانه من متعلق الرما يلزم منه ان يترك كل متعلق كالزمان والمكان
والحال ولا وجه لشي من ذلك ذلك ان شرط اذ كرا الويلد المتفق في ذلك شيء من روايات التبيين واما هذا الرجل المصوب
بالرأه اشبه الاستدراك وكيف يحتمل المشرك على مثل ذلك روي عن عبد الله بن مسعود في هذا **قوله** انما الله العاصم
حارقه فيما واد من من هذا العاصم على الصواب وسقته التي فادت اليه ابعده وهو قوله لا ترد يد كاسس والواحد حمل اللفظ
على حقيقته وحمله على العاصم مع امكان الحقيقة متين في غير هذا الحمل الخطر فانما يحكم له على ذلك نص النبي صلى الله عليه واله
وسلم بما في منعه اشبه النسخ وبوجهه اشد الوجوب وهو صريح في ذلك الصحابي في روايات اسما في سنة رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في حقه اسم كرام
الاخلاق وصان صاحبها من اذ لا وصافي ومعنى النسخ العاصم منه انما نصت شديده بعينه عن سانه فورا ان يرد عن
لها معصية بيه لم يكن عليها ذلك ولم يهزم له كراهه العنايف ودوزن الرضاة وفي النساء والرجال من يخلق سلكه الاطلاق
وهو بعد عن اعاصه اشبه البهي اكثر من الرضاة الشجر اذن اهل الخوف والبطالة والمصير الا برب مره احاط كركان
في خلاف العرب مثل اجد هم عموه محسن وموت دون الفاحشه ومعه الهوى العذر **قوله** في في الويلد **قوله** ولا بد من
الحكم في ساني مثل هذا انه لا بد من الحكم بالفرقة وهذا غير صحيح لان الحكم عند هم انشاء والواقع في الحديث هما وصا ساني خرفه **قوله**
في الحكم اللغات **قوله** احكام اللغات لا بد لو كان الله الطلاق كان عليها فله سبيل وهو اسد لا يحسن فيق
ويورد انه صلى الله عليه واله وسلم قال في حديثه في العياية كذبت عليها ان اسكنها ما رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في ساني خرفه
واله وسلم عليه الطلاق لا بد من حكمه بنسني من قبل نفسه وقد سمع من النبي صلى الله عليه واله وسلم في حديثه في العياية كذبت عليها ان اسكنها ما رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في ساني خرفه
حو الطلاق بعد ان ساه صلى الله عليه واله وسلم في قوله لا سبيل لك عليها موافق لعني لا يحكمات فز كذا في عني في الكا ولا يكون
تقرر او مرها حكم بطلان اسد لا لهم بعد الحديث على جوان انواع التلبيث مره واجده واسد لا لهم به على في واد
سلم انه قرره صلى الله عليه واله وسلم في حصول ما يقع في العياية **قوله** فدا قوله لا يحكمات في معناه هذا هو مسلم وان هذا التلويح
من المشرك في حق الملائقين والحكم عند هم انشاء فاعله في عده مواضع دعوى فيها الحكم **قوله** فلما لم يفسد قوله تعالى يا ايها
كاهن الا يمع عموها كاهن حه معارضة لادله اشتراط الاحصاء والمعدود فلو كان ام لا هو من عاير من العياية في الحكم
ان الصواب مع المصدا كبحاج المسألة الى تحرير **قوله** فلما قال صلى الله عليه واله وسلم في حديثه في العياية كذبت عليها ان اسكنها ما رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في ساني خرفه
ان يتركه كان ذلك استنادا منه صلى الله عليه واله وسلم في ساني خرفه **قوله** فلما قال صلى الله عليه واله وسلم في حديثه في العياية كذبت عليها ان اسكنها ما رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في ساني خرفه
لم يبق في حقه احد العرف كرهال له لا يرد من خصصها باللغات اذ ساه في القذف ايضا قوله تعالى واد اعيا العذاب فلو لم
يجل حذب وهو مرفوع بحسب ما كاهن مطلقا لفظ العيون من كنههم فان اوهوا في خمس حتى يلاعن او كذا في عيه في
او صدق في احب ولا لغات **قوله** اذ لا يقره له يقال اما مع وجوده الويلد لم يرد مره كايته سواء **قوله** كاستحاله

نوع

نوع

نوع

نوع

نوع

نوع

لم يجد ما يتبعه في الخلق الا رايه لم يلقه الله وحده عليها ما يتبعها من الكس فاما الاسفة فبما في المرض والارواح
به ولا يما على العيوب المحصورة فكل ذلك هذا والاسفل المعروف بها استحقاق اوله بالمرئيه واما المعنى فممدوحه عن
المصارح حيث كانت احوال الرزقين وهو التسريح من ما خافى المالك ببعود لا يعدوا حلوا للمعنى اذكر شعاعكم معهم فكل من
التجارات والادب من واحد وكل هذا الذي يحسن معاشركم فكل من ساء العشرة من وجهه في التسريح وهذا الرضا الى الاول والاخر
والبيع الا انرا انه لا يتبعه فكل ذلك من حرس العشرة ولا تسل ان المصراة احرست في ما قد عليه انه ليس بمسك المورث
نعم قد تدرته على بعض ما يجب على العاقد وليس في السنة ما ناهوا وما ذكرنا في الحديث الذي ذكره المصراة لا يكون في المصراة من ذكر
حدث بل لا بد من ثبوتها مع ان يحدوهم انا هو من الامم المسبب كما بينه ابن النظار وغيره وروى في الصحيح فبما قد اذنا ذلك صرح
ما ذكره المصراة رحمه الله وبقا ما اخرجنا من الدار فبني في سنة والدي من حديث المصراة من روى امره المصراة امرته
حتى ما بيناها **قوله** اذ لا يفتش من رزقه هكذا في كتب الرزقيه ولا اصل لهذا المعنى ولعل اصله كذا صرح عن بعض الروايات
فودعت في صدره فبني في الاول الاصل الاول كما روي في احوال الطوائف في مكة ينشون العاقد ومعاين سواها في الوفاء والوفاء
وتواصوا على ذلك فبني من لم يعرفهم هم اهل مكة اعرف بذلك حتى استند بعض اهل الماسكة في مصداقهم الى من في ذلك
وكن في اندام الطلب اوله لهم هدي في المعلوم وتوجه فكل امره موت قبل اصابه ولدها وتبعث في المصراة ما كان له
سواها لا يحد في وجوده في بيت العتيق والولادة واما بعدون مرضه لا نام موضع من رزقه في بيت الامم ليس
بعد ثلاث واكثر واشتراف مكة اول ما تولد لهم يكون البيدوبه او مملوكه خاصه بخرجه انما يديه وكذلك كثير من الممات
يلجأ حين ان يرضع او لا يرضع تتفرقا ويصرها عن عاربه الارواح **قوله** قلت وهو قولي لا يستحق في قوله واما قوله
صلى الله عليه واله فيتم انقضاء على ذلك فبا اعتبار العاقد الامم الى قوله في الحديث وتقول ذلك الى من يحد في قوله
له انك لا ايا اعطاك ان من المال **قوله** ان تولى بل يحد في قوله تعالى يرضعها ولا يحد في قوله بل يحد في قوله تعالى يرضعها ولا يحد في قوله
يقدر فان عصب امه ولم يفسد الامر او قال لم يصرها فاستصرح له اخرى مثل ما امر استكانه وتعالى في العشرة
بما قال فان يحد في قوله ان يحد في قوله **قوله** طبا طبا اياه رضا طبا طبا فاسقا والمصراة من ذلك الخال احسن
يقال في قوله في قوله في قوله وهو يعلم ان عليه اخفا منقرب الى رضا رارة خام خفه فيقيد فيهما وبوخر في قوله
في قوله مع العلم بخروج مذهب تاديبه الصلوة في قوله **قوله** له فله في قوله في قوله له فله في قوله في قوله له فله في قوله
الاخر حج عاقد الى الصبي او الاب **قوله** بيه بالنسب هذه العاقد بخلاف ان اراد شانه ان يربه وان لم يربه في الخال
لوجود مسقط صلم على هذه الجيد مع وجود الاب ولولد الولد مع وجود الاب ولولد الولد مع وجود الاب ولولد الولد مع وجود الاب
الارحام الاقرب والاقرب على الاطلاق وكذلك روي الارحام مع دوى العرائص والعصبات الاحمال الباني ان يربه
في الخال فلو منع منه اوز من له في نفقته وهذا معنى الاحمال بعهده تعالى وعلى الوارث **قوله** بل ذلك فان المراد بالاب
الوارث في الخال وصرح في ذلك في الحديث حيث قال في نفقته على قدير ابته اذ لم يسطر وارث اخر هذا في
المحالفين في هذه المسئلة صعب جدا اذ لم يسطر احد ما خرج عنه **قوله** اذ لا سماء رزقه من سواها ما وقع
لعل المورث في هذا الامر لا في الكتاب ولا في السنة ولا يعلق لكم هذا اللفظ **قوله** فرب من عناه لاصدقة لا يحد
عنا لعل الظاهر ما عسى تلك الصدقة فالتى لم توفت نوم وليه مثلا اذ اصدق بلفظه كانت عظمه في امر كفايه في كفايه
لا العاقد المطلق الذي عاقد النكاح وان العدة في الصلوة امرى بعينه العرف والاولا لا يحد في قوله
ومثل في كفايه في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله
ما يوس الكافي في قوله في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله
الاحكام ولكن سئل في هذه المسئلة بصدقة الفطر فبما فيها يجب على من عكس في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله
المخارج اذكر منها لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله
فرض المقتضى واما ما يحتاج الى الرأى والحكم بعد معرفة **قوله** بل هذا قول من الظاهر ان يحل اذ ان من يحد في قوله
الى هذا الجيد فهو صحيح على حربه انا هو اذ انا هو من كذا دون مائة دينار ومائة على قول القاضى او ما

١٠١

يلج

يلج

بعضه الرزق وان مكث كثيرا من ماله فقله على قوت شهر له ولا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله
مضت في بعض المصراة او من لا يجب في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله
على الاطلاق والمصراة في حقه انا فانه عاقد المصراة واما عاقد المصراة من ماله في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله
ولا عليه اتفاق **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله
لغنى ولا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله
نرى الى ربي ما تشعب عليه السلام وكذا الخرف لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله
وتقدير بالكفاية هذا هو المعروف الذي امر به فانه قد يكون العاقد كثيرا فلو كان العاقد ثلثين وله عددان اربعة كفايه
في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله
وان سئل في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله
عذبت بحسبها حتى ماتت فلو كانت مائة من حشاها لغيره لم يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله
حتى يجب ما لكل من صبي وجب كفايه او حشيش وعلم ايضا سابعه بالاصح في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله
الى ربي ما تشعب عليه السلام وكذا الخرف لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله
عناج النفل والفرق بين المسلمين ان الاصل عدم المانع وليس الاصل عدم الخلية فلما مل **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله
لا تشك في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله
اما العاقد ان يحار فيه كلام مرانه اذ كان يحركها لاجل في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله
الطلق تحت يده انما يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله
فلما فصل العاقد من قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله
ان السلي على السلي في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله
وان يحد في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله
اسد ان يحد في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله
اسد عليه واله في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله
بل يحد في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله
وعليه اما العاقد في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله
قوله في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله
ومر اسد غفل **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله
له رزقه وكسوه بالمعروف فلو لم يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله
ما طلبت سعي ان يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله
لنفس الاجنبية على جرة المثل بل لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله
قال في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله
مر هذا اللفظ بعينه **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله
بحاج الى الحصة فلو لم يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله
عنه لطيفات شررت على قولها انك قد جبهه والاعمال على هذه الجملة من وجوه الاول ان المصراة كسب في الطر في الاحداث المرفوعة
الى النبي صلى الله عليه واله في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله
كلامه صرح بذلك في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله
عن الصبي ان هو لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله
على نفسه فكيف يحل ان يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله **قوله** في قوله لا يحد في قوله

عنه الرزق

ملح

2

2

[illegible][illegible]

من ثمة تغير ومع ذلك فلهذا على أصله لم يرد فيه على نفسه عدلًا فكذلك إذا حشيت على نفسه الهلاك هتاف لم يكن سائر عوالمها
 وبما أنه وافق هذا كما في **أول** وعلى المساحر الرود قد مضى السابحة في شدة وأيد لا يجب الرد وهو في **قوله** دلالة على معصية
 هذا الجواب غير مطابق في ظاهره وكما أن أدبنا ذلك أو ما ذكرتم لا يرفع الجهالة المنقولة على بها معصية ومن قبل الاسم مطلق بعد وعلى
 أو يوضح كقولنا لكل الرماح روح يحمل موصعه أكثر من مرة وقوله ساطعها **قوله** والعرض المذكور لم يرد هذا إنما المصلحة عنه والرد
 والكشاف أو أساسا من الأعمام ما يحمل الأفعال وما يدرس المدح أو يبع من برة وموصوفه وشعره الفرض وقيل العمولة الكدار الرصع
 للجبل والعرض الصغار كالوصلات والعماميل والغنم لها ذنوب من الأرض لظلمة أجرامها مثل الغرض المعروف عليها أنه هذا
 لا خير هو الرد وعن ابن عباس دلالة النص بعض المفسرين فكان أدنى **قوله** وقيل لا ذكر حمار لأحد هاهنا معلومة صحيحة لا يرد وقرب
 هذا كما حكاه المصنف لعدم التعيين في غير ما هو كذلك في السبع وها من **قوله** وإذا غنم لأشياء صنعت هذه صور بعضها واضح وبعض
قوله إذا غنم غنمته بعد ما لا يظهر هذا المراد بالمرغمة ما بعد الظن وليس الأمر كذلك في الغالب ولما أوردنا ما ذكرنا من أقران أشدا
 بأن قال بعد من هذا الدلالة من هذا بناء على أن قوله في قوله لا يرد أن أقران يخرج ملكه من قوله وهو حقيق بالاولى وأقران الآخر
 سهاة على الأول غير مقبولة وإن أقرانها معاملة بالسعي ثم فصل لم يفعل أو هو سهاة أو الصواب ما التمسه فكيف أوشى ويد الغنم خلقه
 ويحويه تحتها معاً كسر كسر فان أحسن الطرق السعي ذلك للمعذر **قوله** أو ما الأكل للمعذرة هذا سبب المصلحة ولم يظهر في هذا
 أن ضدت فعله أو لا المساحرة **قوله** لأنه مستند المساك هذا الوجه له أو الحج شامل لكل شرع فيه ولو تفرقا **قوله** إذا ما دونها ما دون
 فيه هذه قاعدة للتحقيق تدبر تب عليها عريضة من غرض **قوله** قال العنق في شرح قوله والكفر ولا يرد من حمام أو راع أو صا ولم يعد الموضع المعاد
 لعدم العلم بحصول الموت منه إلا أن كان في الموضع المعاد لأن ذلك غير ما دون فيه حصص نصف منه النفس لا بما لمحت ما دون فيه وغير ما دون
 فيه حصص بعضها وإن لم يهلك بغيره إلا أن كان في المكان لو قطع الخشقة وبها المقطوع يحسد ذلك ما لم يكن المراد هو الخشقة وهو حصص
 كامل في علم الله الذي كامل وإن ما رجع عليه نصف الدين لما ذكرنا وقيل من أعرب المسائل وأندبها حسب الأكبر بالرد والاصل بالهلكة انتهى
 ولا يخالفه في المص لا نحصه الرأفة هي النصف لأنه وقع الهلاك ما دون فيه وغير ما دون فلتامل **قوله** **باب** إحصاء الأدميين **قوله**
 لصل على علم وقوله لا يصلح الناس إلا ذلك وهو توقيف أما قضاءه فمما صحاح في غيره من الغصاياته ولغيره وأما قوله لا يصلح الناس إلا ذلك فهي
 ظاهر قوله ما رجع على سبحانه على محرم وهو معنى قولكم إحصاءهم إرفق الناس الخ ذنبوا له يوسف عبيده **قوله** أو هو مكلف ما لا
 يطاق يعني أن كان الصائم من يصلح وجوب الخط عليه والكل عليه به ولعل العالم بالصائم لا يتحمل من حجاب التكليف ولكن رجاء التيقن
 وهو يتجه بعد تسليم دليل الثبات وقد مرقت أنه ليس فيه عرسل من المومنين ومع التسليم كلفه عليه مع أن العول سحر بالسخنة
 كرسالة في حسن الإحصاء والله المستعان مع أن كلامه في مطلق المشترك وبعد تحمله من الغالب وإن كان المطلوب صدق عليه
 كلفه من الصور النادرة التي لا تصرف إليها الخطاب بل هي المستثناة كما عول الرقعة لا يسأل ما استعمل على كل عصر من ذنبوا له وتعود ذلك
 بوجه من الإحصاء وإن سلمه اللفظ وقد اشترطوا في صفة الغالب أن يشترط ولم يذكر المص بسببه مما كل شرط لازم فلا بد لما نثر
 صفة الواجب في **قوله** الأقرب للهيب المسح كالم قبضته ههنا هناك ههنا مثله **قوله** ومع اختيار الرصاع **قوله** للعرف
 سأل المرصعة ذلك ما رجع على السهم العرف كالمطوق به تسعون بعد عرف سألها أكثر من عرف من يحملون حاداً لما عدى في
 الدين لم يوفق به أكثر من المرصعة ذلك كذا كثير من المرفقات كسائر المثلوك وسأهم رضع وسؤل سائر الخدمة غيرها **قوله** كسر اساجر
 ببر الشرب منها من الموصعب فرق لأنه لا بد من عمل في حقه التذني للص مطلقاً وفي الغالب غير أنادى بها على الجبر سادله
 الإحصاء قصد اختلاف سببه البير وكل من الرصاع والخدمة بعد مستقلاً والمهم المقدم الرصاع ولا حله سأل به المرصعة مرضى
 لها الأنوات بذلك حيث شرطته وأصل حالها الأسفل وأما الخدمة فهي عدها حب الدنيا **قوله** مصر الرصع يعني أن مع أسرار هذه
 الضرر واللام يحمل الرجل أن يطار وحته المرصعة لوله إذا ليجوز الأصواب به فلما لم يحضر في حقه فلا يصح رجوعه وقد ورد في حقه
 ذلك في السنة وسان كلفه وأخر صلى الله عليه وسلم أنه لم يصبه إلا إذا نهي عن العمل وأنه قد يرد أن الناس قد عده حتى أنه
 سأل أثره في ذلك الحد لم يكن النهي لأنه لا يصح راس والردم يعني في الشريعة منجدة والحكم في السنة فإذ لم يحضره الشارع
 فلا معنى لأعماله ولا فرق بين رصع ورصع لمع الضرر المعبر منه على مسلم **قوله** لم يرد ولو قيل حصصاً من الأحرار مع
 هذا القول ولكن لا سلم اسم الجهالة فيه لعله تعالى ما عرف فكيف حال ما ساءه أنه معروف بما مجهول وبغيره بعد لدرجة وكسوتهما

شرب نفقته احمد احمد ابن الشيخية وماكدو المسحق بلغة الزهرن مركوب ومخلوب دهنه كابر ابدل ان المراد
ان الزكك والشرب الزهرن اذ الزهرن لا مركبه بنفقته بل لانه مركبه وكذا كل الزهرن عليها صج وما قبل المص وعضد شرب
الزهرن وان صج احضاجت ورمعه وما قبلهم كذلك ولما الاسماك الاول للزهرن فلما سمكته وما حاله الاذن كما جعل
المعدني اسماك الزهرن دهنه كابر ابدل ان المراد ان الزهرن لا مركبه بنفقته بل لانه مركبه وكذا كل الزهرن عليها صج وما قبل المص وعضد شرب

قوله في ضمانه اجل المسمو كان الاولى ان يحل مسئلة الضمان مطلقا مستقلة عن ذكر المحل المراد منها وهم من
ومن معهما ثم يبرع عليها ضمانات الغالب فانه موهم من كلام المصنف ان خلافه من حدود الى افعال حقيقة وهم الخلفون في ظلال الضمان فالمراد منهم
امانة ومعهم ما كان في المصلحة فيه الدليل بخلاف خصمه واما ضمانات الغالب في محل فاسر عظيم لا يستقيم الا بدليل فانه لم يكون معطى الرضخ
كما هو معنى قول ما كان يصح من الغالب وهذا لا بد له اذ لم يأت المالك الا بغير الرهن اذ لا يرضى احد له عرضة وليس ذلك من اوصاف ايمانه والا اصل
قط ما لا يغيره اذ لا يصح حقيقي الظاهر ان الدية امكن من الغرض الحسي **قوله** كذا البيع معتق باللفظ والرهن باليقين هذا القول لا يغير
ثم لو لم يعتق الرهن بالبعد لما صحح الا البيع محل الضرر فالظاهر صحة نص الرهن كالتشريك فيما هو من ايمان **قوله** حتى كان له ما كان
هذا بمعنى ان يهدم حصة المشتاع وفي حصة اثاره فكله من الاثمن فالظاهر ما قاله المصنف ان من يرضى حصة من اخذ كان كره
سكنى بعد خروج نصفه عن الرهنية نصير المصلحة الاخرى من هذا المشتاع **قوله** مد بورقش بل يملكها المرهون ان اعرض عليه الاولى ان يصار
على الركوب والامر بالمصروف وسائر انواع الرادات على اصل السعي ولا شرط اذ ان الرهن على ما هو ظاهر الحديث وهو صحيح وانه
البرقي على حد كما فعله الرعي **قوله** مما يصح الرهن فيه **قوله** ادحضه الله تعالى بالدين حيث لا ادعيتكم لاية العرض الرهن
الاختصاص والمخارج له ايجاب ما خرج من الرهن والعين الدين لا يقتضي ذلك وانما ذكره من خارج محي الغالب الا ان ازال الاحكام
المذكورة من ازال الاية مشرقة في بعض مواضعه فان فلا يعنيه عن معونه او امانه لعلات وكذلك التثاذه وكذلك قوله اذنا
ان لا يراونا او اذ حصل الخوف والرهبة والعكر كالدب وقوله الا ان يكون بخلافه حاضره وبذلك الضمان قد يكون فيما يصح فاجزها
من المشتكى منه مد على سبيلها وكذلك لا يشهد بعد المسامحة فان وان كنتم على سفر ولم تجدوا كاسا فرهان معقوضه فكما ان السفر
ليس شرط لذلك كون المرهون ضمه بها ليس يلزم ثم قال ان من يصحكم بعضا فهو الذي ادعى امانه ومعلوم ان ذلك ما لم يصح
سواء للدين هذا لم يذكر كون المرهون حلالا كما قد اوردناه وانه عدم الخلاف وليس كذلك فان مذهب الحقيقة المصدر في كتبهم صحة الرهن من
العين الا انهم يشترطون ان يكون مصوره كلها او بعضها الا لو كانت مصونة منها كالبيع او كانت امانته وفي بعض الرادات وضع
دين واجب او امانه الله وضع بعض معقوض انتهى وهو معنى هذا التفسير **قوله** على حكمه ضمان الرهن **قوله** ولا
في كل صرح وجهه انه ملكه ومعنى الرهن والاستيثاق للمحل فقط ولا دليل على عدم ذلك وكذلك الاستسقاء عند العذر جمع جميع
ذلك فقط **قوله** لا يهاذ بالمعقوض استسعى بالدعوى ويكون الخصم ان يقول لا سلم **قوله** ولو اعفاه الراهن بعد مضى او اكثر او اثار
في المسئلة بعد شجيت وجوهها كقولنا هذا المعروف وقوله **قوله** ادجب عدم العفو ان كان الراهن عسرا او سعيا كان توسرا
كانه باسوة على الشريك وسواء فرقان سائر الراهن ثم يعرض على امانات واول الامر وجوب علمه الرهن فلا سلطان الا لاسا
ولا ان موضوع الرهان سواء فانه عند العذر والفساد لا يؤولم بذلك كالاستسقاء عن المحل فالظاهر عدم بعود العتق
بل يعرض على امانات وتودا حقيقيا كحب سائر لغدر الا ان الساع كاهو قول من ومن عدم الخلف في قولهم من العفو **قوله** كلما اطلق
ادستسقى العذر بازا اذ الخلف المحل الذي اقصته الرهنية وهو الحب والاسقاء العذر والاستسقاء لا يملكه ذلك وليس
المراد اطلاق اصل الدين حتى يحرم الاستسقاء في الكلام **قوله** هم ايسال دهن من لوهم المصروف صرفا وعدا لا يرضى وحل **قوله** كسب مال الغني
او عايد الامران كون كسب مال الغني لا يرضى عليه **قوله** فلا استسقاء ان بعض ما تعه فلا يصح ادخلها للمالك استسقاء ما لا يملكه المصروف
من المنافع كان له سلطان غيره على ذلك فالظاهر مد هرج ون **قوله** واما ما هو المراد به او المجره لا فرق بين من المراد به ودرج **قوله**
قد مضى حخته واما هل المجره فهو كاحد الموهوبه وبها تناف في الاحكام لا في المشتري وليس المراد به وطوا **قوله**
ان لكل مصرح لا يصح معض الرهنية والوط لا ينفذ وقد بطل ما رتب عليه ويمكن ان توجه مع الوفي في حقه العتق فلا يملكه
بعد بعد الدين والله اعلم **قوله** ولا يصح مما ينفذ الرهنية لا مع الكسب مطلقا وان قلنته في بعض الناس صحيح ولا سلم
يقضي الكساية موقوفه كالمال في البيع والعتق وكذلك الكلام في الوقف الا لما ج **قوله** لم يفسد لاجل الشرط كانه من يد له بيع
على من سبيل لانه بيع وشرطه على هذا الوصل الشرط من البيع فهو مصرح لاصل الفصيل وهو قرب من كلام المصنف في البيع
معتق هذه **قوله** قلت في الاطلاق طر كانه يقول ان الاذن المطلق وان دخل حخته المرء العاقل فالمرء صار عنه الى الما لا يملك
والاصل لصاحبه الاذن به الما لو صح بالمرتب المجهك او ما لو لم يصر ذلك بطل الرهن **قوله** في البيع **قوله** في البيع
وبعض شرطه بيع الرهن هو محل الاذن به وبذلك لا بد من شرط ابا سبعة عند حلول الاجل بل ان سلفي الان **قوله**

وانما كانت السلسلة العقبية بعد الكاهن قال هسك مسلطا فغير انما القيد انما القيد كالتوالي اذ انت كذا اريد
 به انما كذا منه الركوب فان الاذن يبطل **قوله** والشبهة توبخ الخلاف قد بينها على نحو هذا وكان يلزم في غير الخبرين خلاف عطا
 وقصة على اختلافه واما اختصاصا بعد هذه شبهة من مسائل جديزة ولم يلزم المصنف كذا كما ناسك في حد الرضا ومواضع
 وشرة في الاثر فان في سقوط الجذب المحل وقد قال هذا لا سمح دعواه المحل اصلا كما مرحت قال علما وحال على وكما هناك لم يرد الحكم
 بعدم الجذب اما ان قوة الشبهة الخلاف وان لم يعلم عليها **قوله** في طرح عن الزهني **قوله** وانما انما الرافض على انه من جنس
 لا يعمل بغير قصد اي في الحال وسعى الاثر موقوف بعد الالفاظ **كتاب العار** **قوله** هي بالشرعية وسلسلة
 وانما به من زوجه سر قال وبالحقيقة وسلسلة تحدث وما فيه عار به ولعله حذو المصنف وانه الجدية هكذا اما ما هذا وغير
 الكلام في وادبته عبا **قوله** لعوله صلى الله عليه وسلم على المسح عن العمل صان اخرج الدار على النية غير ان يرد في معناه وجها
 وقد على سرخ ولعله السر على المسح عن العمل صان ولا على المسح عن العمل صان لعوله صلى الله عليه وسلم ولا على الدار احد حتى
 يحسن من موضع هذا الحديث على الصحيح ولا ان اراه صريحا ان الدار لا يمينه ايضا ما احدث حتى يرد والاحسان باسمه

انما كلاما على صحتها لو كانت تعبر بحاوية وليس الفرق بين المصنوع وغير المصنوع الا هو اما المصنوع فمترك وهو الذي يصنع على عمل
هذا المصنوع الحسن كما علمنا في حقه قال هو امسكك لاصناف عليه بعدد وانه الحرف **قوله** اما غير مصنون فانه الذي يصنع على عمل
مصنونه كعمل ان ذلك سبب العارية وهي الصداق المسماة بالموحجة وتعمل اليها الى المخصص في العيب وهو الاظهار لها
اسيس ولا يها كثره ثم طهر ذلك ان المعنى عارية قد صيها فيكون مثل محبة الفعل كعمل المصنوع وتعمل اليه على عمل لازم
على العبد والاولا يظهر لانه مثل قوله تعالى حكاه وانه لم يعم وعبر ذلك من ظهور الصافي والناهي اسوة بغير ما بالمرء على امر عليه
والعلم والما حداث الشيطان بعض اهل النجى على الله علمه ثم اسعاه رقصه تصعبها قصصها له رسول النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لجوده المبرق في الاوسط قال الحسناني يورده سويد من عبيد العزير وهو ضعيف وليس فيه لالة على الله دفع منه ذلك على الله
علمه والدم على وجه الفرد الممتنع بل مكرام الاحلاق صلى الله عليه وآله وسلم ولا شك في حسن سبله لانه من مكافاة المعروف ولا
خلع اليه وابل المصنوع فان انجزها له حارسه فيجوز الخلاف لوطا لا يرد الوالي الطيب غير ذلك **قوله** والفرق في رفع الظاهر
ان هذا الفرق خاصه في عيب فلا يعم به بغيره **قوله** كان بطنا كشرطه هذا عرطا هو فلا يكون بطنا **قوله** ولا يرجع سى طعا
سوجه بالمتنصر او علم بان القبر الرجوع بعد من على نفسه وليس يعرف وكان وجه قولك بيع الرجوع وانقضى هو انما
صوت الغرض واما اسات الرجوع والوام الارض وان كان عليه اكثر من بيع والوجه مستقر اذ يرد على ما ذكرناه ما وجهنا به
يولد فردا على **قوله** وادرج في المظنة الى اخر العرف في حكمهم للسعر احد الارشاد القيمة واما الرجوع بالاجرة فكيف
ش المعنى ولا اخذنا بقيمة وانما فهم الحكم في تلك الصور **قوله** يخرجهم الرجوع الى اهل دلالا انهم ما ذكرنا اعدل اعلم ليس
له مستند الا مجرد الرواية فهو من اصل المصلحة المستمرة **قوله** ان الحق لا يستتابين وجهه مما بينهم ان البدل اعلم خصا على العين
والعين مضمونة بحرمته وسبب البدل عليها لا بد له من دليل وسبب البدل على الحق لا يكون الانتفاع سببا على الحق او العلم **قوله**
فلا بد للوديع من المالك فلتابع لكن بسبب الاذن بالامساك والبيع في حال الابد ولا يرجع الاستبعاد فلا فرق بين الناس
كادب الله من **كتاب المعات** **قوله** الاول العتق بعد مضي البيع الموصى بها سلب **قوله** ولا يرد
فيها القيد الاصل عدم لزوم الصل في الشراعات والعرض نوع من القبول فما لعدم الفرق شيئا ومن اصدده وكذلك لا فرق
بينما في عدم لزوم القيد لحصول الملك وكذلك انفس والعارية وتحتوي والاساس على المعاد صفة ما سبغ العاقبة في كتاب
العتق او ما نفهم معناه واسم العتق لا يعرفه القيد ويترتب في الجملة وهو اراد المصنف في اجماع حديث
الراجح في هبته وحديث ابو بكر ليس بحجة لانه قول تحسب واليه يرد كذلك والسر في الجمع القول بمعنى المطلق وقيل
الاما والرد ما اذا عارض بها صل ذلك مانع يكون الموهوب له المصدق عليه وكذا ان لم يحقق طلبت وهذه هي الحال
من ذلك وادراك الملك يحصل في المعاد صفة بدون تصرفه الا في بيع العتق بها صفة **قوله** فاصح

الشريف، وسبق ان علمي بهذا القسم ما طرعه قد اكتشف الاصابه على قو وكلام المصم، هل يجوز الخلف على الطر لا هراءه
لا يجوز لان وضع الخلف لقطع الاحتمال، فكان الخلف يقول ان المصم لم يرد هو كذب على ان طر لا اخبار على طر على الحال
فكيف يمكن وما يراه من الاخبار المستنده الى الخلف كقول المصم هذا محال وهذا حرام فانه محال الى هو محال وطى هو حرم
من معلوم وحده، ولا يجوز ذكر الامع العربية وما عداه باق على المنع الاصل على الاحمال والكذب وسرعا ولا تقاسم لك به علم كل امر
كذا بان يحدث بكل ما سمع وهذا كعاديه ما في الباب ان يقال ذكر هذه الصور لما حكمنا به اذ ادققت علم من طر لا وانع وعلم لما بالام
لكن لا يمكن سبها لخوا المصنف على عدم المؤاخذه بالذعر **قوله** فلما ان طر قد فزع هذا شبهه معالجته لان صور التراجع حين عقد القصد
كما هو صريح فيهم في الكتاب **قوله** ولو كان كما في خبرنا لعله على ان يواحدكم انما باللفظ هذا من النفس السلي على ان اطلاق الحادثة لا يمكن
وقرر الخلف على الاخبار وما وقرر ما به **قوله** لعل الشئ هو مرفوع كما رواه في خبر الطار في حديث ابن عمر بن الخطاب **قوله** ولو لم يرد
هذا صا صا النفس بالاصطلاح لان المواد بعد تعبد القلب كما في الكتاب لا المصنوعه اصطلاحا ذكر الخبر ان الكفار منبذ على اختيار الخلف
ولا اختيار في اليقين والى كبري محمد عند القلب حتى علم الله الخلف ما لا يوافق الخلف الذي تقطعه الكفار هو ما يعطف اليقين منه لعله واحوط اليقين
ولا يمكن بك واليحيى **قوله** وسقط على الخلف فيه فصل بعضهم وقال ان كان يبين ان الغيبه انعقدت والا فلا وما عاينه هذا القدر ان لا يكون كسبه عكسا
مع اليقين كالمخلف لا يفتقر الى اجاز فلا سقطت اماكن العلاج في بعض الاحوال لا يصير ممكنا سلب الخلف ولا غيره بالشبهه المعقود من
الادلة على عدم الاعتقاد بالخرجه مسلم وابوداود والترمذي وابنه ما جده من حديث الروا التي رواه ابو بكر دال على ما عليه فام اصعبا
والخلف بعضا هذا لا يتركه الله ليجوز في الذي اخطأت فقال له صلى الله عليه وآله وسلم ولم يزل صلى الله عليه وآله وسلم حكما سره في نفسه
مع انه وقت الحاجة **قوله** قلت لعله لم ادا لعلوا كونه تعالى ولا يجعلوا الله عرضا لعائكم قد علمنا ان هذا صعب العسر على من لم يزل العسر
الظاهر ولا ينع على الخلف ما على الرد القوي والاصلاح من الناس وفيه الآية واحوط اليقين عن الاحمال الصاع كما حوط ما كونه ظاهر
في امر حاصل في الوجود يمكن مرصعا عند حفظه ومعنى لا يخلو امر مروج منه ولا يجعلوا الله عرضة له لم يرد وهي صريح عن الخلف
واذا كان الخلف على الصالح من تنوع الاضافه فلو لم يقع الخلف فيه لم يقع الدفع اليقين والخلف في حال العسر والراجح والمخرج اذ معنى
المصر على العسر المروج فيه لا يخلو اما يمكن كل البذل في موضع الخلف في موضع صعبه ولا يمنع ذلك ان الصالح الخاص وهو مطلق
الخلف على الصالح فلذا كان مطلقا حاربا اما لا يوافق ولو حار الخلف فيه كان صحيح الخلف والخلف في محظوظ والخاص فله تعالى واحوط
اما كونه ظاهر في الخلف من الخلف والناظر في المخرج لا يصر في الظاهر والناظر الى المخرج يد لاجل رحي صيرها اجازا وهو معدوم لها
مع حال السلف على سبب طامهم امر الخلف والاحداث المرحبه في الحديث المجلوف منه افضل ظاهر وان الاصل المنع وهي مخصصه
للادلة المذكورة **قوله** قلت ولم يرد لعله صلى الله عليه وآله وسلم انه قد وافقه ان صدق الاحداث الصاعه على جميع الخلف بعمره في عامه اكثره الاوضح
والاصل الجرم وكان منها مخرج بعمره عند استركه وما في معناه ومنها مكان خالفا لمخلف بالله اول صحت واما اوله وابيه فاصل الخلف
معنى عليه ولم يذكر احد من علماء الحديث الذين رآوه هذه الزايله اعني لوط وابيه فاما في لوط وابيه فاما في لوط وابيه فاما في لوط وابيه فاما في لوط
لعدان يعلوا فيها وعلى سلم سويها في من الخلف الى خرجت من الخلف مثل علكه ذات الدن تربد ان قد صعدت القفصه وان في ذلك
فلا يعلو عليها فيعارضه معنى انتهى مع الفقه في الخلف فانيها رآه والله وارجح ان ابي شيبة عن عمار بن محمد بن سعد بن عبد الله
قال رجل من خلقنا لعلوا ما نكث قال قلت فاد ارسوله صلى الله عليه وآله وسلم حال لو ان احدهم خلف لم يمسح لعلوا حتى ياتي في رآه الله انه
نهاه فيها وقال بها شرك **قوله** فان رآه يحفظها ان يخطئه الله كونه المداوه في العظيم يستل الحكم من رآه فيها وانما رآه الله بذكر
لصرق اليه احداثه التي هي المصحة الكفر وفيه والشرك كل من ترك فيما لا يسمع اخره كارب اذ اطلاق اللفظ من لعلوا المعنى هو كونه مكان
برجته وحكته جعل بعض ذلك الشرك سمع احكام الكفر وعدم كونه في كلبها معصيه منه ومن شره حاد في سرقة جعله سرا فيها
اماها وهو نفس لم اعلم ان يستفد اليه وارجو انه اسب ما صيرت به الاية مع صعبه نفس **قوله** واما ما به على ما لم يرد على
العبي الاول قوله تعالى فلا تسلم ما لم يصحرت وما لا يصرف وانه لم يعلوا شيئا العظيمة فانه قلت وكل شئ له اية بدلى على عظمه ذلك معصية
الظاهر في ذلك لانه قلت- نولد الى اسم ما لم يعل على فان كان ذلك محرمه وحما فليس به حق قد معقود ان كان له انما اخرجه من النازل
العالمه وكذلك ردى الثاني ما ردى الاول لان العلم ان كان ناغشا المصافق رادنا وان كان ناغشا اخرجه من العالمه واما بالالفقه عليه رادنا

هل و دك ششم

[illegible]

المكتبة
في القصر الملكي
بدمشق

(المعروف ان النسخة التي هي من ربيع الف سنة
والتي هي في الاول باب في علم الفلك
النسخة التي هي في كتاب الفلك

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

للوفا

[illegible]

2

3

حدیث احسن

[illegible]

3

[illegible]

وَمِنْهُ

الاعمال

عرب

[illegible]

على الجمل لا حاجة الى هذه القياس بل الحجة ما تقدم في التلخيص من حديث لعن الجمل وادخلها في الحرم وسمي
واكلوا بها وان الله اذا حرم على قوم اكل شيء حرم عليهم شئها ونحوها وقد تقدم ذلك في الجمل الحرام في الحرم
جرم هذه الكلة عرب فقهه وحديثه وقد اعرض الحرام عن الحديث بالمره وذكر حديث الجمل وحديث عن عهد الحديث فلم يجد في كذا الروايات
واسما علم وكان المحمداً بها التلخيص عند الجمل وسمي بذلك لانه لم يدر في الجمل الحرام في الحرم وادخلها في الحرم وسمي

وڪوٺا

وتحذركم ولا تار الهد الاغتيا رعتي لان الاحكام اعبر بحكمه وامضه والوضع في امره مني فله من
تكون عضا كما هذا ولا تغتير بالاحكام التي تخلق حكمها لا لا تغتير بعضها ببعض ما لم يدل دليل على اسرها فاعلم الحكم دادا كما
تدبره بحال على العرف ولا شك في اختلاف الاعراف والعظم عند الصغار السعيطم عند الملوك كافي سائر ما حاله على
العرف فله ولي جدد كل بعضه واسما علم قوله **قوله** وراهم كبره ما اراهه الا كما تسيله الاولى بحاله على العرف اذ اكثره امرى

1

الاشجار ومطابق موضع ارضها في يوم العزل هذا او حصة من الارض والاشجار
المعصية كقول البعض سوا^ه ومن هذا قوله في العرق فلما الاماء كالايتام او العرق من الاهلية حسنة ^{فول} ورسول الله صلى الله عليه وسلم
قال في هذا الموضع فانه لم يصل اليكم على انتم لانه من اهل بيته بل لانه اهل السبا^ه ولما فصل على الكافر مطبقا وقيل بعد
منه من العزل بل لانه اهل السبا^ه ولما فصل على الكافر مطبقا وقيل بعد

١٤٤٠

حكم الأكثر يقول نريد والذي حكم الأقل يقول بل نقض لا اهل التقطيع الا بوجه وبما عرفت الحقائق والراي مرجع الى الاصل
وهو مراه الدية ولشهد من باب الشهادة حتى يخرج من شهد ما اكثر الخارج فعلى هذا الوجه احوط اسان على انما انما عليه
ادلاعا رخصية واد طرح الوايد للعارضين فيه والله اعلم **قوله** بل يحترق احتمال التاكيد وقواه المحرمة الترخا لاشك ان
احتمال التاكيد من وجوب والباسس ارجح فهو ظاهره لا دون رجحوا الظاهر على الاصل والاحرج رجحوا الاصل وهذا لا يارون
فيه تحصيل والتحقيق انه من بعارض البدن وباب الرجوع لا كما يدبره وانما ينظر في كل حال **قوله** بل زاد ارجح السهو
قوله عنه منه فقال ان كان الحكم مراع فلا يخافه والا فلا يفتن **قوله** مع عدم القطع بصحة الرجوع يعني قد عمل القاضي على عليه
بعد ادل شهادتهم وحيار قد اهتم كونه لم يترجمهم هذا اذ فرق بين هذا ادنى ما لو اكد برادى الحديث فنه حسنا على مكره الزاوية
ان حكمنا بصحة الحديث بعد اقرارهم بالقرن على الحكم ذب ولد الوكان قد عمل بالنقصا ما مل معنى عمله لكن لا يعلم بعد فلا فرق
بين الناس في الخوض ما النظر الى المصل العمل لان العامل على ما قلناه فلا يصح بطر مثله ولا يحوز العربية في المقتضى لاحتلاف
الوقوف به مصر عاملا للاجتهاد ومنه قول عمر ان على ما حصىنا وهذا على ما مضى ومنه راجع الى المجتهد وعليه ما قلنا انه
لا يجيب الصلح متبين وحالنا لانه قد عمل بتكليفه وبسبب دفته ولم يدرك ليل على خطاب جديد ونعت المسئلة عن طيلة وسرها
الجامع لما ذكرنا فانهم داخل **قوله** لعل على علم واي ذكرنا قد تجد عام الخ للعلم به اكثر ما كبره واد هو يلزم بمصر من العجابه ولم
سكون كان اجاعا والاصول رد اذ اذ ارجح من العجابه ليس بجده وقال انما مثل ذلك ليس جامع لان المسئلة لاجابه ولا علم الا كما رطل
المجتهد سيما مع احتمال ان بعض السامعين لم ينظر اذ لم يرحل في المسئلة في اداس من رجع حصه اليه لعاربه وليها يور
صغفا وهذا انساب كل تحصيلين في الاجتهاد وان ولا يكر احداهم الا انه افقته وصوح دليله وطبع في رجع حصه فليس في السكون
جامع والمسئلة في الاصول هل يكون اجاعا مع عدم الجامع لم لا تسمع اجتماع حامل على السكون والحق في الاصول ان المسئلة
فرضيه اذ لا طريق الى اربع اوجع الا كما رجع الاحتمالات التي ذكرنا وعرضا هي مسئلة ضعيف في الاصول ولو يور هو احقها
في العروج مع ان الصحابة كانوا مسرفين في العور والبدان والواوي في عوى اهتم حصر في انقضائه وادلعهم وعاد العبد الذي لا
حكم معه شيء بطر عده فرضا عن عدم طنه ولكن الناس ما دون من مكان يعيب **قوله** في الاحصاء بان السهو لمحاوون القاضي
لا يجوز قوله ولكن العلق في العاص اهتم مسيون في ايضا فالمسئلة بما سجد انا على فيها **قوله** بل يقرى ولزم حصنا ما
بعض رفقوى لانه قد شهد نورا واما الغرامة فلا يلزم كما قاله اهل المذهب الاول ولوقيل يفصل فان لما سجد في الراد التالف في
غيره وان كانت سجداته ونعت بعد كما ان التصاب فلا يبره به لانه وجب الحكم جام التصاب وان كان الراجح اجماع الصا
وقد استند القاضي اليهم بحسب كان سرهم واما استناده الى الجسه واللائقة فادعى به لان الراباه من لسان لا ماعتا الساع
فلما استنب الى عمر معين (اد التبر) المتقدم من المخار كانت حيايه الراجح مسكو كاضيا والا صل مراه الله وانه اعلم **قوله** اد
كان قبلها دنها معرضا للسهو بالفرج ما ضعف هذا الاحتجاج ونظر ما لو الف رجل رجع اخر صاع لا يصح لانه كان معرضا
للقذف فانه سجد به **قوله** فان شهد اسنان بالدخول واخران بالطلاق الذي لا ينفذ الى غير مواءم قد سبق للمع طر ما رجع على
ملا باخر عليه هيا الخفيه فيجوز هذا طريقا احبها ما ذكرنا وسعى طريقا اخر بعد الاخرى طريق العول وهو ان يرضى
سأه الاطلاق بضا ويضن ساه هذا الدخول مهر اما لا وسط بل الاصل فيسقط عن كل ثلث ما لم يركه يكون على ساهدى
الطلاق ثلث مهر وعلى ساهدى الدخول ثلثات ومن ملها تحت ادعا رجل نصف ان واخر كلها ورضاها يكون على طريق المهر
لمدى النصف الربع ولمدى الكل ثلاثة ارباع وعلى طريق العول المانا واختلف اعتبار الخفيه وابعر دواي بعض المواضع الماع
وي بعضها العول واختلفوا في بعضها **قوله** الان نقول انك الاصل ادعاه هذا ليس الرجوع فينى لانه ساهدى
الى الاصول انما هو غير له حرجهم لم يجد الحكم **قوله** بل والرجوع **قوله** وعلى الحاكم الحب عند الله الشاهد فيه تعالى
ويعمل ملك اراد من طنته استقامته ولا يلازمه في محرم اسلام الرجل واستعفاء الطالب السريع فعلا وكره الى ارجح
شهد خلاف ذلك **قوله** لعل حكم الحاكم به كهي هذه حجة سقطه واد ان كان العرض ظل ساهته فهو يحصل الخمر فادعاه رابه
معه واد لو دعوى لم يسم عليها فها ت سوا ما سمعت واد ان كان جبر ارجح بانكاهه والرسا له ادعى بشرط الراديه
لان هذا يفرع على المذهب فلا يصح الاحتجاج به ولكنه يصح من انكاهه على الجملة بشرطه شرط الخبر **قوله** ولا يصح الامتن

حکیم الاکثر

ما على ان لا يستحسن لا لخلق له واما من يقول بان الحكم كالمص هو غيره ارجح من العاص الان سار في هذه الصور الحاصه بان
 المحسن غير ما فيها اما من قاعقلناه اصلا فليقتضيه صور ما اذنت فيه **قوله** ولو نزل عليها الرجوع لما صلا فليقتضيه
 ان صلاته صلى الله عليه وسلم سألها فهداها من الطامس وحس الظن بها ولا دلالة في ذلك على الرجوع والا فليزم قول ابن عباس
 الصالحات وقيد ما يربطه ذلك بخبر الحديث كسائر المعجزات والمصدقين وهو معنى قول المحققين وهو انه وذلك خبرا **قوله**
 اذ قد ائتمه بالصالحات الدرام المنجح لعل وجه اللزوم لا يمتنع من الوجوب وقيد مرادنا في حديث المسنين عدم التخلص ولو وجب
 للزوم على الصالحين لزم براه منه المصنف منه من الحق واليقين **قوله** قلت بل لعلها المصنف عنه المصنف عنه هو التابع فكيف
كتاب التفسير **قوله** فلما استصغره الاثبات وهو سقوط المطالبه هذا لا يمتنع ولا يصرف عنه
 الذهن وكل الزوال الصحيح ان القاض امر معقول بنفسه وان لم يحط بالبال انه مصنف بمعنى انه معين لا على سبيل ما ذكر
 اطلاقهم ان الشهاده على الصالحين وما اراد به الصالح الاجتنب سئلوا الشهاده بالاطريق الى العلم به من هذه الشهاده
 مراتب القبح والشهاده اشد شهد ما لم يعلم اما اذا كان الى الصالحين فكيف لا يصح الشهاده علما سجد ان لا الا لاسه
 وانه لا ينبغي بعد محبة وان اسد لا يفعل العيب وانه لا معارض للبرهان ونحو ذلك واما قولهم ان الان يصح انما يصح محمول
 لفظا ثبويا فذلك ممكن وغالب الالفاظ اذ كلها مانع عن السلي الاثبات والعكس وليم من ذلك ان لا يفرق بين الصالح والاساءه
 واما المعنى المتعارف الى جهة المدعى الاثبات ويعر عنها العاص التي سمحها بحسب الوضع والحقيقه **قوله** فلما على الصالحين
 فذلك هذا ان يكون عاينه ان يكون مراده هي مصنفه للاثبات فصح وجه الحقيقه من دون نظر الى الدال وسأله على ان
 تضعفت فاحص معها الى معوا حسا طي الى المحقق غاية ما على في هذا وفي مساله كلفنا العاص من الناس ولا يصح
 ذلك الا بالاعتناء على العاقل فاما المنع العلم او الطريق المحقق وان لم يعلم كالمشهاده علما سجد على جالس الله ما لا
 وقوله على الله عليه وسلم ادا امرهم ما عرفوا منه ما استطعتم ولا شك ان العاص المحمولات من الدال لا للمعبر الى الحق والدال
 ليس لما لم الحكم الكلي من مطايعه ان يصح على ان يثبت له المبلغ ما صدر عليه من المقويات فله الحكم الجرمي اذ انما
 ما في من لا يستطيع قصر **قوله** واذا اظهر الشري **قوله** اذ ملكه المشي في هذا امر مهمم الزا على الصريح ومن
 بعرب على حصص ولكنه عرب محب من اذ كان له لم يصح له النص وكان له من مراد المحقق وقوله ولو كلفوا السبيع صل السلي لم
 المكاتب فاسا واما اذ ان مثله ما نوس في الشرع لانها مع موافقه المصنف عليه يعني ان المسمى والمكاتب قديم ملكا ولم
 يبع ذلك بطلان اثر البيرج والكماله كله **قوله** من السالحي اجوبها بعد الحجر لاقتله كما سلطان المسله في كتبهم وعمر هافل
 نجب هذا التقييد **قوله** جعلنا الاحبار الاول الاصحاح قوله تعالى من بعد وصيه يوصي بها اذ دين فاحر لغيره شرع الدين
 عاص ولا يعارضها في صلى الله عليه وسلم تلاه ولا يمتنع الدين والظاهر الاجماع على عدم الدين وانما اراد ان ذلك
 سبي عليه سبيل في قوله الركوع والعيه ومكالات فصح وعبر ذلك من الاحكام المرتبه على المكاتب وقيد بعون سبيل مكاتب
 ويردون مرتبه ما مرتب على المكاتب اعتبار دون اعتبار واد اشهد لذلك دليله فالاصطلاح سهل ولها نظاره في قوله
 من هذا الكتاب يوصي بها في مواضعها **كتاب الخي** **قوله** وهو الذي ان كان على في الخي هو ان الرق لا يملك خلا معنى ذلك
 اذ لم يسمع عن التصرف في ملكه اذ يحل ملكه وان كان على القول بان ذلك لكل السبي ملكه وما ملكه ولا يصرف فيما ملك الا اذا كان
 مناسب لكراره وانه ذلك بعيد من لا يقول بملكه **قوله** فلما اراد بالرشده كما ان العقل في قطع كالرطب برعه الاخضر وعن
 الجنون وهذا في العبد فان الله سبحانه احرى به ما لا من الجنون والاحتمال العقل والدرسلع مجتوا في عايد الدين
 لا على من حكم ولا يجر عنه بل يجرى الامر على الغالب ما لم يظفر ذلك المانع واما صا في حتم ادا بلعوا الكاح فان اسلم منهم رشدا
 يدل على ان الرشده امر يحصل عنه النور وحقن واحتمال العقل لا يخص ذلك النوع خاصه بل يكون بينا صلا فليقتضيه مما ذكرنا
 ان على الرشده في الاله على عدم احتمال العقل في العبد شبهه التعسف فمعنى ان المراد بالرشده حتى يصرف لا يملك
 في اقبال الامر الاثبات عدم ذلك ولا كما جحد المتشقق الصالح يخطه الاموال وصلاح النصف الامع مما ربه وميله الى العاقل
 والاصل في صيانت الحرق والعيه وكما يمكن ان يكون مالا مسر كالا لله فليقتضيه معصيه في جرده الجار فلما كان ذلك عالما احقر
 منه وقيل لغيره من اليتيم وارباعه وثبت الاحكام ولا بد مع ذلك من اساس حسن العرف كسب محمد على صله في حقه

[illegible]

۳
مارس ۱۹۵۰
موسسه فرهنگی
و هنری

الاربا من اللواطير... هذا صرح محرم سرعى مشبه طبعاً قد قد ما مرض هذه العلة فلا يصح العباس اما العدل...
الحديث من حيث انه قد ثبت له احد لفظه وعدم المعارض وحديث ابن عباس الموقوف لا يصح معارضه المرفوع...
المسند من حيث ان من خرج من عمل قوم لوط فارجوه الفاعل والمفعول به...
هذا هو قوله انه يجهلها او ان حيث ولا وجه له حيث ان لا الاداء انما يقتل ولا يוכלل بها...
الهيبة لا تحصل الا بلاح هذه سجد واصعد اقام الله او معطى ما في الفراه المسووحه...
ان ارباباً فارجوها البتة بما قضى الله به في معصية ما يصحها كان سجد فوبد...
المقصود ولا يصلح مع الحال والاتصال عدم دحوله في الوضع ولو جعل لم يثبت...
كون الحديث ان لم يذكر في انه الحديث هذا لا يكتفى لانه في الحديث الذي سرع...
عام وكذلك سائر الروايات في التعريف ومنها حديث الصحابي...
واما قوله من فهم ان فيه معصية حتى المراه لسنا لان في شبه الخراف على الحكم...
كسوء الخلق لم يذكر فيه عدل الله والبر كما قيل ان لم يصح لم يصحها قدر مسرك...
في العمل وطلعه لانه وحديث الرحم والواطه لسبب ربا ولو جعل لم يصح...
لا العباس ودليله افعال الفاعل والمفعول به وان ايد في المراه فليس...
بل افعال الله وذكر ادعهم من قبله لم يصح الدليل انما وجد في سائر...
الاخصان ولا يكون محضاً الادراكات بالاعتقاد فخره هذا كما من حيث كون...
الحديث لان الاخصان معصية الحديث ولا يلزم ثبوت الاخصان...
محقق ما لم ينفى دليل كالتحليل في سواه الرابا الاحتمال في فانه العبد...
هذا كقولنا ان يكون الفعل غير متجدد ولو جعل الاحتمال في الاحتمال...
كجواب سنن ونحن وهو هكذا يكتب في التفسير واما ذكر العباد...
كجواب المنقول واما الروايات فتسعي ان تحرك في المكان...
وبهارة لشدته الدرة في سئل ذلك وان امكن لاهل القوة والداد...
هذا في معنى ان الشهادة لا سطل الا سعاد اليها فتسعي في التحقيق...
سهاوه وادان واما الشهادة والادان في لسان سرعان مع احكام...
تلك سر كحد للبر لا للعدف قالوا لانه ان كان صادقا...
ما اذ ان على نفسه دون غيره حكى هذا الحديث المعرف في التعريف...
ان كان صادقا في نفس الامر فلا حد عليه ممنوع بقوله تعالى فان لم...
ادلا بدم كدم من عدم الشهادة في نفس الامر ولم يكلف ما في نفس الامر...
او على غيره فلا يصلح ادق قبلها في الحد بالمرأه على ما قد فيها...
مطل مذهب س وكذا ما ما هجج صعدا وعلى في دعوى الشهود الدار...
او اختير بينه سجد فلا العات المتحد وكذا المذهب الثالث هو الصواب...
لمذهب لاجد فيه لان قوله تجلده الحد وتكرها حمل له حله الرابا...
له هو مطلق في المراه والتكرار ولو تضمن على احد السبي...
وفي التعريف في سرح البخاري لا يرضى خلاف فعل المصالح...
كبره مصاب المسند وانه سقط الحد بقوله البانها كره الحد...
والاقرار كاشها به في الان لم اقرار ان ما لو ثبت هذا المكان...
او غيره طرأ هذه العيان في معنى انه حتى اذا سجد على نفسه اربع مرات...

صلح عليه من ثم الطهر ثم يلى ذلك اساءة ما لا يطهر على ما عليه...
العبادات النبوية واما حكاية الاحمال فلا يلزم الا بدولة الفعل...
حت انه لا يبد منها والاصل عدم الراس من هاتين الحالتين المراه...
التي صلى الله عليه وسلم امارا اذ التفتت بانه بسواله وسوال غيره...
صلح او لم يرض حتى صرح ما عركه الرابا الواجب منه...
علما انه صرح بهذا اللفظ في عهد الكون مع علما انه صلى الله عليه وسلم...
الاستنها وهو في معنى ما لم يشترط في سائر الموقوف الاقرار...
او يرد ان يرد في كراهة ما عركه لم يكره صلى الله عليه وسلم...
الحديث في لاهية ولا عركه في وقت الحلق وهذا التفسير...
ما لم يرد في الحديث كما صحت في وسط روجه على الاقرار...
عليه وهذا لا يحد فيه لان الدوام لعدد ان يوب من الرابا...
فان ما لم يرد في الحديث ليل ولود ليل لكان هو المخصص...
رجوعه شهد به في الحديث لكان من ذلك المسلك الذي...
المسقطات فليس ما يحد فيه لانه كما لم الاقرار الموجب...
لا الرجوع عند ادعاء علم في لادان ما شتره كذا بوله...
احداها الوجه الآخر صامسره الى تمام المانه ومع الاحكام...
رجوعه بطلانها في قوله وسرك من الحرام لولم يعل في ذلك...
الامر وهو صورة الخبر وس على الناس جميعا وانه ما له...
عند المسند الحرام وكذا لو احدث حريمه من ان لا سجد...
سوار به ذلك كالحراج في شربها الى السهم وحاج من الصيام...
على انه امر معروف مقرر لا يختص بالصيام ما لم يكن...
الحرام واكثر ما يرضى في خوف النوم في الحرام...
والكسر في سائر الجليل المحصلة للاطلاع بدعوى الاسلام...
حلوها وسود الاسهر الحرام يعنيها والحد الحرام يعنيها...
لان يخطي الامام في العود من الخطيئة والعقوبة...
بما وعضا على نفسه وما لعه في طلب عوائده ومرفاهه...
من رجاء نفسه ولم يعمل لهم صلى الله عليه وسلم...
الباس وله اسعى للحد وان لس على نفسه...
والسجد يعود الى عدم عام المقصود في...
فيه اذ لم ينع خلافة وحديث اربعة الى الولاة...
ودع الماسية واما في الصالح وما ليس كذا...
اصغر الحدود على اركانها وادرس لانه فاعله...
الحد والعبد ما لم يرضى فارق شتر في احكام...
احصيه كما في غير ما يحد في اصل التمسك عام...
في احكامها وكذا ما سار ما سواه الامام ما ينع...
من وهو قولى وكذا في ذلك معناه الفرض مطلقا...
من وهو قولى وكذا في ذلك معناه الفرض مطلقا...

على دليل **البر** بوجهه لما عرفت ان العرف لم يعرض له بالرجوع انما استقله كالانصاف من صفته بوجهه او بمعنى **البر** بالبر
 رجوعهم شبهه اما بخبر الرجوع في الجوارح البعيدة فلا يصح شبهه له انه عام مع خصوصهم على حال الحال فتدبر الى ان لا
 يعمل شهادتهم حتى يثبت من راجعهم وذكروا **البر** في قوله لم يعرض له بوجهه كعادته وانه من ماله الرجوع وهو الظاهر
 او لا سقط القذف بل رد المثل او العصاص واما ما في يده بالسرة **باب** في جحد العاذل **البر** الكفاية ما احتمله
 عليه او احتمال الكفاية للقذف ليس حتى انما موضوعه لم يعرض له اشراكا وحقيقته ومجدا بل على سبيل الدقة من ذلك اللفظ الموضوع
 لعذر العذر الرجوع العذر لعرضه كالعصاة والعرض خاص ومعام ولكنه لم يبلغ اليه صار حقيقة عريضة وهو من كتابه الرجوع الى
 من ملزم الى البر لان الردم هذا السبب ما في بعض الاماكن كما في قول الجاهل بل لو حكبت امر عارض فبعضه ليس له
 فهي هذا اهم من ذلك واما العريض فمدلوله الوصفي كلام اجنبى لكن عرض حصول الاستعانة ما ساء كما ذكر من ملزم من ماله
 ولا ما فيه فعلا هذا معنى كلام الامام في الاية ان دلالة الكتاب لا من غير ما هو موضوع لان اللفظ موضوع للجنس المتكلم عنه بخلاف العريض
 لانه كلام اجنبى ولا يراى العام على هذا الامور من العاصيات واما التلام هل يحمل كلامه على ما فهمه العام لانه صار مطبوعا لا يمكن ذلك
 لانه امر امران بالبعد الى العذر والآخر اقرب لان خصمه وعرضه معصوم عن العيب والحكم بنسبه حتى يفسد وهو الذي جعله للمصالح
 اجتماعا **البر** ولعله صلى الله عليه وسلم لا يوجب لعنه الا في رجل يقول ان كتابه ليس من مرسى الاحلدية الظاهر انه اساء الى معنى كلام
 الاشعث لان اول القضية مرفوع وفتح المصدر فاقصد ذكرها المخرج وضد فهم اخر وهو قوله ان كتابه ليس من مرسى فان قرئت
 من كتابه لانه لعن الصبر بكتابها فهو معروف وذكره المصنف والمحدثات في نسبه صلى الله عليه وسلم **البر** ولا حد في العريض امر
 بالخصم والظاهر انه لا يحجب فيها لان الاول اما ايراد ان رخصت لك سلكه المسعد الوارث لسانه في مثل الحسن
 وكبره والباس من يخلق هذه الاخلاق وهو بعد عن العيوب واما الحديث الثاني فاما ارادته سواء دلل في ان نطق
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على امره رجاء ان يظهر له رخصته فادركه التوفيق والرشيد **البر** كالشفيع هذا اما قد
 هناك عليه اهم بغير رخصته والرواية لا تدعيه ولو ان اجنبى غير صاحب والشفيع لم يدل عليه نص فلا فرق منه وبين
 اقتصر عليه هذا في النواصب فيها واما ما على ما رآه الحاكم اذ ذكر انما هو للمصنف وهي خلعت **البر** فلما اوضح عدم العفة ان
 كانت العفة ملكة مستترة كما قلنا في العدالة لم يرد ان الاصل عدمها فالمراسم شك فيها مرجع الى الاصل وهو عدمها وان كانت العفة
 امر انفييا اي ان لا يظهر رجوع او شتمها ما في العجز فالمراسم لا يحل الظاهر المتقدم والظاهر الثاني والاوجب **البر**
 المدفوف ما في عفته ولا يقول احد بل في ما ليس من رتب العفت **البر** وهو خلاف الاجماع على قوله اذ وجدته شهيرة
 ودعوى الاجماع كقولنا تنبه حكما خلاف ما ذكر في الصبيته ثم ان المحصر اذ به ماله العفيف وما في الخبر وما في الرجوع
 هنا فان العبد ليس بمحقق كما قال هذا ايضا هو لا موضوع بالاحصان لانه وهو ما قصد للقول ما به نطق المعاني المذكورة
 فان حصص احداهما موضوع ما اعتمد دليله للاطلاق التعبد في الشرائع من كمال الامامية المدفوف بشرط عدم الاحصان وهو
 هناك عن الملوك وقال الفصل والخبر والاسلام والعفة من سبيلها واجب لعدم الحب ومن بعد ما اوضحها ملاحظا
 وهذا من سبيل اللفظ في المعاني السبعة لكن مع النفي وقد جعل لهم ذلك لكن بعضهم جمع ولكن يكونون مثلا ليس بمحقق
 ايجز فعال لهم هو محقق في التعفيف فانكم لم تعلقوا به الحكم مع التباين وقد ذكرنا هذا البحث في الاحكام في موضعين في اول
 المائدة وفي اول سورة النور فاسمعي في هذا البحث **البر** الاكثر لم يجد اذ سمعنا محصنا اى مسلمة بالظن لا سلم لم يكره
 احتياجهم بغيره من الوصف بل اطلاق الاحصان معنى الاسلام وعرفنا صغرهم لم يمس على خط واحد من ان هذا الثقل
 على نظره والى ذلك عن الحسن عليه كان المصنف بقله وقد ورد في دعوى المذهب هو اجماع الا بعد ان لا يجد وكذا في بعض
 العترة وكذا في كتاب الامامية وكلام كل مذهب معونه على فعل الاجنبى وقد سنعناه ونسب اليه وبالحاجة فوجدناه كذا في
قصة واحد العذر حتى لا يدي **البر** بل الكل مسلم يدل له انه من باب نص المؤمنين والذين عنه ويكونوا
 حتى لو ضعف خصوصه على الاسبقين بوجهه كان لعنه الاسبقين كما امر المحققين وحين بعد اسماؤه بغيره لانه
 مؤنوبه لولا الاحصان فكذلك ولا ما مع من لا يصره كسائر الناس هذا واحد قول من حجت فان كان اذ ذلك فهو لا يحمل الحديث
 واحد اقول ان الله مود وش كل يطلب لنفسه ولو كان كذلك لم ان يطلوه وحياته لان بعدى العار عليهم لو سلم لا يقره

[illegible]

८५

[illegible]

٢٢

ولاد اجل محكوم وليس العدل في العزم الرديحه بل لا يظهر بها حرج العدل المطور فيها انما هو الحاسد والحقال قصه
 اوله ومن انما سنا تود اهامه ربه الاظهر من هذا التصيل وهو ما كان من الاشياء عود في العباد العالیه اعني عوده كالاختار
 وبعض الاعضاء والافلايا ما لا غير بالامور الماديه وفي كل المص باستحقاق كماله جعل العيب يكون الرجوع بهوده اذ من
 طاعه ولو نادى اوله فلما الاول اعدل هذا النفس الدعوى اذ العدل ما لا عيب دليل ولم يدل دليل على ان اللام ارش مقدمه او كونه ربه
 ومنه محاوره الثالث انه لا يستدعي الايمان الواسع ولا يسلطه ولا يشيعي تواريه عامه المكلفين كما اردتهم المانع ما يليك من الخلق
 واسلمهم ومنه يصح من ان المحس عشرة ابعاء قد ساق الصالح ان التكليف لا يعلم بقدر الشئ وبما ضعف الاستدلال بعرض ان
 دان العنق انها هو الاحكام اول الاوقات جعل هذا من جالف في المحس عشرة كيف على الاجماع وبه وانه اوله ولا من العشره في كرجه
 احكامه من شانه ان لا يكون له الا ايامه كيف يصير هذا الاحكامه في الصلوة والعباده في غير ايامه

[illegible]

عمر مقلد

[illegible]

دعوت من سجع هذا امر اريد به قصد يقول حج هذا عند ما بانسا وعلى ساء والمراد من عدم تخصيص له الخلقه حصص من الامواله والنفوسه
فكان يكون جميعها اعماما ههنا بل العداوي والحقا على ما هو ولم يستند بدعي سطر الاخيه الا بالاصل الصحابه
تحت هذا او سمع ما قبله ان لا يلزم من الوقوع الوجوه بل ان لم يكن من حركه الشرحه على قواسمها هو كون حصيد احد المحبوسين

4

[illegible]

ولما جعلكم

[illegible][illegible]

انما اكثر من جعل على كونه المبرور فيه تعين الحكم بالاصل ولا يصح ما لم يرد فيه تعين الحكم بالاصل
قد استدلوا على ان العاصي المبرور على الاصل وهو العاصي بعد العارق وهو ظاهر واستدل بعدم تعينه ان يكون المبرور
وهو سبيل لخاص هو العاصي على ما هو كما ما بينه وحدث ان يكون ايضا على صفات العقل والارادة التي هي في شرط الحكم
وطاقت برهاب فالجواب قد مر من اسد وعطمان الى ان يكون الصلح في الحرب المحمية والصلح المحمي في حاله
المحمية تدعى بها والحق في حاله منكم المحمية وانكر في دعوى ما اصحابكم ويردون ما اصحابكم من دون ما خلاصا ولا يكون خلاصا في
البلاد ويركون انما ما يسهون او ما لا يبالون حتى يرى الله حكمه رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحرب المحمية انما بعد ذلك
من ان لا يخطب في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما
اصحابكم ويردون ما اصحابكم من دون ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
انكر في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
عندكم في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
ما دون انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
لعمري ان لا يكون في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
ما دون انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
والصغير لا يسي والامام في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
سئل ان يكون مع دعوى العاصي له **قوله** في دعوى العاصي له **قوله** في دعوى العاصي له **قوله** في دعوى العاصي له
الغرض في الدعوى على ما هو عليه في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
بحود ذلك المبرور بعد المبرور **قوله** في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
لعمري ان لا يكون في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
من فرق الكفار بين ما افعل كل منهم والظاهر على دينه لهذا الغرض والانه لا يدل على ما في دعوى العاصي له **قوله** في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
الرباطين وطاهر مكره وغيره فالظاهر في نفسه لا يدخل في الكراهة والخصا لا كراهة في الظاهر ما كرهه قد سمي وعبر المكره باق
على الحكم الذي يضمنه الشرط والحق اعني مكره دعوى ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
ومر سرج بالكره صدق او في دعوى العاصي له **قوله** في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
وقال في هذا الامر هيب وكل الشان من شريح بالكره صدق او في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
الانثا تدعى على الاصل **قوله** في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
كان صليحا وليس هناك شبهة واضحه في ما لا يابى فاعاها في قصة الحد بيبه وهي اخذ في السبيل لسر ما حاد الى ايديها
وكيف يكون في الفقه ان ادلهها وهو الذي كثر في دعوى العاصي له **قوله** في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
غيرهم وقد سمي بذلك السبيل والحدوث واما امر على امر عليه **قوله** في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
خاصة ان يسلوا الى العصر وهو في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
على الصفاة في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
وان الفقه كان عنوه ومن العبادات المخرج المكي رحمه الله جعل له صلى الله عليه وسلم من حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
المحرم من امره ليل على الظاهر من دعوى العاصي له **قوله** في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
من ما عاها على عدم الامانة والامان المخصوص بالحد صليحا كما ان الاستثنى المخصوص لاسا والصلح على الجميع **قوله** في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
هذا العمل في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
المراد من كذب في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
قوله في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت

اول ما قال في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
وغيره المبرور العاصي بعد المبرور **قوله** في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
عندكم في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
وكان عليهم ملا لاجب وكان يقول ان اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
وتتبع النقصا جعل من عبيده وما لعمري ان اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
كولي الايمان او ان يرد في جرة انهم لم يخرجه من كرامته وان اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
ان في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
ان في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
حكم الاراضي ويختص انما انهم الى هذا انفسا باده فيعزلهم عن الامام كما كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
لعمري ان لا يكون في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
لعمري ان لا يكون في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
والسبيل من حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
هذا المال يعني في نفسه اهله ويحل ما بين في سبل المال وكذلك ان يكون كان سر سريته ما دونها منه اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
ثم ويحل ما بين في سبل اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
فلا حيلة فيه وصرح المصنف بحكمه ان اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
كما مر ملكه انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
بعد سبيل ان لا يكون في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
بصليح سريته وكذلك المال والمصدا انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
ولا حيلة في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
الانما منه ومنه في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
ان السبيل من حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
المحارب انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
مع ما ذكر في بعض العاصم وصاحبها واحد كرسى كثر من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
اوجابه وذكروا في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
حب امر رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
ايضا نوع من السبيل في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
كان من حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
تنظر في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
صاحب الامر انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
لحظ امر المحارب في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
عن الامام انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
وحيه خصوص في حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت
والعاصم من حاله من اسد انما ما ذكرت في الحرب المحمية او السلم المحمي في دعوى ما ذكرت واما ما ذكرت ان دعوى ما ذكرت

Copyrighted material

[illegible][illegible]

باعتبار آخر من جاعده او صالحه اخرى فان فصل الله لا يحصى نوعا كما لا يحصى شخصه له الحمد والشكر عدد بعد نوعا وشخصا وبما لم يسطر المحقق الا
الى مجرد احصاء عدد دون ما ذكرنا من الجود والعدل وسد ولد ادم ومحمد بن آدم ومن بعد ذلك يوم القيامة انا اول من شققت الارض او شافع
ومستفيع وكذا من حصا يصفه على الله تعالى بعد ذلك لا يخفى ولا يفتري ولا يولّد ذلك فخرا وشرفا مع جود الفرح وهو السعد العظمي
وعند الخلق هو اعداؤك ما جودته الرطوبه والحرارة في المهيمن اذ ما ان الخلق ان العبد ما ان الخلق الا فرح وما خرج الا بطر فاستدنا الى بطر
من الارض الفرح وكل بطر فيه يعلم انه من تلجيد بنو اسبطه نوع اختيار من العبد لان الفرح صرح في الرطوبه لاختلافه في الحديث اكثر من غير الناس بطر
الخلق صلواتهم ان الكبر من سائر الاعداء بما اودى الاسباب اعني الفرح والاحباب **فصل في الرأيا الحامل للعبد على جعل ما امر به الله وبرك**
ما يعينه انا لا امتثال والاعراض التي يعمل بها الشارع كالربح والرهب بدعوى ما بهما وهذا دعوى من هم حوافر وطعنا ونحو ذلك واما
غير ما ذكرنا الاول ان اسفل الحامل هو الاحلاص وان صحبه حائل اخر وكان له حظ في يحصل المعصية بحسب اسفل العز على الاصل
لا يحصل او ضعف هذا السبل خلاص لانه شبهه اذ حائل الحامل الاخر والاول له وهذه العبر انما هو كالموقف عند الشكر مع من جعل
الفضل لا لغيره وهذا هو الرأيا المحقق وهو الذي هو لاسم سبحانه لصاحبه يوم القيامة انا اعني الشكر كما في الشكر اطلوا انوار هذه العقل
من اشكرهم مع الفرح عنه وبسبب الشكر الذي هو كغيره مع اسرارها ان شكر الكفر شرك الضم مثلا في الفعل على وجه العبادة فكان كذا
لان صاحبه عند غير الله ولا يحق العبادة الا هو وجبه وفي شكر الربا لم يوجه العبادة الا هو الله على شريك في العبادة على
انه محظوظ بوجه ثمة العبادة اما لو كان الحامل الاصل مستقلا وفي الامر مساهبه وبصبي فطر صوب طس ربا كالمجاهد لكونه كماله
اسم في العليان لحظ العنيفة وبرق من سبب سبب الله تعالى فهو لا يلزم من ذلك المع كاشبه وكذا على الله تعالى ان يامر موسى عليه السلام
والسلام برصع دلها وواجب اخرها ومسرقة الفاعل غير من الفاعل بوضوح دلها **فصل في المناهاة كمالها معاملة من**
البيها في الظاهر ما يقع حاله كانه يقول لسان حاله من يهاهي فكما انها الصفة بالربا كما ذكره المصنف في العنيفة ما فيها من
ولا بها الطلب الدنيا بالدين اما الواسع بالدين على سببه الى معاذرة او مراياء دخل بحوله صلى الله عليه وسلم في يوم من يومه حسنة و
سأله سببه ولسن المناهاة في سبب **فصل في المناهاة** رسم المص المناهاة في المناهاة فضيلته وكذلك في عبادة الفصول
عشر اول الكلام على المناهاة العلية ثم جعل المناهاة اعم من المناهاة وحظ الكلام في مخرج كل منهما مخرج الاخرى ووجه المناهاة
انها الفرح والاحباب بها والكبر اذ اعتقد انه بذلك ارفع من كبره ولا نه عظم الدنيا التي جودها استكانته اذ لم يخلق الا
الى الاخره والمناهاة جعلها مقصوده فهو مصادفه في حكمة انظر الى عظمة من عظمة المريد من قوله تعالى في كتابه انما
الحقوه الدنيا على الاخرة وقال تعالى وبلى للكفر من عذاب شديد الذي يحزن الخلق الذي على الاخرة **فصل في الجسد**
هو من افعال العلويات بعلم الما على كبره والاكث من صودي الحاسب وسعته حريته والادك للغير عن الحسود ليس في الحاسب من الم
الجسد واصلا اذ انا ملئت كراهه من المحسود بما اسفل به او ما سادى الحاسب به فهو عائد الى محبة الاسباب ان يكون له العسر
بالطفر محسوس ومعتزل لانه نوع مقدم فان لم يطع عنده كراهه والادك المحسود على يدك لانه كان محبة في المحسود فغير
غيره به فاداس من احد الامور وهو اذ كان له الشئ يعطيه المعبة الاخر وهو طفر العبد به بمعنى ما والادك عنه والعبد طفر له
على العبد لانه سعة محض لا حكمة فيه اما طفره ان طفره عمله فطفره معصود في الحكمه في طلبه من العاد والخوارج اما طفره في الحر الذي
ناله المحسود وطلبه الاصرار به والاستيناف عليه مع امكان طلب مثله وليس له اسراج غير غيره ان سعة محبة الحسود فطفره
العمل العليقي وهو الغنى هذا واداس الذي صلى الله عليه وسلم الى اذ اهد الجسد العال على الخوان بل على الانسان بل على الدنيا بل على
انه قل ما يخلق المور عن الطيرة والفرح الجسد وقال ابطرته فامض اذ اطلعت فلا تخفق واداسد فلا سمع والسعي بعدق وان
يعمل سائر افعال الخوارج ما يعمل عليه الجسد المثلم بالعلب وان ستمر على الجسد فلا بد منه بل هو في السطر في سجنه وفيه بالرد
السريع **فصل في الخلقة** كل هذه الافعال العلية جودها الانسان من نفسه وخلق ما سارع عليها واستعياها
من الامور المدمومة والاحلاق العبيدة وفي الخلقة كماله بخله بغيره وخصوصا مطلقا او من جهة وبعضها حكم المراد في سببها من
هذا الاعتبار بعدد اسماءها فاما المعاني العلية للخلقة في حجب المناهاة والمناهاة عام وحاص مطلقا وكذا في سببها من
شئها ذكرنا في كلامه فالتخلد للخلقة صمم كما من حده المصنوعة منشأه التشنج سبل السوء بل على لايها لا بد مطلقا
بغير خصوص ولا بد لها من ربيب ينشأ عنه وعمرها كالتخلد يكون عزيره سببها كغير من الناس والظاهر كما تقدمنا انما جود

انها هي على ما عتقته هذه السجما وعلى مركب العبادية وحسب ما بينها وكلام امر المومنين على كرم الله وجهه ارجوان اكون انا وطلعه و
الرب من ان الله فيهم ورعا ما في صدورهم من اجل انهم على سر من سائر ما ليس فاد الولى على انك فاحا لها الصغفا العظم هذا
لاجل انهم لا يحسن الخلق لا يهدى لخصتها الا انت وطلعه ولسا ولا تخلف في لوسا على الدوام ان سالكين ورجم والتمس سره
السجما ما مشتت عنها كانه ينظر الى ان العبد انما سطر الذي لا يغفر السجبة **فصل في نكاح السوء** الطر فري لا يعلف
الاختبار بعد حصول سببه فاله في الحق يعطى بالعرفن للاسباب التي يحصل عنها الظن بان يطوى صبره عليه من دون مدافعة
بالادب والاسباب والادب وما يشبهه عنه باختيار الفان من طبعه ويكلفه للجم بالظنون كما قال صلى الله عليه وسلم لا تظنوا اني قد اخطيت في هذا
اسم الظن التي تم وعمرات ان يحصل الطر انهم وهو ما ذكرنا الوهي على كماله انما الطر انما هو واحد في الصور لا اذ لا يخلو استقام
تقدري عليه **فصل في نكاح السوء** ما يلا سطر في كبر هذا الحديث فامر على مطانة مركب الحديث والمواظ على هذه الكتاب ولد ايض
له المخرجه المعري **فصل في نكاح السوء** ما يلا سطر في كبر هذا الحديث فامر على مطانة مركب الحديث والمواظ على هذه الكتاب ولد ايض
فصل في الموالاة والمعاداة **فصل في الموالاة** في الدس اما ان تريد سبب الدس ولا حذ فتع كل نوع وصرفان من علما به هذا الموالاة
لعلنا المعاداة في نكاح الموالاة في الدس والحب في الدس والعصية في الدس ولم يستثن من هذا الاما في قوله تعالى ان يردهم ويصطو اليهم
وهو استثنى مع حاص سائر المساق الدس والدمية لا تصدقها العدد ونقلب ولا فالب ويحل ان يرد في الامور الدينية وسعد
لان اذ نه هذا اول الفرح المصلي بعد اسبببته والصواب الاول **فصل في الموالاة** لا بد فيه فقط وكذا في الامور الدينية وسعد
الشرع العداوة والفرح الجدي واداسه مساندة هذا اصل الاما من علمه الشارع وهو في الحق يخصص لوجه الموالاة
وهو الاحتياط والبر الذي هو مدح الباد واللمح وانما في ما يخلو عن سبب كراهه او سائق بد الكافر كما قال صلى الله عليه وسلم لو كان
المطمع يرد عبيدا لرهبت له **فصل في الموالاة** وهو ما كان في دافع فريته على الذي صلى الله عليه وسلم في ذلك الاحسان
الى لاسر والعتافي وكل ذلك لاسا في العداوة واما جعل الاصل الخوار من كان كذا في هذا الخط جعلهم العنيفة في سبب اصلا
في العداوة الا ما خصه دليل كما هو ظاهر هذا الكتاب وغيره اما راءه نظم الكافر والعائق في سبب واحد والصواب في الاصل في المصلي
الاحكام الاسلاميه الموالاة مرابا كما لا يخرج منها حكم الا بدليل كمال العادي وخد من الموح والجمي والبربر وبعين من
الشرع على العنفة ولا يجوز جمع المعاداة هذا هو الحق لمكان فليته كماله وسد سببه صلى الله عليه وسلم في دافع العنفة الذي انا
المحمد هبة بعد فاولا ما شاد او انما العا طر على عالج العا ك **فصل في الموالاة** فاما الدعا له ما يجوز من راءه بالبرق العا به فلا يرد ذلك الخوا
لا يجوز للموجب كالمكافاة على معرفه واما دون ذلك فلا **فصل في الموالاة** فاما الدعا له ما يجوز من راءه بالبرق العا به فلا يرد ذلك الخوا
الها كوعده وهو اسأل الذين من امر الى اخره وان المص اذ لا يستغنى من كذا في كان من اصحاب امر المومنين الا انه كان هبة
امر المومنين وقال لما علمت اصحاب معونه على ما ذكرتهم الا شئت عنه بضربا هذا اليوم بحسنة ودارا بغيره من الذي صلى الله عليه وسلم
ووجدوا بغيره رخته سطر في كبره اسلامه وكانت احدى الخصال التي ساد عليها او بغيره من ان فاد دخت من سببها لا سبب
خالبي فاد طيب بها لا يكون حده الا بدله اذ كانا حال رضى الله عنه وفيه الملاءمة ان علما رضى الله عنه ولعنه وهو على
وهو ابو جوده روجه الحق السطر علمه التي سببته وهو من موك كنده وذكره سببه في البايع واما سبب من سبب كذا في ادلا
فا سبب من سببها كان من عظم انصاره على علم واعطاه راءه هداية كما افاده السيد المعنى في شرح السيرة عظم السيد ابراهيم بن محمد
عنه ان سببها في راءه **فصل في الموالاة** في سببها فاد طيب بها لا يكون حده الا بدله اذ كانا حال رضى الله عنه وفيه الملاءمة ان علما رضى الله عنه ولعنه وهو على
سبب من سببها كان من عظم انصاره على علم واعطاه راءه هداية كما افاده السيد المعنى في شرح السيرة عظم السيد ابراهيم بن محمد
من الاحكام الشرعية هذا الاحتصاص دعوى على رهاق ودد بوع المص صدر الكلام بالبرص يعمل به في العا طر على ذلك وقد اكر
كنه وكذا في غير من يرجع هذا الكلام وقد سوه كذا على ما هو مكر من هذا الحكمين وسبب من الاحكام الشرعية وهو كذا في ما
على امر طر في كان المص اما شكر في الاحتصاص اما العلة فكله كما هو مقتضى لفظ الارهاق في قوله ولا يعلو على سبب على كذا في الموالاة
وله وقع في امره من ذلك واد طر في ذلك على كبر سبب طر في ذلك هو ادله السوء واداس انما رضى الله عنه ولعنه وهو على
لا تسوع الا للمعنى المذهب كذا في ذلك الاحتصاص ان كان من هبة واداس انما رضى الله عنه ولعنه وهو على
اللفظ **فصل في الموالاة** في سببها فاد طيب بها لا يكون حده الا بدله اذ كانا حال رضى الله عنه وفيه الملاءمة ان علما رضى الله عنه ولعنه وهو على

والله اعلم
شهرين
والاجل ولا نوه الاناسه العلى العظيم
وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه

[illegible]